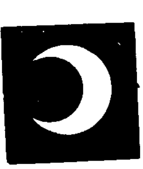
كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنانة
سميحـــة حســـنين

التاريخ الذى أحمله على ظهرى

الثمار

بقلم:

الدكتور سيد عويس

دار الهلال

- ١ -

١٢٥ يوما فى مواجهة الضياع

ووجدت نفسي وجها لوجه أمام زوجتي والاعزاء احمد وآمال وسمير وتيسير ومسعد وكأننا كنا على موعد . لقد دهشوا جميعا عندما راونى أمامهم دون سابق انذار ، فانا لم ابلغهم بموعد حضورى على وجه التحديد . ولكن الدهشة ذهبت وحل محلها تيار المحبة الذى غمرنا جميعا . وجدت نفسي فى أحضانهم ووجدوا انفسهم فى احضانى . كانت الغيبة عنهم طويلة ، وكان شوقى اليهم عظيما عظيما . غمرنا تيار المحبة لحظات لا يمكن أن تكون فى حسبان الزمان . وجدتهم غير ماكانوا عليه عندما تركتهم فى يوم ١٥ من شهر أغسطس عام ١٩٥٣ . ونحن الآن فى يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٦ . لقد كبرت اجسامهم أجل ، ولكن شبح الاسى والمعاناة كان يطل من العيون . وياويلتى من اشعاع الاسى والمعاناة الذى كنت أراه وكان يحز فى قلبى وكاد ان يقطعه اربا اربا . والشقة لقد تغيرت معالمها ونقص الكثير من اثاثها . ورايت كل شيء وسمعت كل شيء وانطبع على صفحات قلبى كل شيء . ثم صمت . كان فرحى باللقاء كبيرا حقا ، ولكنى كنت أرنو الى ماوراء اللقاء .. الى المستقبل القريب والى المستقبل البعيد . ماذا يخبيء الدهر لى ياترى ؟ كنت اتساءل . ولكن سرعان ما اعتذرت لاعضاء

أسرتي الحبيبة طالبا بعض الراحة من عناء السفر .
والحق يقال ان عنائي لم يكن ماديا بالدرجة الاولى ولكن كان هذا العناء معنويا قبل كل شيء . وعندما اضطجعت على السرير أو مايشبه السرير لم تستطع ان تجد الراحة الى كياني سبيلا . كنت أسبح في بحور الضباب الفكري . ولم يخرجني مما كنت فيه الا ان أقول « يابركة دعاء الوالدين » . وأطل على التفاؤل بالحياة برأسه فانفرجت أسارير مشاعري بالغبطة ورايت ان لا مناص من انفراج الازمة ، وقلت صامتا « اشتدى يا أزمة تفترجي » .

انني الآن في الشارع ولا عمل لي أذهب اليه لكي احصل على قوتي وقوت أعضاء أسرتي . ولم أفكر في احد من الناس الجأ اليه في محنتي ، ولم يفكر احد في الحضور الى . فكل أعضاء جماعتي المرجعية قد علموا بعودتي كما علموا بحصولي على درجة الدكتوراه . ولكنهم كانوا يعلمون أيضا أن عباس عمار الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية عندما كنت اعمل بها مفتشا في ادارة الاحداث قد رفتني . فأصبحت معزولا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا . وأبى الجميع ، ولم اكن اتوقع ذلك ، الا ان يتركوني وشأني . واحسست بأنني ، على الرغم من انني توجت جهودي المضنية بالنجاح ، شخص منبوذ .
ويبدو انني كنت مريضا ولم اكن على بينة من أمري .
كنت أشعر بأن رأسي يحمل شيئا ثقيلا كأنه الجبل ، ولم ادر تشخيص ذلك . وكنت تراني دائما على السرير مضطجعا افكر وأفكر . كان في جعبتي ما يمكن ان يسد رمقي ورمق أعضاء اسرتي لمدة لاتزيد على ثلاثة شهور . ولكن أعضاء اسرتي لايحتاجون فقط الى سد

الرمق . انهم كما رايتهم يحتاجون الى اكثر من ذلك .
ان احمد فى كلية الهندسة وامال ستجلس الى امتحان الثانوية العامة وسمير وتيسير ومسعد سيجلسون الى امتحان الاعدادية على الرغم من فروق الاعمار . وكانت مهمتى ان ارفع معنوياتهم حتى يجتازوا امتحاناتهم بنجاح، ولكن المعنويات لكى ترفع فى مسيس الحاجة الى أمور مادية هامة . فالملبس الانيق والاكل . وقد كانوا فى مرحلة النمو لايزالون — فى مسيس الحاجة الى تعدد أصنافه ، فضلا عن « المصروف اليومى » الكافى .. كل أولئك وغيرها كثير أمور مادية تيسر ارتفاع معنويات الانسان منا فضلا عن الشباب أو من فى حكمهم .

وانني اذكر أنني على الرغم من كل شيء فقد نمت . لا أدرى كم ثانية أو كم دقيقة أو كم ساعة استغرق فى فى خلالها نومى . ولكنى عندما استيقظت وبدا لى اننى من فرط ماوصل اليه مستوى مرضى أننى لم أنم الا قليلا جدا ، وجدت والد زوجتى ووالدتها وبعض اخواتها واخوتها قد حضروا مسلمين مهنئين بالعودة .. اقصد عودتى . وكان الشيخ زكى والد زوجتى رجلا صالحا حقا كريما حقا . جاء الجميع وكانوا يحملون معهم بعض الطعام الذى أعدته والدة زوجتى احتفاء بالعودة . كان الطعام متعدد الاصناف . وقد تعودت هذه السيدة أن تفعل ذلك من حين الى حين وبخاصة اذا كانت ظروف الحياة التى تواجهها أسرتى الصغيرة وأنا ظروفا غير مواتية . وكان الشيخ زكى يزورنى كلما عدت من الخارج قبل هذه العودة وبعدها عندما اتيحت لى الفرصة للسفر وكان يردد هذا الشيخ الكريم الصالح قولته المحببة :

« انفاس معدودة فى أماكن محدودة »

فقد كان يرى ان سفرى امر مكتوب على ، فانا اذ اذهب الى الخارج أو الى اى مكان فى داخل بلادى الخـالدة مكتوب على أن « اتنفس » فى الاماكن التى ازورها الهواء الذى يحيط بها حتى أتركها الى غيرها . فانا مكتوب على ان اتنفس هواء مدينة لندن اذا ذهبت الى مدينة لندن ، ومكتوب على ان اتنفس هواء مدينة الاسكندرية اذا ذهبت الى مدينة الاسكندرية وهكذا .

« انفاس معدودة فى أماكن محدودة »

انه قدرى كما يلمح الشيخ اننى ذهبت الى الولايات المتحدة فالهواء الذى مكتوب على أن أتنفسه كان موجودا هناك . ولم يكن يعلم أو ربما كان يعلم أن الامور فى هذه الدنيا لا يمكن أن تكون بهذه البساطة . ولم يكن يدرى أو ربما كان يدرى ان الظواهر مادية كانت أو غير مادية وان كل انماط السلوك لا يمكن أن توجد فى ضوء احد العوامل اذا اعتبرنا التنفس لهواء معين عاملا من عوامل السفر الى المكان الذى فيه هذا الهواء المعين وليس مجرد نتيجة .

جاء أعضاء أسرة زوجتى التوجهية الينا فاحسست بأن الدنيا بخير . جاءوا بالنيات الطيبة كما جاءوا بما أشبع بطون أبنائى وزوجتى واشبع بطنى كذلك . وجلسوا معنا ماشاء لهم من الوقت ثم عادوا الى بيتهم وتركونا . كنت واعضاء الاسرة ننظر الى بعضنا البعض وتتحدث نظراتنا بمعان شتى . وفضلت أن أصمت لكى أفكر ، وكان عشمى أن ينجح الابناء فى امتحاناتهم . وكان قد بدأ امتحان بعضهم وانتهى امتحان البعض الاخر . وانتظرت كما انتظروا النتائج . ولكنى لم استطع صبرا فذهبت الى

كلية الهندسة لكى أعرف نتيجة العزيز أحمد . لم اقل له انى ذاهب من أجل ذلك . ولم اقل لاحد ايضا . ولكنى عندما ذهبت وجدت أن النتيجة قد ظهرت وأن اسم أحمد لم يكن فى كشف الناجحين . وعلمت أن لديه فرصة للاعادة وكانت الصدمة الاولى ولكنها لم تزعزع الثقة فى المستقبل. فمن حق أحمد أن يعيد دراسته تحت اشرافى. لقد قام بأدوار اجتماعية عديدة وهو فى سنه الفضة . وله كل العذر والاعتذار . ومن حقه على أن أقف بجانبه سندا وحاميا ومشجعا . ونجح سمير وتيسير ومسعد فى الشهادة الاعدادية ، وكنت فرحا ولكنى ايضا كنت قلقا . اننى أعرف فى ضوء خبراتى قدرات هؤلاء الاعزاء . وكان على أن أختار لهم المدرسة التى تتفق مع هذه القدرات أو كان على أن أشترك مع كل واحد منهم فى هذا الاختيار . وتم أختيار « معهد مكانيكا الطائرات » لسمير . لقد كان شابا فارع الطول يمارس الرياضة وبخاصة لعبة « كرة السلة » وكان من الناحية الجسمية سليما معافى . واختارت تيسير أحدى المدارس الثانوية الفنية وقد شجعتها على هذا الاختيار فقد لاحظت الوانا شتى من ميولها الفنية ، كانت تحب القراءة ، وكانت تعشق الذهاب الى السينما ، وعندما تكتب كان القلم بين أصابعها مطواعا معطاء ، وكان حديثها لا يمله انسان . فقلت فى نفسى انها أولى بالمدرسة الثانوية الفنية والمدرسة الفنية أولى بها . أما مسعد فقد اختار المدرسة الثانوية العادية ، ومنها وكان هذا طموحه كما كان طموحى أن يذهب الى الجامعة ، وكل ميسر لما خلق له . وانتظرنا نتيجة امتحان العزيزة آمال ، ولما توجت مجهوداتها بالنجاح وحصولها على الشهادة الثانوية العامة ، واجهت

امرين هامين : الاول الكلية التى قدر لها أن تلتحق بها وكانت كلية الاداب قسم اللغةالعربية : جامعةعين شمس. أما الامر الثانى فقد كان تدبير المصاريف التى كان يجب أن أدفعها لكى تلتحق فى الموعد المحدد لالتحاقها بالكلية وكان الامر الثانى فى ضوء الظروف التى كنت أعيشها عقبة كأداء . ولكنى تذرعت بالصبر . وتذرعت بالقول القائل :

« الصبر مفتاح الفرج »

كنت اقول ذلك وكنت مضطرا لاقول ذلك . وكنت اجدنى فى دهشة من أمرى . ماذا حدث لى وقد حصلت ماحصلت من العلوم والمعارف ، وعشت التجارب تلو التجارب ، وآمنت أو كدت ان افعل ذلك بالعديد من من الافكار التى ترى أن الانسان فى ضوء مايملك من قدرات استطاع ويستطيع أن يقهر مايواجهه من عناء أو ضياع ؟ ماذا حدث لى ؟ أهى ردة الى ماضى الترهات والخرافات والتواكل « لا التوكل » ؟ أو اننى اذ أعيش فى ظل المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى الذى لم يتخلص من هذه الترهات والخرافات .. حتى الآن ، فأنا تحت رحمة هذه العناصر الثقافية التى لا تزال تملؤه ولم تجد حتى الآن فعلا وقولا من ينقيه منها . أو اننى اذ أعيش المرض الذى ينخر فى جسمى والذى لم أتعرف عليه ولم اكن ادرى شيئا عنه حتى الآن ، اصبحت شخصا لا يستطيع مقاومة ما أواجهه فى هذه الفترة من حياتى ؟

وكان مكانى المفضل حجرة النوم . القى جسدى على سريرى وافكر فيما انا فاعل . ماذا أفعل من اجل أحمد وماذا افعل من اجل آمال . انبى أعيش منعزلا ثقافيا

لا ادرى شيئا خارج الحجرة التى أعيش فيها ولا يدرى احد عنى شيئا . او لعلهم يدرون ويدعون غير ذلك . لقد تجاسرت يوما وخرجت من البيت الى المقهى الذى تعودت أن اجلس على احد كراسيه ويجلس من حولى من يجلس لنتسامر ولكى ينالهم « مشروبا » قبل سفرى الى الخارج فى المرة الاخيرة . فماذا وجدت ؟ وجدت كرسيا فجلست عليه ولم أجد أحدا يحاول أن يحوم حولى حتى الرجل الذى كان يعمل فى مؤسسة الزفاف الملكى « مساعد طباخ » ولم يكن يسكن بعيدا عن مسكنى ، كان قد أتى الى ليجلس بجوارى فى المقهى ، ولما علم اننى لا اعمل ولا وظيفة لى واننى فى حقيقة الامر أعيش وكاننى المنبوذ فلا سلطان لى على أحد وان كان المجتمع كله يفرض سلطانه وسلطته بل قهره على — تركنى ولم يعد يجلس بجوارى فترة من الوقت حتى اذا مابدت خيوط الامل فى عمل لى بدأ يعود أدراجه . اننى كنت ضائعا حقا واحترم أعضاء أسرتى الصغيرة صمتى وعزوفى عن الدنيا الا ان أقرأ صحيفة او كتابا . أننى فى حقيقة الامر لم أكن صامتا الا عن الكلام ولكنى كنت أعيد « أفلام » تاريخ حياتى منذ ان وعيت وحتى اللحظة التى كنت فيها كنت أسترجع الماضى وارى نفسى من خلاله فى كل فترات حياتى الماضية . ووصلت الى نتيجة حاسمة . وجدتنى فجأة افكر فى الانتحار . وكانت فكرة لم تمكث الا برهة وجيزة بددتها نظرتى الى احدى صورى الفوتوغرافية المعلقة على حائط الحجرة ومن حولها صور فوتوغرافية أخرى لبعض ابناء مؤسسة الزفاف الملكى ، وكان منهم كما اذكر الان رجب حافظ وأحمد شحاته وعبد الكريم ومسعد الحلوانى وعطية أبو دقه وعبد الرحيم الصغير

والاكس . ودهشت جدا لما وصلت اليه حالتى ، ولكننى تجلدت واسترجعت رباطة جاشى ، وتذكرت اعضـــــاء اسرتى الصغيرة : زوجتى واحمد وآمال وسمير وتيسير ومسعد . وقلت لنفسى ماذنب هؤلاء ؟ انهم بالضرورة لا جريرة لهم فيما حدث او يحدث لى . ولم أبد لنفسى عذرا فى التفكير فى الاقدام على هذه الفعلة الخبيثة . صحيح لقد كان من حقى أن اعذر فهأنذا قد حصلت على درجة الدكتوراه ، وهأنذا أجدنى « وفى رقبتى » زوجة شابة وابناء فى عمر الورد ينتظرهم المستقبل وينتظرون المستقبل ، وهأنذا مع كل ذلك ينبذنى المجتمع فى شخص اعضاء جماعتى المرجعية وغيرهم من اعضائه نبذ النواة لقد وجدتنى اذ هنت على هؤلاء هانت على الحياة . انني هنا وقد جئت بعد غيبة طويلة كنت فى خلالها اعب من الوان العلوم والمعارف عبا لا يابه بى أحد . ولم اكن فى يوم من الايام منافقا وان تعامل معى المنافقون ، فأبعدت نهائيا ان اعرض نفسى على أحد . لم أندم ابدا لاننى قطعت الكارت الذى أعطتنى اياه رفيقة السفينة الاميريكية زوجة الرجل الدبلوماسى الذى لم اره ابدا . فهل كان على أن اذهب الى السفارة الاميريكية والروح الاستعمارية التى عشتها فى مناخ مجتمع الولايات المتحدة الثقـافى قد اطلت براسها لتحكم العالم وبخاصة وقد ملكت دولة هذا المجتمع « القنبلة الذرية » وتهدد بها كل من يتجاسر على الوقوف فى سبيلها ؟ وهل اذهب الى الصاغ مجـدى حسنين الذى فى ضوء موقفه قد بارك وضع أعضـــــاء المجتمع المصرى المثقفين المناضلين من الوفديين أو مـن الاخوان المسلمين او من معتنقى المبادىء الماركسية وغيرهم فى الاغلال ؟ اننى رفضت ذلك رفضا . وكنت اقول كيف

اضع يدى فى يد هؤلاء او اولئك . ان هؤلاء واولئك كانوا فى رايى فى ذلك الحين أعداء مصرنا الخالدة الحقيقيين . كيف السبيل الى بناء المجتمع الرشيد بدون أعضاء المجتمع المصرى المثقفين المناضلين ؟ انهم صفوة المجتمع فى ذلك الحين وهم فى ضوء نشاطاتهم وممارساتهم ولى الناس بالقيادة والحكم . وأذا كانت ثورة عام ١٩٥٢ هى ثورة المستقبل المشرق لمجتمعنا المصرى ، كما كنت اقول ، فمن واجبها تجنيد كل أنثى قادرة وكل ذكر قادر لبناء هذا المستقبل . ان الوطنية لا يمكن ان تحتكر فالوطن وطن الجميع ، ومن حق جميع القادرين ان يؤدوا واجبهم المقدس نحو الوطن مصرنا العزيزة الخالدة .

ومر شهر أو كاد فاذا بى أجد زميلى المغفور له « الاستاذ ابراهيم المنوفى » يدق على باب شقتى مساء ذات يوم من الايام فى خلال شهر يونيو عام ١٩٥٦ . وفتح باب الشقة وقابلته بفرح فهو ليس فقط كان زميلا ولكنه كان صديقا بل كان أخا . كان رجلا مكافحا حقا وترك بصماته فى العمل الاجتماعى وبخاصة فى العمل الاجتماعى الريفى الذى بداه فى قرية « شطانوف » فى اول شهر اكتوبر عام ١٩٣٩ . ويبدو أن الاستاذ ابراهيم شعر بما كانت الشقة عليه من حال فاقترح على أن نخرج لنجلس على مقهى « الفيشاوى » بجوار مسجد « الامام الحسين » ، وكان هذا المقهى قريبا من المنزل الذى أسكن فيه ، وكثيرا ماجلسنا هو وأنا عليه فى الايام الماضية . وفتح الاستاذ ابراهيم الحديث وذكر لى اننى فى ضوء ظروف جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق « حيث ان السيدة الزا ثابت المديرة فى أوروبا فى الوقت الحاضر ، وبالنسبة الى ظروفى الراهنة ، راى مجلس ادارة الجمعية تعيينى

مديرا مؤقتا للجمعية ، حتى تعود السيدة الزا ، براتب قدره عشرون جنيها مصريا شهريا وان أمنح كذلك خمسة جنيهات مصاريف الانتقال . ثم أعطاني صورة من محضر الجلسة الذى سجل هذا القرار كان يحتفظ بها ، ونص هذا المحضر اذكره فيما يلى :

« اجتمع مجلس الادارة فى الساعة التاسعة من مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٠-٦-١٩٥٦ برئاسة السيد الاستاذ محمد فتحى وحضور السادة الاساتذة عبد العزيز فتح الباب واحمد ابو ريه وابراهيم المنوفى . وتغيب السيد الاستاذ كمال عبد السلام لوجوده خارج القطر وقام باعمال السكرتارية السيد الاستاذ ابراهيم المنوفى .

وقد نظر المجلس فى النقاط الاتية :

١ ـ تلى محضر الجلسة السابقة ووفق عليه .

٢ ـ وافق المجلس على الصرف فى عام ٥٦-١٩٥٧ على ضوء ميزانية عام ١٩٥٥ حتى تتم الموافقة على مشروع الميزانية .

٣ ـ قرر المجلس منح الدكتور سيد عويس نفس المكافاة التى كانت تتقاضاها السيدة الزا ثابت وهى عشرون جنيها شهريا وان يمنح كذلك خمسة جنيهات مقابل مصاريف الانتقال فى جمع التبرعات ومايستلزمه نشاط الجمعية من انتقالات وذلك من تاريخ أول يونيو وهو تاريخ استلام العمل وذلك الى حين عودة السيدة الزا ثابت من الخارج .

٤ ـ قرر المجلس قبول الدكتور سيد عويس عضوا بمجلس الادارة فى أحد المكانين الخاليين بالمجلس .

الرئيس
((محمد فتحى))

السكرتير
((ابراهيم المنوفى))

وعندما افترقنا ابراهيم المنوفى وانا وتركته فى طريقى الى منزلى حيث أسكن لم اكن أشعر بشىء الا بالغبطة والسرور والحبور . فقد تأكد لى ان الله ستار . وان الخير فى هذه الدنيا موجود . صحيح ان الشر كذلك موجود ، وهو والخير فى صراع دائما . ولكن فى ضوء ظروفى انتصر الخير وكان انتصاره اكيدا . وزاد كل ذلك من تفاؤلى بالحياة وبالمستقبل : مستقبل أعضاء أسرتى الصغيرة ومستقبلى . ان قرار مجلس ادارة الجمعية المشار اليه يسر لى ان اعمل فى سبيل تكوين المواطن الصالح فى مجتمعنا . فالجمعية تعمل منذ اللحظة الاولى فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وانا ماذهبت لكى ادرس دراساتى العالية الا لكى أتأهل لهذا العمل تأهيلا منتظما اقصد تأهيلا علميا . وهاهى ذى الفرصة قد واتت لكى احقق عمليا فى ربوع حى بولاق الذى كان ، ومازال ، يعج بالاطفال والصبيان والفتيات والشبان والشابات والرجال والنساء . يملئون بيوتهم القابعة فى هذا الحى كما ينتشرون فى الشوارع والحارات والازقة التى توجد فى ثناياه . ان الهدف الاول فى سبيله الى التحقيق مما أسعدنى . اما الهدف الثانى ، كما يعلم القارىء ، وقد كان البحث عن حقائق المجتمع المصرى الثقافية : الظواهر منها والعلاقات الاجتماعية وانماط سلوك بنية فلعلى أن أحد السبيل الى تحقيقه عن طريق الجمعية ايضا . ومع ذلك فاننى كنت على يقين اننى ساعمل بالجمعية بصفة مؤقتة اى انه عندما تحضر السيدة الزا من الخارج وتعود الى قواعدها اترك مقعدى ولكنى لن اترك العمل فى الجمعية لتحقيق هذين الهدفين متطوعا . فقد كنت اعتبر

ولا ازال ، « حى بولاق » وقد كان موضوعا للدراسة فى رسالة الدكتوراه وانا اقارنه « بحى روكسبرى » بمدينة بوستن ، انه حى ممثل لمصرنا الخالدة أقصد مجتمع مصرنا الخالدة ، كان هذا الحى حيا قديما ، وكانت ترجع نشأته الى عصر الفاطميين « ٣٦٢ ـ ٥٦٧ هـ : ٩٧٢ ـ ١١٧١ م » . وكان هذا الحى فى أحدى فترات التاريخ عبارة عن جزيرة تسمى « جزيرة الفيل » ، وعندما انحسر الماء عن هذه الجزيرة فى خلال عام ٥٧٠هـ « ١١٧٤ م » ثم استمر الماء ينحسر عاما بعد عام ، واصبحت الجزيرة صالحة للسكن بدأ الناس فى خلال عام ٧١٣ هـ « ١٣١٣ » يسكنون فى الرقعة التى انحسر الماء عنها . وبداوا يبنون فيها المساكن ، وكان من الذين بداوا هذا البناء السلطان والامراء والجند والتجار والكتاب ثم اعضاء المجتمع الآخرون . وعندما انحسر ماء النيل عن ساحل بولاق ، امتدت العمارة فيه الى أبعد مدى على شاطىء النيل ، واصبح المكان يجتذب كل راغب فى البناء بعيدا عن الاماكن المزدحمة فى القاهرة .

والملاحظ أن حى بولاق يقع فى الجزء الغربى من محافظة القاهرة ، يحده من الجهة الشمالية خط سكك حديد الوجه القبلى الذى يبدأ من نهاية كوبرى امبابة على الضفة الشرقية لنهر النيل وينتهى الى بداية منطقة السبتية . ويحده من الشرق بداية منطقة السبتية وشارع خط سكك الحديد مارا بسوق الخضار الى شارع الجلاء . ويحده من الجنوب شارع الجلاء حتى يلتقى مع « كورنيش النيل » عند آخر « مترو مصر الجديدة » . ويحده من الغرب « الكنيسة الانجليزية » ، ويسير شمالا

عن طريق كورنيش النيل الى أن ينتهى عنـــد كوبرى امبابة .

وقد لمع اسم حى بولاق فى التاريخ . فقد اشترك أبناؤه فى كثير من الحركات الوطنية . نجد أنهـم قـد دافعوا عن الوطن فى خلال الحملة الفرنسية « ١٧٩٨ — ١٨٠٢ م » ونجد انهم شاركوا الشعب المصرى ثورته فى عام ١٩١٩ . وقد تميز هذا الحى بانفراد ابنائه باشعال ثورة عام ١٩٣٠ ، حيث اندلعت هذه الثورة من مدرسة الصناعات الزخرفية وكان وقودها عمال الورش الاميرية « العنابر » .

وقد سكن حى بولاق فى فترة من حياته التجار . ونجد حتى الان فيه آثار « الوكالات » الكبيرة التى كـــانت مراكز التجارة فى خلال هذه الفترة . نجد مثلا وكالات الارز والبلح والسكر والمشنات والذهب والخـــروب . وكانت تعلو هذه الوكالات « أربع » سكنية تحمل اسم هذه الوكالات ، اما الاربع فقد كانت مقسمة من الداخل الى ممرات وحوارى وبها منازل . ومـــن الغـــريب ولعله ، فى ضوء ظروف الحى التاريخية والثقـــافية الاجتماعية والاقتصادية ، أن لا يكون غريبا — ان بعض أبناء الحى فى الوقت الذى بدأنا فيه العمل الاجتمـاعى فيه وحتى كتابة هذه السطور ، لايزالون يمتلكون بعض هذه الوكالات . وأن اناسا آخرين يمتلكون المنازل التى تعلوها . وتعرف الملكية الاخيرة بملكية الهواء .

وقد تغير التركيب السكانى فى حى بولاق ، فى خلال حياته ، مرات . ومن هذه المرات ماحدث فى عهد « محمد على « ١٨٠٥ — ١٨٤٩ م » عندما انشئت المطبعة الاميرية

وعلى اثر ذلك ظهرت فئة العمال . وازداد عدد هذه الفئة عندما انشئت الترسانة البحرية وورش عنابر السكك الحديدية . وبمرور الزمن بدأت كثافة الحى فى الازدياد واذا رجعنا الى الاحصاءات الرسمية عن سكان حى بولاق قبل انشاء الجمعية وعند انشائها لوجدنا أن سكان الحى قد بلغ عددهم فى عام ١٨٩٧ حوالى ١٨٦٣ نسمة اما فى عام ١٩٤٧ « عام انشاء الجمعية » فقد ارتفع هذا الرقم الى حوالى ٢٣٢٤٢٣ نسمة . وربما كانت هذه الزيادة الكبيرة من العوامل فى انخفاض المستوى الاقتصادى وبالتالى المستوى الصحى والثقافى الاجتماعى للسكان .

ويعتبر حى بولاق احد أحياء مدينة القاهرة الشعبية ويسكنه أناس شتى من العمال الحرفيين والتجار وصغار الموظفين والباعة المتجولين وغيرهم . ومعظمهم قد هاجروا من الريف ، من الوجه البحرى ومن الوجه القبلى ، وبخاصة بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية . وقد تركزت هذه الفئات وبخاصة أبناء الوجه القبلى فى شياخة الترجمان . وبداوا يتكدسون فى هذه الشياخة حتى ان الحجرة الواحدة كان يسكنها اكثر من عشرة اشخاص فى بعض الاحيان .

ونظرة الى حى بولاق ككل فى ذلك الحين ، عند بداية العمل الثقافى الاجتماعى الرشيد عن طريق « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » ، وحتى الان مع بعض التغييرات التى حدثت فى ضوء تغيير المجتمع القاهرى المعاصر ، بله المجتمع المصرى المعاصر — نلاحظ انه حى شعبى بمعنى الكلمة ، اى انه حى يعيش فيه بنات البلد

وابناء البلد . وعلى الرغم من وجود جيوب ثقافية يعيش فيها اعضاء من الوجه القبلى ومن الوجه البحرى ومن بلاد النوبة « بعد بناء السد العالى الذى بدأ بعد خطاب جمال عبد الناصر فى يوم ٢٦ من شهر يوليو عام ١٩٥٦ الذى اعلن فيه تأميم قناة السويس وكان ذلك فى مدينة الاسكندرية » — فان من الملاحظ ان المناخ الثقافى الاجتماعى الذى يعيش فى ظله بنات حى بولاق وابنائه ، يتميز بوجود العناصر الثقافية التقليدية . فظاهرة التدين على الرغم من كل شىء تعطر هذا المناخ . ونلاحظ ايضا انتشار المساكن على الطراز القديم ، والشرفات ذات الاسياخ او القضبان الحديدية ، على الرغم من الاستغلال السىء لهذه الشرفات . فالمفروض أن تكون الشرفة هى المتنفس الوحيد الذى يمكن أن يرى سكان المنزل النور من خلاله وينظروا الى الدنيا من حولهم عن طريقه . ومع ذلك فاننا نجد ان العكس صحيح . اى أن وظيفة الشرفة الحالية غير الوظيفة المتوقعة . فهى اى الشرفة بمثابة « الكرار » اى هى عبارة عن مخزن يوضع به خزين المنزل من بصل وثوم وجبنة قديمة وصفائح فارغة .. الخ او يوضع به كل « الكراكيب » التى لاتلزم المنزل . او توضع به أنواع شتى من الطيور والدواجن التى تجتذب فضلاتها الذباب والحشرات . وانتشار الباعة المتجولين فى حى بولاق ظاهرة لاتخفى على احد . وشوارع الحى وحاراته وازقته لها مظاهر عديدة ، منها كثرة الاطفال والصبية والشبان الذين يملؤن هذه الشوارع والحارات والازقة وهم يلعبون « كرة الشراب » ، ومنها المياه القذرة ذات الرائحة الكريهة التى لا تخلو منها حارة أو

يخلو منها زقاق ، ومنها انتشار اكوام القمامة ، ومنها استيطان الذباب والحشرات لمعظم بقاع الحى ، ومنها الاتربة المتنوعة التى تملأ جو المنطقة وتنبعث من الارض ومن المداخن ومن دكاكين « الحدادة والسباكة » وغيرها .

واذا كانت ظاهرة التدين تعطر المناخ الثقافى الاجتماعى الذى يعيش فى ظله أعضاء حى بولاق ، فهناك بعض الظواهر الاخرى التى تلوث هذا المناخ . منها العبارات النابية التى تصدر عن الرجال والنساء والشبان والشابات والفتيان وحتى الاطفال ، وبخاصة العبارات التى تمس قداسة الدين أو تسب الام والاموات ، ومنها لعب القمار الذى يعتبر من وسائل شغل أوقات الفراغ فى الحى سواء كان يمارس فى المقهى او فى الحارة ، ومنها الجرائم العديدة التى يرتكبها اعضاء الحى سواء كانت جنايات أو جنحا او مخالفات ، ومنها بل من اهمها تعاطى المخدرات والاتجار فيها وبخاصة الحشيش والافيون والشجار الذى لا ينقطع والذى قد يسفر عنه جرائم القتل أو الضرب الذى يفضى الى الموت ، وفضلا عن ذلك العديد من الجرائم الاخرى غير المنظورة واهمها الجرائم الجنسية . وفى ضوء هذه الامور نلاحظ وجود ظاهرة الازدواجية الثقافية واضحة فى المناخ الثقافى الاجتماعى الذى يعيش فى ظله أعضاء المجتمع البولاقى واضحة وضوح الشمس . ومع ذلك فاننا نجد أن أعضاء هذا المجتمع ذكورا كانوا أو اناثا يعملون ، وبخاصة الذكور ؛ فى أغلب الاحيان ، من اجل الحصول على « لقمة العيش » . وهم يعتبرون « الجرى وراء لقمة العيش »

عبادة . فهم من اعضاء المجتمع المصرى المنتجين ، يعطون دائما اكثر مما ياخذون . ولعل المراة فى حى بولاق تؤكد هذا الانتاج حتى فى اعمالها كربة بيت . فهى تنتج الاطفال وهى تهتم بتربيتهم وحتى اذا استهلكت مايعطيه زوجها من « عرق جبينه » « اى مايحصل عليه من دخل » ، فهى تصرف مايعطيه فى سبيل اطعامه واطعامها وابنائهما . ويلاحظ ان هذا النوع من الاستهلاك هو فى حقيقة الامر استثمار ، مثله فى ذلك مثل الصرف على الملبس والمأوى وان كان الاطعام فى نظر اعضاء حى بولاق أولى وأهم . فهم يقولون عن اطفالهم مثلا « اكلهم تجارة ولبسهم خسارة » وهم يقولون ايضا على وجه العموم « ياواخد قوتى ياناوى على موتى » !

والمراة البولاقية على وجه العموم هى « بنت بلد » تعمل منذ أن تستيقظ فى الصباح المبكر طوال النهار وحتى منتصف الليل . ويلاحظ أنه على الرغم من أن نسبة النساء العاملات في الحى اللاتى تكون فى نطاق قوة العمل نسبة ضئيلة ، فان عمل المراة البولاقية كربة بيت مثلها مثل اختها التى تسكن الريف المصرى ، عمل فى معظم الاحيان منتج ولا يمكن الاستغناء عنه . واذا كان لا يمكن الاستغناء عن عمل ربة البيت فى حى بولاق ، فالملاحظ انه عمل شاق ، وهو ايضا عمل متنوع ، وهو كذلك عمل متواصل . والملاحظ ان المسئولية الكبيرة التى تحملها المراة فى حى بولاق على كتفيها مسئولية ينوء بحملها بعض الرجال . فالدخول فى هذا الحى ضئيلة « ولعلها فى ضوء الظروف الراهنة وقت كتابة هذه السطور ان ارتفعت هذه الدخول وان كان ســوء

التصرف فيها قد حيد هذا الارتفاع » وعدد الابناء كثير وربما لايمكن أن نتصور ماكانت تعانى منه المرأة فى حى بولاق فى الماضى ومازالت تعانى منه فى الوقت الحاضر فاغلبية السيدات مازلن يلبسن فى معظم الاحيان « الجلباب الاسود والطرحة السوداء » . ومازالت الواحدة منهن تحمل الاثقال المادية ، تارة بيديها ، وتارة اخرى على رأسها ، وهى تسير فى الشارع لاتئن ولا تتعب . وتجدها باستمرار فى خدمة الزوج والابناء حتى ترحل عن دنياها التى لم تعرف فيها الا الكثير من القهر والشقاء . ويفتر الرائى للكثيرات من نساء حى بولاق وهن يزين انفسهن بالمصوغات الذهبية سواء كان ذلك فى الرسغين أو فى الاذنين أو حول الرقبة « وبخاصة فى الوقت الراهن » فالملاحظ فى ضوء العرف أن تتخلص المرأة من هذه الادوات التى تخلع عليها الزينة عندما يضطرها الزوج أو الاب أو الاخ الى ذلك اضطرارا . أى أن مثل هذه المرأة التى تتزين بما تتزين من أدوات الزينة الذهبية هى فى حقيقة الامر مجرد خزانة تودع فيها هذه الادوات لتؤخذ عند الطلب الذى لاراد له . وفضلا عن كل ذلك نجد المرأة البولاقية ، مثلها مثل الاناث المصريات بعامة ، هى التى تحمل التراث الثقافى المصرى وتنقله من جيل الى جيل . وتراها كأنثى فى معظم الاحيان وانت تنظر الى عينيها تحمل الاسى والحزن . فهى تستعذب العذاب عند الحزن وفى مواقف القهر . ومع ذلك فانك تراها ايضا مع اخواتها اول المزغردات وقت الفرح وهى فى الحالة الاخيرة كأن لسان حالها يقول :

« النهاردة قهر وبكرة قهر هو العمر فيه كام شهر » .

وضحت هذه الصورة الذهنية عندى عن حى بولاق وأنا عائد الى منزلى بعد أن ودعت الزميل ابراهيم المنوفى حاملا الخبر السعيد بأننى سأعمل عملا مؤقتا بجمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق . وقد كان الطريق الى المنزل وكأنه مفروش بالورود . وقد حملت للسادة اعضاء مجلس ادارة الجمعية فى قلبى بل فى كيانى الاعتراف بالجميل وبخاصة الاستاذ الكبير المستشار محمد فتحى . كنت وانا فى ضوء ظروفى الشخص المستضعف وماكنت أملك الا أن أعترف بهذا الجميل ، وقد استمر اعترافى به حتى لحظة كتابة هذه السطور ، بل اننى سأظل اعترف بهذا الجميل ماحييت . اننى أحسست فى ذلك الحين بأن المبلغ الذى اعتمد لى صرفه نظير عملى المؤقت مبلغ غير متوقع . وان لم يكن مبلغا كبيرا فان المعروف « أن النقابة تسند الزير » كما يقولون . وقد عزمت ان ابدأ فورا فأذهب الى عملى فى اليوم التالى على ان اتخذ المنهج العلمى منهجا لعملى الذى بلورته فى ذهنى لكى يهدف الى تحقيق الاهداف التالية :

– العمل على دراسة ومعالجة المشكلات الاجتماعية .

و – بذل المساعدات الاجتماعية للاسر التى تحتاج الى مساعدة .

و – أثارة الوعى الثقافى الاجتماعى والصحى بين الاهالى .

و – الاسهام فى المشروعات الاجتماعية العامة .

وكانت هذه الاهداف هى الاهداف التى يعتبر تحقيقها فى حقيقة الامر رسالة الجمعية . اى اننى لا أدعى اننى خلقت هذه الأهداف من العدم وان كنت قد أسهمت فى وضع مضمونها . وبادرت فى اليوم التالى لمقابلتى

للزميل ابراهيم المنوفى الى الذهاب الى مقر الجمعية وكان فى « شارع قطب الدين موسى » بحى بولاق : شياخة الفرنساوى . وكان هذا المقر عبارة عن خمس حجرات وصالة فضلا عن دورة مياه وحجرة المطبخ التى اصبحت مكانا « للبوفيه » حيث يقوم « عم جاد » الساعى الوحيد بالجمعية باعداد القهوة والشاى لمن يرغب من موظفى الجمعية أو من الضيوف وكان عم جاد والسيدة الزا التى كانت تشغل وظيفة « المدير » فضلا عن رئاسة مجلس ادارة الجمعية منذ انشائها فى شهر يونيو عا ١٩٤٧ الموظفين الوحيدين اللذين كانا يعملان طوال الوقت اما باقى الموظفين من اخصائيات اجتماعيات واخصائيين اجتماعيين وكتبة فقد كان الجميع يعملون فى الجمعية بعض الوقت . وعندما وصلت الى المقر وجدتنى كنت اول الواصلين بعد عم جاد الذى وجدته قابعا فى مكانه فى البوفيه . وقد استقبلنى وبدا لى أنه كان يعلم بأمر تعيينى ، كما بدا انه أصبح شخصا غير الشخص الذى كنت اعرفه . كان يبدو لى شخصا ذا شخصية ترتفع عن مستواها الذى كان . كانت الثقة بالنفس تشع من عينيه . وأحسست بأن دوره كساعى قد أصبح دورا آخر اعلى . وعندما جاء بعد فترة ليست قصيرة « سيد افندى » الكاتب ، جاء الى حجرتى وسلم وبدا لى انه كذلك قد تغير مثل عم جاد ، ولم البث ان عرفت العوامل التى كانت من وراء تغيير كل من عم جاد وسيد افندى . علمت أن الاول قد أصبح عضوا فى لجنة سياسية فى الشياخة التى يقع فيها مقر الجمعية . وقد نال من الاصوات ، اصوات الناخبين فى هذه الشياخة ، عددا كبيرا اهله لكى يكون من أوائل اعضاء اللجنة المنتخبين

وقد علمت أيضا ان الناخبين قد أعطوا اصواتهم لعم جاد لان الجمعية اصبحت مقرا لتوزيع « الزيت والدقيق » المتبرع بهما من بعض الهيئات الاميريكية فى ذلك الحين . وقد باركت هذا التوزيع وأيدته الحكومة حتى تحظى بتأييد الشعب المصرى . كان عم جاد بالمشاركة مع سيد افندى كاتب الجمعية يقومان بعملية التوزيع كيفما يشاءان ولم استطع ان اقحم نفسى فى هذه العملية التى عندما رأيتها حفزنى ضميرى لكى أدرس الظروف الراهنة لما اصبحت عليه الجمعية . وقد وجدت أن فصول محو الامية مازالت قائمة ، وأن العمل فى نادى الفتيات الذى كان يقوم بالاشراف عليه « الزميل فهمى محمد حسن » يسير على مايرام . وكان العمل فى نادى الفتيان الذى كان يقوم بالاشراف عليه « الزميل منير عبد العزيز » يسير كذلك على مايرام . وقد ذهبت الى مقر الجمعية وكان « الزميل كمال عبد السلام » الذى كان يشغل وظيفة وكيل ادارى ارسلته فى بعثة الى الخارج الادارة التى كان يعمل بها كل الوقت فى الصباح وهى ادارة « رعاية الشباب » الحكومية . ومن ثم فاننى لم أجد بدا من أن أعتمد على نفسي فى كل الامور وبخاصة ماتعلق منها بالشئون الادارية . وحرصت على الدراسة العلمية لكل مايدور حولى بقصد اعداد تقرير أقدمه للسيدة الزا عندما تعود الى قواعدها . ووجدت أن اهم النشاطات فى الجمعية على الرغم من النشاطات الاخرى التى كانت تسير سيرا حسنا ، كانت نشاطات توزيع « الزيت والدقيق » لاهالى الشياخة التى يقع مقر الجمعية بها . كان الناس من اهل هذه الشياخة يأتون الى مقر الجمعية الضيق

أفواجا . كانت النساء يأتين قبل ان يأتى الرجال . وكان الجميع خليطا يجمع المستحق ومن لاحق له فيما يأخذ من كميات الزيت أو كميات الدقيق . وكان كل من يأخذ يوقع أو يبصم حسب مايراه سيد افندى تحت اشراف عم جاد وليس العكس . وكانت الكميات التى تؤخذ غير الكميات التي يوقع عليها أو يبصم أمامها بالاستلام . وبدات زوجة عم جاد تلبس مايبرق من « أســاور » الذهب . وبدأ سيد افندى يلبس مالا يمكن أن يواجهه مايحصل عليه من دخل ، فكان يلبس انواعا فاخرة مــن « البدل والاحذية » . ومع ذلك فقد كنت اراه وكــان الجميع يرونه عندما يؤذن آذان صلاة المغرب يبــادر الى الصلاة ، ويكاد من فى الشارع أن يسمع التكبيرة الاولى عند بدء هذه الصلاة . وانظر الى « الزبيبة » التى تتسع يوما بعد يوم فى وسط جبينه . ومع ذلك فالتبرير لما يفعله كان حاضرا . فهو يأخذ اذا كان يأخذ من زيت ودقيق « الكفرة » وعم جاد يأخذ اذا كان يأخذ فهـــو يعول عددا كبيرا من الابناء هم أولى من غيرهم او على الاقل هم مثل غيرهم . وكان لسان حال سيد افنـدى يقول اليس احضار كميات الزيت والدقيق وتوزيعهـــا يتضمنان التعب والعناء البشرى ؟ واليس هذان ، اقصد التعب والعناء ، يستحقان اجرا اضافيا هو وعم جـاد يستحقانه عن جدارة ؟ والملاحظ انني لم اســـمع هـذا التبرير من سيد أفندى ولا من عم جاد بأذني . ولـكني سمعته من غيرهما . وقد تعمدا أن يصل الى هذا التبرير بطريق غير مباشر . وما كان لي ووظيفتي مؤقتــة أن اقتحم المجهول المعلوم . فالتبرعات العينية توزع تحت

اشراف ومباركة الحكومة . ولعل تدخلى أن يفسر بأننى اقف فى سبيل تحقيق أهداف الحكومة . ومن ثم أكون عاملا من عوامل حرمان أهالى شياخة الفرنساوى التى يقع فيها مقر الجمعية والتى أصبح عم جاد بينهم علما من الاعلام المشهورة . ووجدت أن دراساتى عن نشاطات الجمعية ثم اقتراحاتى فى ضوء نتائج هذه الدراسات أولى باهتمامى . ووجدتنى انادى السيدة الزا لكى تعود حتى تعود نشاطات الجمعية لتحقيق أهدافها التى وضعت لها منذ شهر يونيو عام ١٩٤٧ . وجدتنى اناجيهـــــا واستحث مجيئها لكى تحاول انقاذ مايمكن انقاذه . اننى ارى أمامى صرحا شامخا يكاد أن يتهدم . ولعل مجيىء السيدة الزا بالتعاون معى ومع المخلصين من أعضــاء الجمعية العمومية ان يكون المنقذ . فالسيدة الزا غيرى مافى ذلك من شك وأنا غيرها مافى ذلك من شك ايضا وان كان تعاوننا لن تشوبه شائبة ولن يكون غير متوقع .

وجاء يوم ٢٥ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ ، يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية الذى كان مرشحها الوحيد الرئيس « جمال عبد الناصر » فى ضوء مشروع الدســـتور الجديد الذى لم اكن أوافق على الكثير من مواده . صحيح انه كان مشروعا ولكنه قبل ان يوضع كـان قد بدأ تنفيذه . وانا لم اكن مستعدا أبدا لكى أمارس حقى فى هذا الاستفتاء . ولكن فى مساء يوم ٢٤ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ اى ليلة اليوم السابق على الاستفتاء جاءتنى جماعة من شبان حى الدراسة ، التابع لقسم الجمالية . الذى كان منزلى يقع فيه فى ذلك الحين . جاءوا وكان

بصحبتهم العزيز احمد واكدوا لى ضرورة ممارسة حقى فى هذا الاستفتاء . كان اعضاء هذه الجماعة من الشباب المتحمس للثورة ، وكان يدفعهم الى ذلك حبهم لوطنهم مافى ذلك من شك . لم تكن قيم الوصولية والنفاق والقيام بمجرد دور المتفرج « اى اللامبالاة » قد مست شخصياتهم الطيبة فى قليل أو كثير . وقد دعونى ليس الى أن أمارس حقى فى الاستفتاء فحسب ولكن لكى أحضر الى ناديهم ، الذى كان قد افتتحه جمال عبدالناصر للاجتماع بهم مرة او اكثر فى الاسبوع . كانوا شبانا برءاء انقياء ، ولم يكن يعلمون أكثر من أنهم يعملون من اجل الصالح العام . كان منهم الطلبة والعمال الاذكياء وكان معظم الطلبة أو كلهم يدرسون فى الكليات الجامعية .

وعلمت منهم أن المشرف على النادى كان احد الضباط الذى كان يقول انه نشىء فى الحى ، وقد آتخذ الاشراف على النادى وسيلة لكى يعرف الناس من حوله ويجند منهم من يرى ولاءهم له وان يعرف الناس من حوله من هو وكان مفهوم « ضابط » فى ذلك الحين له لمعان اجتماعى ذو بريق يخطف القلوب بله العقول . وقد حرضنى أعضاء جماعة الشبان على مقابلته بقصد التعرف عليه لانه هو نفسه يرغب رغبة أكيدة فى التعرف على . وذهبت فى يوم ٢٥ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ الى مقر لجنة الانتخابات حيث أمارس حقى فى انتخاب أول رئيس منتخب للجمهورية أقصد المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية .

وكنت قد فضلت الذهاب شكلا لا موضوعا . أى أن أذهب ولا انتخب احدا بل اتعمد العمل على الغاء صوتى . وقد فعلت ذلك . وقد كان لهذا الحل الوسط الذى اتخذته وسيلة لارضاء ضميرى . اننى لم اكن على استعداد ابدا

للتعامل المباشر ولا غير المباشر مع الذى امر باعتقال من اعتقل من صفوة شباب الوطن المثقفين . لايمكن ان افعل ذلك ، وان فعلت مضطرا لكى أعيش واغتصب لقمة العيش اغتصابا شريفا من أجل الأعضاء أسرتى الصغيرة فاننى أكون واعيا بالضرورة باننى لا افعل ولكننى افتعل . وحتى اذا فعلت غير مضطر فأنا اولا وقبل كل شىء فى ضوء تجاربى المنتظمة وغير المنتظمة أمارس رصد مايحدث فى المجتمع . ومن حقى ان لا ارتبط الا بهذا المجتمع ككل ان موقفى هذا ، كما كنت أقول لنفسى ، ييسر لى الموضوعية . وبخاصة وانا لست فى حاجة الى ان أكون غير من أكون وان كنت فى حاجة لكى أعول أسرتى بشرف وذلك كما ذكرت باغتصاب لقمة العيش اغتصابا شريفا . واقول الآن كما كنت أقول من قبل « اغتصب » وذلك لان الوصول الى لقمة العيش الشريفة لم يكن سهلا وكان القابض على قيمه ومبادئه فى ذلك الحين كالقابض على الجمر .

واستمر ذهابى الى الجمعية متصلا فى خلال الايام الباقية من شهر يونيو عام ١٩٥٦ وفى خلال شهر يوليو من نفس العام ، وكنت أذهب الى النادى الاجتماعى الرياضى بحى الجمالية حيث اجتمع مع بعض الشبان . وقد كان مقر النادى قريبا جدا من منزلى ، أما مبناه فقد أعد خصيصا ليكون ناديا على أرض فضاء اغتصبت اغتصابا بموافقة أولى الامر . وقد علمت ان العديد من شبان الحى كان قد اسهم مع عاملى البناء وغيرهم بمجهوداتهم متطوعين . وكان هذا الاسهام موضع دهشة للضابط المشرف على النادى « سيد زكى » . وذلك لانه

كان من بين هؤلاء الشبان طلبة من كليات الجامعة . وكانو، على قلة عددهم أول المتحمسين . وكنت كلما اقابل الشبان يجلس معنا الضابط سيد زكي . لم يكن يلبس ملابسه الرسمية . وكان يبدو انه يعلم الكثير او كان يدعى انه يعلم الكثير وبخاصة عندما تثار قضية تربوية تتناولها المناقشة بين الحاضرين . وكان حديثه غير العلمى ييسر لى الكشف عن شخصيته وعن الاهداف ــ وكانت كلها ذاتية ــ التى كان يطمع فى تحقيقها . وعرفت الكثير من مآربه وعرف هو اننى اعرف هذا ولكن الشبان يلتفون من حولى وكان لا يستطيع ان يفصم عرى هذا الالتفاف بينى وبينهم فأنا اذ احادثهم تتضمن احاديثى المنفعة لهم ، وكنت اقولها بكل الحب والاحترام لهم كأشخاص يؤهلون لكى يتحملوا مسئولية المستقبل المشرق لمصرنا الخالدة . ولكن بمرور الزمن شعرت بأننى فى نظر سيد زكى منافس له ، وأنا لم افكر فى ذلك قط ، ولم اكن ارغب فى هذه المنافسة ابدا . وقررت الانسحاب ولكن مالبث أن « عيننى » عضـوا فى مجلس ادارة « مؤسسة الجمالية » التى كان يرأس مجلس ادارتها والتى كانت « مؤسسة الزفاف الملكى » والتى كنت مديرا لها حتى شهر ديسمبر عام ١٩٤٣ . ووافقت على هذه التعيين وقد دفعنى الى هذه الموافقة حنينى الى الماضى ورغبتى فى العمل الصالح . ولم أكن أدرى ان هذا التعيين سيكشف لى عن نوعية ادارة المؤسسة ومستوى هذه الادارة الذى جعلها ليست مؤسسة تربوية بل مؤسسة تجارية . كانت المؤسسة على الورق مؤسسة تربى « اليتامى » . وفى الواقع كانت « ورشة » تصنع

المصنوعات التى كان يمولها بعض التجار للبيع فى السوق لحسابهم . وانتهى الامر بأهداف المؤسسة التربوية لكى تكون أهداف مؤسسة تزيد من المكاسب والموارد باسم رعاية اليتامى والمحرومين من الاطفال والصبيان ، فتتضخم الجيوب وحسابات البنوك لمن يهمهم الامر . وكان التعيين فى مجلس ادارة المؤسسة من العوامل الهامة التى أكدت لى ان خير وسيلة للانسحاب أن انسحب وأسرتى الصغيرة من الحى كله الى حى آخر . وقد حدث هذا بعد فترة من الوقت . وكان هدفى ان ابتعد عن المنافسة التى لا أرغبها فضلا عن ان انأى عن خطر الاشتراك فى أعمال لا يقرها ضميرى أو يعترف بها مبدأ من المبادىء التى اعتنقتها . وقد تأكد ذلك عند حضورى أول جمعية عمومية للمؤسسة حيث عرض التقرير السنوى عن الجمعية التى تشرف على المؤسسة ، وانتهى الاجتماع دون ان يعرض مشروع ميزانية الجمعية . وقد اعترضت على ذلك ولكن لم يعقب على اعتراضى أحد ، وكان هذا الاعتراض ذهب مع الريح . لم يعقب واحد من الاعضاء ، ولم يعقب ايضا مفتش وزارة الشئون الاجتماعية الذى كان حاضرا الاجتماع . وزالت دهشتى عندما قيل لى ان سيد زكى كان يعمل فى مكتب وزير الشئون الاجتماعية « حسين الشافعى » وكان يعاونه الضابط « جمال زكى » الذى سعى سعيا حثيثا لكى ينتدب مع السادة الضباط المشرفين على « مشروع معونة الشتاء » كما ذكرت آنفا ، وارجو أن يعلم القارىء انه لاتوجد صلة قرابة بين سيد زكى المشرف على « النادى الرياضى بحى الجمالية » ورئيس مجلس ادارة « مؤسسة الجمالية » وجمال زكى الذى كان يعمل منتدبا فى « مشروع معونة الشتاء » .

« انظر الجزء الثانى من التاريخ الذى احمله على ظهرى: ماء الحياة » .

واننى اذكر مع الشكر العميق والتقدير اهتمام المستشار محمد فتحى المستمر بى ، فقد فوجئت فى خلال شهر يوليو عام ١٩٥٦ به يحادثنى تليفونيا ويطلب منى ان اكتب طلبا ارسله الى الاستاذ احمد محمد خليفة الذى كان يعمل فى ذلك الحين فى مجلس الدولة « شارع الفلكى » وكان قد عهد اليه بانشاء « المعهد القومى للبحوث الجنائية » حيث انه اى الاستاذ خليفة يحتاج الى ايدى عاملة تتعاون معه على انشاء هذا المعهد ، وقد رشحنى المستشار محمد فتحى له مزكيا ومقدرا لخبراتى فى مجال العمل فى البحث العلمى الجنائى وبخاصة وقد حصلت اخيرا على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع « تخصص علم الجريمة » . وقد بادرت بارسال الطلب فوراً . انها لفرصة نادرة : قلت ذلك لنفسى . ولم اكن اعرف عن الاستاذ خليفة شيئا سوى اننى قرات خبرا عنه فى « مجلة الصداقة » التى كانت تصدرها السفارة الاميركية وكان يرأس تحريرها « الاستاذ سيد قطب » وكان الخبر يذكر سفر سيادته الى الولايات المتحدة حيث تتاح له فرصة زيارة المؤسسات الجنائية ومقابلة بعض العلماء المتخصصين فى علم الجريمة . وقد وقعت هذه المجلة فى يدى لانها كانت ترسل الى على عنوانى وانا فى « مدينة بوستن » استكمل دراساتى العليا لاحصل على درجة « الدكتوراه المنشودة » . واننى اذكر اننى قرأت هذا الخبر قراءة عابرة وقد لفت نظرى صورة للاستاذ خليفة منشورة بجواره . وجدتها صورة شاب لم اكن قد رايته من قبل . ومر الخبر المنشور فى مجلة الصداقة

كما مر غيره دون ان أهتم اهتماما كبيرا . تماما كما مر خبر ابلغه لى استاذى « ايدون بورز » عن وجود مندوب مصرى اسمه « السباعى » فى مدينة بوستن لكى يحضر أحد المؤتمرات عن الجريمة والمجرمين ، ولم اكن اعرف انه « محمود السباعى » ولكنى ظننته « يوسف السباعى » الذى كان يكتب القصص القصيرة فى « مجلة المسامرات » وعندما ابلغنى استاذى « ايدون بورز » هذا الخبر عجبت من حضور « ضابط جيش » هذا المؤتمر لاننى كنت اعرف ان يوسف السباعى كان ضابطا فى الجيش ولم أكن أعلم شيئا عن محمود السباعى ضابط الشرطة فى ذلك الحين .

وعندما دعيت لمقابلة الاستاذ احمد خليفة فى مكتبه بشارع الفلكى رأيته رؤية العيان ، وكان بجواره الاستاذ سمير ناجى والاستاذ يوسف أبو زيد وقد انتدبهما للعمل معه فقد كانا زميليه فى فترة من الفترات عندما كان يعمل وكيلا للنائب العام بمحافظة المنيا . وقد وجدت أيضا شابين من مجلس الدولة للعمل الادارى . وجلست مع الاستاذ خليفة نتحدث عن المشروع الجديد اقصد « المعهد القومى للبحوث الجنائية » الجديد : نتحدث عن اهم اهدافه أو عن أهم مايجب أن يكون عليه اهم اهدافه وكان « البحث العلمى الجنائى » الهدف الاول فى رأيى . وفجاة سألنى الاستاذ خليفة وكان قد تقمص دور وكيل النيابة كما بدا لى عما اذا كانت لى علاقة ما بجمعية « الاخوان المسلمين » وبخاصة بالجهاز السرى فيها ، وعندئذ دق جرس التليفون . وكانت فرصة لكى افكر فى الاجابة عن سؤاله المفاجىء . اننى لم أكن على علاقة وطيدة بهذه الجمعية ، وان كنت قد حضرت بعض دروس « الشيخ حسن البنا » وكنت اناقشه فى بعض ماكان

يقول ، وان كنت اعجبت به كمحدث يملك الكلمة ويستأثر بالسامعين ، وان كنت أعرف من اخوته « محمد » و « جمال » كما كنت اعرف بعض الاخوان ومنهم العزيز زميل طفولتي « الشيخ محمد بدر » . وفجأة تذكرت حضور محمد اخ الشيخ حسن البنا الى مجلس الوزراء حيث كنت منتدبا للعمل مع الصاغ مجدى حسنين مدير مكتب رئيس الوزراء في خلال الفترة من شهر نوفمبر عام ١٩٥٢ حتى ١٤ من شهر اغسطس عام ١٩٥٣ . جاء محمد البنا الى مبنى مجلس الوزراء في يوم ١٠ من شهر فبراير عام ١٩٥٣ راغبا في مقابلة الصاغ مجدى حسنين ولما كان الاخير غير موجود وعلم بوجودى طلب مقابلتى . وكان عندما سمح له بالدخول وقابلني ذكر لى أنه جاء لابلاغ الصاغ مجدى بأن موعد ذكرى وفاة الشيخ حسن البنا الرابعة سيكون في يوم ١٢ من شهر فبراير عام ١٩٥٣ ، وانه يقترح أن يحضر مندوب عن « مجلس الثورة » هذه الذكرى . وقد ابلغت الصاغ مجدى بما ذكره محمد البنا ، وما كان منه الا ان اتصل توا تليفونيا بشخص لم أعرف عنه شيئا وتحدث معه عن هذا الموضوع حديثا تليفونيا لم اسمع منه حرفا . كان الصاغ مجدى يتحدث بالتليفون بأسلوب يسمع المتحدث اليه ولا يسمع احدا يجلس بجواره . أسلوب كان قد تدرب عليه واتقن استخدامه للدرجة انه كان يكرره امامى كلما اقتضى الامر ذلك . وقد حدست في ذلك الحين ان المتحدث اليه كان « جمال عبد الناصر » . لان « الرئيس محمد نجيب » كان في حجرته المجاورة ولم يكن هناك داع الى الحديث معه تليفونيا . وقد حدث فعلا ان مثل

الرئيس محمد نجيب ورئيس مجلس الوزراء مجـــلس الثورة وحضر حفل الذكرى الرابعة لوفاة الشيخ حسن البنا فى يوم ١٢ من شهر فبراير عام ١٩٥٣ والقى كلمة يعدد فيها الامجاد التى أوقف حياته فى سبيل تحقيقها. ولكن هل أقول للاستاذ خليفة كل ذلك او بعض ذلك ؟ هل اقول له ردا على سؤاله المفاجىء لى أننى الان اعيش فى افكار استاذى « البروفسور جون لويس » المــاركسى وقرات من الكتب الماركسية كتاب كذا وكتاب كذا ؟ او اننى اتخذ من « التقية » وجاء فأنا امام رجل كنت ارى انه يمثل بالضرورة فى ذلك الحين قوما ظالمين اخشى على نفسى سوءا منهم ، وانه فى ضوء تعاليم السنة يجوز لى ان اصافحهم بلسانى وان خالفتهم بقلبى استدفاعا بظلمهم واذاهم . وأذ أصل الى الراى الاخير رأى التقية غمرتنى الدهشة فما زالت تعاليم صاحب الفضيلة الشيخ محمود خطاب راسبة فى قرارة نفسى . وايقنت منذ ذلك الحين باننى كشخص قد اصبحت نتاج مصادر الثقافة التى عشتها منذ أن ولدت وحتى الان . اى اننى كمصرى لا يمكن ان أكون الا شخصا قد صهرت فى كيانه كل مامر عليه من خبرات ثقافية اجتماعية حتى اللحظـــة الراهنة . ومن ثم فاننى وان كنت شـــخصا فريدا فانه تجمعنى مع غيرى من المصريين ثقافات لها جذور قديمـــة قديمة وحديثة حديثة أى ثقافات مســتمرة ومتجــددة وفضلا عن ذلك بالضرورة متطورة .

وعندما انتهت المكالمة التليفونية كنت وصلت الى قرار هو انه لا صلة وثيقة لى بجمعية الاخوان المسلمين وكان هذا صحيحا ، واننى على العكس أجدنى شخصا « ليبراليا »

واخفيت عنه اننى من طلبة النظرية الماركسية ، او ان لى اصدقاء مصريين فى المعتقلات من الشيوعيين في داخل البلاد وغيرهم ممن تركوا البلاد هاربين او منفيين . اخفيت كل ذلك عن الاستاذ خليفة ، وقد هز رأسه مغتبطا وبخاصة عندما كان ردى عن سؤاله رد الواثق بما يقول وذكر لى اننى سأسمع منه عن قريب . وكما استقبلنى هاشا باشا ودعنى الى الباب هاشا باشا كذلك . ولما كنت اهم بالخروج اضطررت لكى افسح لكى تدخل احدى الآنسات يصحبها والدها . وكانت هذه الانسة احدى الزميلات فى المعهد فيما بعد ، اختارها الاستاذ خليفة لكى تكون « السكرتيرة الخاصة » له .

وخرجت الى الشارع سعيدا مؤملا فى الخير الذى سيعود على اسرتى الصغيرة وعلى اذا ما تم تعيينى فى هذا المعهد الجديد ، حيث اجد المجال متسعا للقيام بالبحوث العلمية الجنائية . وقد شعرت بأن الاستاذ خليفة قد استشف حاجتى الماسة الى العمل ، ومن ثم فانه ادخر ما استشفه لكى يستخدمه فى الوقت المناسب لقد سعدت بهذا الشاب وكنت اكبره بعشر سنوات . سعدت بذكائه الخارق كما سعدت لانه شاب . وقلت لنفسى هاهو ذا قد برز من بين صفوف الشعب المصرى « رفاعة طهطاوى » جديد . كان لم يتزوج بعد ، وكان فارع الطول حلو القسمات . وكان يعرف ماذا يريد . وكان بعيد النظر ذا خيال رائق . اما حديثه فقد كان حديثا ممتعا حقا . وابتسمت لاننى شعرت بأن الدنيا تبتسم لى .

كنت انتظر موافقة مجلس ادارة المعهد على تعيينى ،

ولكنى علمت أن تعيينى لانه « تعيين جديد » فلابد لى من ان يكشف على طبيا اطباء « القومسيون الطبى » للتأكد من صلاحيتى للعمل . وأخذت خطابا بهذا المعنى وذهبت الى ادارة القومسيون . وكانت المرة الثانية التى اذهب اليها فيها . كانت المرة الاولى عندما كنت أبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة توطئة لتعيينى بمصلحة الحدود « وزارة الحربية » اى فى عام ١٩٣٥ . وهاهى المرة الثانية فى عام ١٩٥٦ أى عندما اصبحت سنى تبلغ الثالثة والاربعين سنة . وشتان بين مارايت وسمعت فى المرة الاولى وبين مارايت وسمعت فى المرة الثانية . ازداد الصخب والهرج والمرج فى المرة الثانية ، وبدا لى ان النظام قد اصبح مختلا . واذا كنت قد نجحت فى الكشف الطبى الاول فاننى فى الكشف الطبى الثانى علمت باصابتى بمرض « الضغط الدموى » المرتفع ، وكانت المرة الاولى التى أعرف بمرضى هذا . وقد انزعجت حقا . فانا مريض والوظيفة التى ارنو اليها تكاد ان تفلت من يدى . ولكن الاستاذ خليفة عندما ذهبت اليه بالنتيجة طيب خاطرى ووعدنى بأخذ قرار من المجلس عند التعيين بالاعفاء من الكشف الطبى . ولكن المرض كان يقلقنى . كان الضغط مرتفعا كما قال أطباء القومسيون . فما العمل ؟ اننى مازلت فى الشارع الا ماكنت أقوم به بالجمعية من اعمال حتى تحضر السيدة الزا لتأخذ ، بحق ، مكانى وكان من رأى الدكتور عبد العزيز عسكر الطبيب النفسانى الذى مازال يعمل فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة منذ تعيينه ان مرضى مرض نفسى وان على أن لا أخشى شيئا . ماعلى الا أن أمرح او احاول

ان امرح وان أعيش حياتي او احاول ان اتعايش معها بحلوها ومرها . وكانت هذه الجرعة العلاجية التي وصفها لي الدكتور عسكر بردا وسلاما على نفسي . ونظرت الى أمام .. وقلت لنفسي معزيا او احاول أن أكون مطمئنا وانا اترنم :

« ضاقت فلما استحكمت حلقاتها
فرجت وكنت اظنها لا تفرج »

ويبدو أن بعض اعضاء جماعتي المرجعية « السابقين » قد عرفوا من امر « المعهد القومي للبحوث الجنائية » ، فوجدتهم يأتون الى منزلي أو الى الجمعية حيث أعمل ، عضوا وراء عضو . جاء « الزميل محمد نور الدين مبارك » وكان يصحبه « الزميل حمدى مصطفى » ، ثم جاء « الزميل عبد العزيز فتح الباب » وغيرهم . وكان الاولان يشجعانني ويباركان ما انا مقدم عليه ويصران على أن ألتحق « بالمعهد » على الرغم من انه قد أنشىء الاتحاد العام « لرعاية الاحداث » وقد تردد اسمي لكي اقوم بادارته . كانا يفضلان لي أن اتمسك بالعمل في المعهد القومي للبحوث الجنائية مهما كانت الظروف . أما عبد العزيز فتح الباب فقد جاء وهو يعلم بتردد اسمي لكي أعمل في الاتحاد العام لرعاية الاحداث مديرا له ، ولكنه لم يتحدث معي عن ذلك . كانت له عندي خمسة دولارات ارسلتها له « مس وليامز » التي كانت تعرفه جيداً عندما كان يعيش في مقر الجمعية التي كانت تشرف عليها وهو يدرس للحصول على درجة الماجستير « من جامعة بوستن » ارسلتها له معي ليشتري بثمنها هدية لنفسه بمناسبة عيدميلاده ــ فما كان مني الا أن أعطيت له النقود المرسلة

اليه . وكان حديث فتح الباب عن أحوالى الشخصية وتساءل عما – وقدحصلتعلىدرجة الدكتوراه–اذا كنت افكر فى الزواج من جديد ، وقد نفيت ذلك بالطبع بعد فترة لم تكن قصيرة فسؤاله ادهشنى للدرجة التى احسست فيها أن حلقى قد جف من المفاجأة فلم استطع الحديث توا . ان هذا الرجل بسؤاله هذا قد اكد كل هواجسى عن انماط سلوكه التى لاترى الا المصلحة الذاتية فتجرى وراءها . انه لايرى وفاء لاحد الا لنفسه . ولعله أن يكون معذورا ، ولعلنى ان اكون قد خدعت فى صداقته بل فى حبه كشقيق . ليته يعلم ، وانى له ان يعلم ، كم أكن لهذه الزوجة ، ام اولادى ، الاحترام والمحبة . ليته يعلم معنى « العشرة » التى لاتهون الا على « ابن الحرام » ليته يرى فحوى دروس ماكان وماسيكون وما سوف يكون . وانى له ان يرى وانى له ان يعلم !

ومرت الايام ومرت الشهور وهأنذا استقبل شهر اغسطس عام ١٩٥٦ ثم تبعه شهر سبتمبر عام ١٩٥٦ ولم اسمع شيئا عن التعيين فى المعهد القومى للبحوث الجنائية . كنت احاول ان اتحدث الى الاستاذ احمد خليفة تليفونيا فى منزله فلم اجده فى منزله . قيل لى انه فى « المصيف » يلتمس الراحة من العناء ويفكر فيما هو مقدم عليه من مسئوليات . وفى خلال شهر سبتمبر عام ١٩٥٦ نجحت فى الاتصال تليفونيا ووعدنى خيرا ولكن تأكدت له لهفتى الشديدة على ان أعين فى المعهد . وشعرت بسعادته التى لم يفصح عنها لى ابدا ، من اجل هذه اللهفة . فهو فى المركز الاقوى . كان عندما اقترح تعيينى فى المركز القوى واصبح عندما تأكد من لهفتى

الشديدة فى المركز الاقوى . وكنت ، وانا اصدق القارىء ، معذورا فى تصرفاتى فانا فى حاجة ماسة الى العمل . ليس فقط لكى اكسب قوتى بشرف ولكنى لكى أحقق ذاتى فى ميدآن البحث العلمى الاجتماعى وبخاصة فى ميدان البحث العلمى الجنائى الذى كنت قد تخصصت فيه فى خلال فترة دراساتى العليا فى الولايات المتحدة . وابلغت اخيرا رسميا بتعيينى بالمعهد فى يوم ٤ من شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ . وهو يوم يجب أن يذكر ولا يجب أن ينسى ابدا . وقد علمت ان احدى خريجات كلية الحقوق قد عينت فى نفس اليوم . وقد دعيت بعد ذلك لحضور أجتماع عقد فى مكتب الاستاذ خليفة بمجلس الدولة بشارع الفلكى . ووجدت قد سبقنى الى الاجتماع « الدكتور حسن الساعاتى » وقد كنت أعرفه من قبل و « القائمقام (العقيد) يسن الرفاعى » و « البكباشى (المقدم) محمود السباعى » ثم « الدكتور محسن عبد الحميد » . وكان الاول يشغل درجة أستاذ مساعد تخصص علم الاجتماع فى جامعة عين شمس ، أما الثانى فقد كان يعمل بمصلحة السجون ، وكان الثالث يعمل فى احدى ادارات وزارة الداخلية ، وكان الرابع يشغل احدى الوظائف فى وزارة الشئون الاجتماعية وكان على الدرجة الخامسة المالية . وقد حضرت هذا الاجتماع بوصفى « خبيرا مساعداً » على الدرجة الثالثة المالية . وراس الأستاذ خليفة الاجتماع عن جدارة على الرغم من انه يكاد أن يكون اصغر الجميع سنا فيما عدا الدكتور محسن ، وكانت ثقته بنفسه موضع اعجابى وغبطتى . وانتهى الامر فى هذا الاجتماع وكان الاول الذى

حضرته الى قرارات هامة منها واهمها ان يكون تركيز العمل فى المعهد على البحوث ، ومنها أيضا ان ينتقل المعهد الى مقر جديد حيث نرجو الاستقرار وتحقيق الذات له . وقد أخذ بالرأى القائل ان أعضاء المعهد العلميين لا يحتكرون البحث العلمى فى مصر لانهم لا يستطيعون ذلك . أى ان العلاقة المهنية بين المعهد وبين أساتذة كليات الجامعات المختصين ومن فى حكمهم يجب ان تكون متبادلة . وكان الرأى الاخير على علاته فى ضوء الظروف التى نشأ فيها المعهد رأيا حكيما . فانعلم كما يرى العلماء بفروعه المتعددة وبخاصة ماتعلق منها بالسلوك البشرى السوى او غير السوى لا يمكن ان يستوعبه بله أن يتمثله واحد من العلماء او حتى جماعة من العلماء . وتكررت الاجتماعات وتشعبت المناقشات فيها . وقد لاحظت أن القائمقام يسن الرفاعى كان من المهتمين « بفرع علم العقاب » ، وكان البكباشى محمود السباعى أقرب الى الاهتمام بعلم الادارة الجنائية ، فقد كان من ضباط المباحث المرموقين فى وزارة الداخلية وكان يرأسه فيما أعلم فى ذلك الحين اللواء عبد العزيز مفرح . وكان الاخير فى ضوء ذكائه وحنكته يترك للسباعى الكثير من الامور ليبت فيها او لمجرد ابداء الرأى فيها ، فقد كان حاصلا على درجة الماجستير من احدى جامعات الولايات المتحدة وكان تخصصه كما أذكر وقت كتابة هذه السطور « الادارة الجنائية » . وكان الدكتور حسن الساعاتى يستمد مجده العلمى من رسالة عن جناح الاحداث قدمها الى جامعة لندن لنيل درجة الدكتوراه ، وكان قد نشر كتابا فى عام ١٩٥١ بعنوان « فى علم

الاجتماع الجنائي » وكان موضوعه يحتوى على بعض ماتضمنته رسالة الدكتوراه المشار اليها . اما الدكتور محسن عبد الحميد فقد كان يستند على المامه بعـلم الاحصاء الذى كان يقول انه استخدمه فى معالجة موضوع رسالته التى قدمها للحصول على درجة الدكتوراه ولم أكن أعرف عن هذا الموضوع شيئا وحتى وقت كتابة هذه السطور لا اعرف عنه شيئا . أما الاستاذ احمد محمد خليفة فهو قد تخرج فى كلية الحقوق واشتغل كوكيـل للنائب العام ، ودرس فى « معهد العلوم الجنائية » وهو المعهد الذى كان ملحقا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وكان احد اساتذته المستشار محمـد فتحى الذى آثر الاستقالة من القضاء لكى يتفرغ فيه لتدريس مادة « علم النفس الجنائى » الذى كان يهواه والف فيه كتبا عديدة دون فيها خبرته النظرية والعملية . وقد اتيحت الفرصة للاستاذ خليفة لكى يقوم بالتدريس فى « جامعة بغداد » عندما كان الاستاذ الكبير والقانونى الضليع « الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا » أحد اساتذتها . وكنت اعلم ان هذه الفرصة قد اتيحت للاستاذ خليفة عنـدما دعى المستشار محمد فتحى ليقوم بتدريس مادة « علم النفس الجنائى » فى هذه الجامعة . وكان الداعى هو الاستاذ الدكتور السنهورى لصداقته ومعرفته بقدره . وعند الحاحه الشديد على المستشار محمد فتحى رشـح الاخير الاستاذ احمد خليفة « انجب » تلاميذه ليقـوم بهذه المهمة . وقد تمت الموافقة على ندب الاستاذ خليفة ليقوم بتدريس مادة « علم النفس الجنائى » وفى خلال فترة اقامته بمدينة بغداد استطاع ان يقوم بتاليف كتاب فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ بعنوان « اصول علم النفس

الجنائى والقضائى » ، وقد أعاد طبعه بمدينة القاهـرة فى شهر نوفمبر عام ١٩٤٩ ، وظهرت رشاقة لغته فى فصول الكتاب ولمعانها وبخاصة فى الفاتحة التى قدم بها هذا الكتاب . وكنت الوحيد بينهم الذى تخصص فى علم الجريمة كظاهرة اجتماعية ومن ورائى خبرات ميدانية فى مجالاتها فى مصر الخالدة وفى المملكة المتحدة « انجلترا وويلز » وفى الولايات المتحدة « ولايات انجلترا الجديدة وبخاصة ولاية ماساتشوستس » ، فضلا عما حصلت عليه من خبرات اكاديمية ذكرت الكثير منها فى « الجزء الثانى : ماء الحياة » وكانت من ثمارها رسالة الماجستير التى كان موضوعها « نظام المراقبة الاجتماعية بالمحـاكم فى مصر الحديثة » ورسالة الدكتوراه التى كان موضوعها « تطبيق مفهوم منطقة الجناح فى مجتمع غير غربى : دراسة مقارنة بين حى روكسبرى بمدينة بوستن وبين حى بولاق بمدينة القاهرة » .

وأرجو من القارىء الكريم أن لايقف عند الاسـطر الاخيرة من فاتحة كتاب « أصول علم النفس الجنـائى والقضائى » ولكن رجائى أن يلاحظ ان المؤلف كـان مازال فى سن الخامسة والعشرين .. ونحن نعلم فى ضوء ماضمه هذا الكتاب عندما قام المؤلف بتاليفه أنه كـان « باكورة » مبشرة ورائدة . ونحن نعلم أيضا ان الكتاب قد ظهر الى الاسواق وكانت مئات الالوف من تلاميذ المدارس المصرية يهتفون فى ذلك الحين كل صباح وهم وقوف ومعهم أساتذتهم ونظارهم أى بعض قادتهم الثقافيين بالنشيد المعروف الذى كان مطلعه كما أذكر :

« للمليك اهتفوا يا أسود الحمى

للمليك اهتفوا دائما دائما »

في يوم ١٦ من شهر اغسطس عام ١٩٣٦ امضيت فى مدينة لندن معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصرنا الخالدة وبين الحكومة البريطانية الغاصبة ، والملاحظ انه اذا كان حزب الوفد وأتباعه قد قبلوا هذه المعاهدة واعتبروا بريطانيا الغاصبة منذ توقيعها « الدولة الصديقة » ، واذا كان من نتائج هذه المعاهدة ، بموجب « اتفاقية مونترو » فى يوم ٨ من شهر مايو عام ١٩٣٧ ، زوال الامتيازات الأجنبية الذى انقرض به نظام المحاكم المختلطة وحققت مصرنا الخالدة بذلك رسميا سيادتها على الاجانب فى التشريع والادارة والقضاء ثم قبول مصرنا الخالدة فى يوم ٢٦ من شهر مايو عام ١٩٣٧ عضوا فى « عصبة الأمم » ، الا ان هذه المعاهدة كانت قاصرة قصوراً بليغا ، وذلك أن أية معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين لايمكن كما قضت به هذه المعاهدة أن تبيح لاحدى الدولتين « بريطانيا » ابقاء قواتها الحربية في بلاد حليفتها « مصر » لاى غرض ما أو تخولها حق احتلال موانيها ومطاراتها وجميع طرق مواصلاتها البرية والمائية فيها فى أية حرب او حالة خطر الحرب او توقع طوارىء دولية . ومع ذلك فقد بدت ، بعد معاهدة عام ١٩٣٦ ، الطاقات الخلاقة لبنات مصرنا الخالدة وأبنائها وكأنها قد فك عقالها . فتدفقت هذه

الطاقات تسعى فى كل اتجاه نحو التغيير الى الافضل وكأن هؤلاء البنات والابناء قد اعتبروا عقد هذه المعاهدة هدنة سياسية مؤقتة . فاذا بهم ينطلقون زرافات ووحدانا لكى يواجهوا أدواء مصرنا الخالدة ومشاكلها المزمنة سواء كانت هذه الادواء والمشاكل ثقافية اجتماعية او اقتصادية او عسكرية او سياسية . او كأن هؤلاء البنات والابناء قد رأوا القيود السياسية التى كبلت حكومات ذلك العهد بموجب تلك المعاهدة فأحسوا بأن الواجب قد أصبح يملى عليهم ، وقد أصبحوا الى حين اكثر تحررا من هـــذه الحكومات ، التزامات اخرى من نوع آخر . فانطلقوا يقدمون بايمان وشرف على حل هذه الادواء والمشاكل ويحاولون أن يزحزحوا ماتقف أمامهم فى سبيل تحقيق ذلك من عقبات .

فقد أمكن بعد معاهدة عام ١٩٣٦ أن يرشح الجيش المصرى قائدا مصريا مع وجود بعثة عسكرية انجليزية على راس هذا الجيش « كان من ضمن ضباطها الانجليز هاتون بك وجرين بك وغيرهما من حكام مصلحة الحدود الحقيقيين قبل عقد المعاهدة » . وهكذا شهد الجيش تعيين أول قائد مصرى بعد هزيمة الثورة العرابية التى قام بها ضابط وطنى مصرى عندما خاطر الحاكم « الوافد » محمد على وانشأ الجيش المصرى وحمل فيه الفلاح المصرى السلاح لاول مرة منذ عصر « قمبيز » (٥٢٥ ق . م) وبـــرز التناقض الدائم الشديد بين قيادة البعثة العسكرية الانجليزية الجاثمة على صدر القوات المسلحة وبين قيادتها المصرية الوطنية وبخاصة بعد اتاحة الفرصـــة للجيش المصرى لكى يزداد عددا ويجند فيه العديد من ابناء الطبقة

المتوسطة ومادونها . وعاش الوطنيون من رجال الجيش صراعا داخليا حادا ، سافرا تارة ومستترا تارة اخرى ، ضد البعثة العسكرية الانجليزية . وكانما شاءت الظروف ان يتجسم الاستعمار أمام ضباط جيشنا في داخل ثكناتهم فى هذه البعثة التى كانت تمثل الدولة المستعمرة الغاصبة ، فيحفز فيهم روح الغضب ومن ثم يحفزهم للنضال الوطنى ويلح عليهم أن يكونوا على صلة وثيقة بصفوف الحركة الوطنية فى البلاد .

وانني اذكر في ذلك الحين الصيحات الرشيدة التى كانت تلفت الانظار نحو الريف المصرى وترقية الفلاح واصلاح القرية المصرية . وكنت أقرأ المقالات تلو المقالات المنشورة على صفحات جرائد تلك الفترة ومجلاتها ولاول مرة أسمع الاصوات العالية التى كانت تنادى بالمطالبة بنصيب الفلاح من حماية القانون ، وباصلاح القضاء ، وبتنفيذ القرية النموذجية ، وبالحاجة الماسة الى سياسة قومية ثابتة تتناول جميع وجوه الاصلاح الاجتماعي بعامة والاصلاح الجنائى بخاصة . والمطالبة بالسياسة القومية والثابتة كانت تتضمن بالضرورة اجراء البحوث الواقعية والدراسات حتى يمكن التعرف على العوامل التى تسبب ماكان يقال عنه فى ذلك الحين « الثالوث غير المقدس » اى الفقر والجهل والمرض . وذلك لانه كان قد انتهى آمر أولى الامر من علماء مصرنا الخالدة الى أن الجهود فى سبيل مواجهة هذا الثالوث لا يمكن ان تؤتى ثمارها المرجوة الا اذا أسست على نتائج بحوث ودراسات متعمقة ودقيقة للظروف الاجتماعية كما كانت قائمة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين . لقد

رأى هؤلاء العلماء ، وهم أساتذتى ، انه لم يكن كافيا مثلا ان نقرأ الاحصاءات الجنائية عن حجم الجريمة فى المجتمع المصرى وصورها . وانه لم يكن كافيا أيضا ان تكتب المقالات عن أزدياد الجريمة او عن نقصها على وجه العموم او عن ازدياد بعض صورها ونقص البعض الاخر . وانه لم يكن كافيا كذلك ان ندرس النظريات المتعلقة بالجريمة او أحداها ، فمهما كانت ذات فائدة فانها غير كافية فى حد ذاتها فليس يكفى ابدأ أن يدرس الدارس ان عوامل الجريمة هى كذا وكذا فان العوامل الحقيقية للجريمة فى مصر مثلا قد تكون مختلفة تماما عن العوامل التى يدرسها هذا الدارس لانها قد تكون فى الغالب عوامل تتصل بظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة فى البلاد التى صيغت فيها هذه النظريات . واخيرا لم يكن كافيا أن ندرس أساليب الكشف عن المجرمين ومعاملتهم كما يحدث ذلك فى المجتمعات الاجنبية شرقية كانت أو غربية ، وكان من الضرورى أن نتعمق اكثر حتى يتيسر الكشف عن العوامل الكامنة لوجود هذه الظاهرة وعن مدى صلاحية تطبيق هذه الاساليب ومن ثم نستطيع ان نواجهها ونوجهها الى الافضل . ويتيسر فى هذا الضوء للعاملين المصريين فى الميدان « المشرعين والقضاة ورجال الشرطة والاخصائيين الاجتماعيين والمشرفين وغيرهم » أن يؤدوا أعمالهم على اساس الواقع الحى فى المجتمع المصرى . فيقوم المشرع المصرى مثلا ، بمهمته التشريعية عن وعى وغير معتمد اعتمادا كليا على التشريعات الاجنبية التى تكون فى الغالب منبثقة من واقع مجتمعاتها الاجنبية .

كان علماؤنا المصريون في ذلك الحين وبخاصة من كانت اختصاصاتهم تتعلق بالسلوك الانساني سواء أكان هذا السلوك سويا أم غير سوى ، يدعون الى هذه الدعوة . وقد تأكدت لى صحة هذه الدعوة وسلامتها عندما كانت من حظى دراسة علم الجريمة فى « جامعة بوستن » تحت اشراف « البروفسور البرت موريس » والبروفسور « أيدون بورز » . كان التأكيد على البحوث الميدانية تأكيدا صريحا . وعلى الرغم من ان منطقة تخصصى كانت « علم الاجتماع التطبيقى » ولم تكن «مناهج البحث فى علم الاجتماع » فانه لم تفتنى الفرصة لاقوم ليس فقط ببحثى الماجستير والدكتوراه ولكنى اشتركت ايضا فى بحوث اخرى سواء كانت فى القاهرة « بحث مشكلة الفقر فى مصر عام ١٩٣٨ وبعض بحوث حالات الاحداث الجانحين فى خلال الفترة من شهر يناير عام ١٩٤٤ الى شهر فبراير عام ١٩٥١ مثلا » ، أو كانت فى مدينة بوستن « بحث جريمة القتل فى الولايات المتحدة فى خلال فترة دراستى بجامعة بوستن » . والملاحظ ان دراساتى الاكاديمية فى جامعة بوستن كانت فى معظمها تستند الى نتائج بحوث ميدانية . فقد كانت هذه الدراسات لها الاولوية عند أكثر أساتذة قسم الاجتماع والانثربولوجيا بالجامعة . وارى انه ينبغى التنويه بالرواد الذين اقتحموا ميدان البحث العلمى الاجتماعى بمعناه الواسع ، اى الذى يتضمن البحث العلمى الجنائى ، منذ الزمن الماضى السحيق ، فى ربوع مجتمع مصرنا الخالدة وغيره من المجتمعات العربية الاخرى ، وكان هؤلاء فى الاغلب الاعم من الاجانب ابتداء من « هيرودوت » وعلماء

الحملة الفرنسية و « لين » (منصور افندى) و « بالمر » (الشيخ ابراهيم) و « فيلبى » و « لورنس » و « كليلاند » و « جون بادو » . قاموا باجراء هذه البحوث من أجل خدمة بلادهم على حساب مصلحة مصرنا الخالدة ويجدر بى ان انوه ايضا بالرواد المصريين الذين اقتحموا هذا الميدان وعلى رأسهم « محمد البابلى » والمستشار «محمد فتحى » و « اسماعيل القبانى » و « عبد العزيز القوصى » و « مصطفى عامر » و « محمد عوض محمد » و « سليمان حزين » ومن ذكرت من قبل (فى الفصل السابق) من أمثال حسن الساعاتى واحمد محمد خليفة ويسن الرفاعى ثم محمود السباعى .

وعندما اسفر النضال الوطنى للوطنيين من رجال الجيش المصرى عن تشكيل « حركة الضباط الاحرار » الذين استحقوا فى ذلك الحين لقب « الطلائع الثورية » يساندهم فى تحقيق أغراضهم المناضلون من خارج الجيش الذين كانوا يمثلون الشعب تمثيلا صادقا . وعندما استولت الطلائع الثورية فى ليلة ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٥٢ على أمور الجيش كله ونجحت فى الاستيلاء على حكم البلاد فى ضوء برنامج تبلور فى شكل المبادىء الستة المشهورة ــ لما حدث كل هذا اتيحت الفرصة لتكوين لجنتين هامتين هما : ــ

ــ لجنة الانتاج .

و ــ لجنة الخدمات .

وقد رأس اللجنة الثانية أى لجنة الخدمات الاستاذ فؤاد جلال ، ونجح الاستاذ خليفة فى الفوز فى الحصول على موافقة هذه اللجنة على انشاء « المعهد القومى للبحوث

الجنائية » ليكون هيئة مستقلة يشرف عليها مجلس ادارة يرأسه وزير الشئون الاجتماعية « حسين الشافعي » .
لقد قدم الاستاذ خليفة مشروعه وآزره فى سبيل الفوز بالموافقة عليه اصدقاؤه وكان على رأسهم الاستاذ « احمد فؤاد » الذى كان مندوب الاتصال بين الضباط الاحرار وبين المنظمات الشيوعية المصرية وعلى رأسها منظمة « حدتو » قبل اندلاع ثورة عام ١٩٥٢ ، والذى كان فى الوقت نفسه يكتب عناوين الظروف التى كانت تودع فيها منشورات الضباط الاحرار والتى كانت ترسل فى خطابات الى سائر ضباط الجيش ، وكان يودعها فى صناديق البريد التى توجد فى القاهرة وفى غيرها من المدن المصرية الكبرى . كان الاستاذ احمد فؤاد ذا حظوة عند الطلائع الثورية من ضباط الجيش وبخاصة « جمال عبد الناصر » . وكان حسين الشافعى يكن له بعض الاحترام ان لم يكن كل الاحترام . وعندما اقتنع بفكرة انشاء المعهد القومى للبحوث الجنائيـة وبخاصـة وكان قد وضع على رأس مجلس الادارة التى تشرف عليه كان النجاح فى تحقيق هدف الاستاذ خليفة نجـاحا مؤكداً . وقد يسر هذا النجاح أيضا أو كان من عوامله ان الاستاذ خليفة رفض باباء وبذكاء ان يتعاطى أية مكافأة طوال المدة التى تم فوزه فى الحصول على موافقة لجنة الخدمات على مشروعه ثم الاعداد له علميا واداريا ، وكانت فترة ليست بالقصيرة ، حتى عين بقرار وزارى مديرا للمعهد اى منذ صدور القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ حتى اعد المقر الذى يزاول المعهد نشاطاته فى اول اكتوبر عام ١٩٥٦ .

وصدور هذا القانون كان يعنى فى حقيقة الامر الاعتراف بأن الخطوة الاولى نحو الاصلاح الجنائى هى البدء بالقيام باجراء البحوث والدراسات الدقيقة عن ظاهرة الجريمة فى مصر من حيث عواملها والكشف عن المجرمين ومعاملتهم احداثا كانوا أو بالفين على ان يقوم باجراء هذه البحوث والدراسات أشخاص مصريون قد تدربوا خصيصا لهذا الغرض . ومن ثم ولدت لاول مرة مهنة البحث العلمى فى مصر واضيف دور اجتماعى جديد على الادوار الاجتماعية القائمة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين . وكونه دورا اجتماعيا جديدا فقد توقعت ، كما توقع غيرى ، فى ضوء خبرتى عندما ولدت مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام ١٩٣٧ وكان من حظى أن اكون من العاملين الاوائل فى ميدانها فى شهر مايو عام ١٩٣٩ بعض العقبات أو ربما الكثير من العقبات وقد ذكرت بعض ماكنا نعانيه فى الجزء الاول من هذا الكتاب . ومع ذلك فان الاستاذ خليفة ومن كان معه من العاملين وبخاصة من أخلصوا اخلاصا حقيقيا للبحث العلمى الجنائى قد أصروا على مواجهة كل العقبات . وكان لذكاء الاستاذ خليفة الخارق وجاء وحماية لهذه المهنة الوليدة ، فقد بدا لنا انه قد ارتبط بها ارتباطا وثيقا وانه آثرها على غيرها مما كان قد يتاح له فى مواقع أخرى . كان ذلك فى يوم ٤ من شهر أكتوبر عام ١٩٥٦ عندما استقر بى المقام وكان الاستاذ خليفة وكنت معه وكانت معنا الزميلة آمال عثمان ، كنا نحن الثلاثة من العاملين العلميين كل الوقت . وسرعان ما انضم الينا زملاء آخرون بعد فترة وجيزة بعد أجراء الامتحانات التحريرية

والشفوية للذين تقدموا لشغل وظائف « باحث مساعد » فى ضوء أعلان كان قد نشر لهذا الغرض . واننى اذكر من هؤلاء الزميلة « هدى مجاهد » والزميلة «صفية قاسم» والزملاء « محمد عزت حجازى » و « مكرم سمعان » و « يوسف صبرى » و « زين آلعابدين سليم » و «احمد الالفى » و « سمير الجنزورى » و « عبدالاحدجمال الدين» و « على حسن فهمى » . وانضم فى العام التالى الى العاملين العلميين بالمعهد زملاء آخرون اذكر منهم الزميلة « ناهد صالح » والزميل « السيد يسن السيد » والزميل « فرج أحمد فرج » ثم الزميل « محمد خيرى .» وكان الزميلان « سمير ناجى » و « يوسف أبو زيد » منتدبين كل الوقت . أما « الدكتور الساعاتى » و « القائمقام يسن الرفاعى » و « البكباشى محمود السباعى » و « الدكتور محسن عبد الحميد » فقد كانوا منتدبين بعض الوقت ويحضرون فى الفترة المسائية فيما عدا « القائمقام يسن الرفاعى » أيام السبت والاحد والثلاثاء والاربعاء . وقد عين الدكتور محسن عبد الحميد بعد فترة كل الوقت فى وظيفة « باحث » كما عينت الزميلة « ليلى تكلا » مثله فى « وظيفة باحث » لحصولها على درجة الماجستير فى ذلك الحين ، وانتدب كل الوقت الزميل « حسن علام » فى « وظيفة باحث » كذلك ، وكل من الزميل « يسر أنور » و « رابح لطفى جمعة » فى وظيفة باحث مساعد . وانتداب الاخيرين بدا عند انتهاء انتداب الزميل سمير ناجى والزميل أبو زيد .

وقد اختير مقر المعهد فى منزل بشارع القصر العالى رقم ١٩ ، وقد استأجرت ادارته شقتين فى الدور الرابع

من هذا المنزل وكانتا تحتويان على ١٦ حجرة ، وقد تيسر بعد توزيعها أن يجلس كل عامل علمى أو ادارى فى مكان مخصص له . وانتهى الامر الى تبنى تعريف « علم الجريمة » بمعناه الواسع أى العام الذى يبحث عن عوامل الجريمة وعن الكشف عن الجريمة والمجرمين وعن معاملتهم ومن ثم قسم العمل بالمعهد الى ثلاثة أقسام هى : ـ

- قسم بحوث الجريمة .
- قسم بحوث الكشف عن الجريمة والمجرمين .
- قسم بحوث العقاب .

واختار الاستاذ خليفة المسئول الاول عن ادارة المعهد الدكتور الساعاتى ليكون مشرفا على القسم الاول ، والبكباشى محمود السباعى ليكون مشرفا على القسم الثانى وكان يعاونه بعض الضباط الذين كانوا يحضرون معه فى الفترة المسائية واذكر منهم السادة الزملاء عبدالكريم درويش وأحمد والى ومصطفى رفعت ومحمد النبوى اسماعيل . واختار الاستاذ خليفة القائمقام يسن الرفاعى مشرفا على قسم بحوث العقاب الذى كان يحضر فى الفترة الصباحية . ووزع الباحثون المساعدون والباحثون على كل من قسم بحوث الجريمة وقسم بحوث العقاب . وكانت اغلبية المنضمين الى قسم بحوث العقاب من خريجى كليات الحقوق فيما عدا الزميل « فرج احمد فرج » وكان متخرجا فى كلية الاداب تخصص علم النفس .

والملاحظ انه على الرغم من أن الجريمة هى ظاهرة اجتماعية فقد كانت غالبية العاملين العلميين المعينين والمنتدبين من خريجى كليات الحقوق . وقد بان فى المستقبل القريب بعد ذلك الصعوبة الكبيرة فى ايجاد

التفاهم العلمى بين الاخيرين وغيرهم من خريجى الكليات الاخرى وبخاصة من كانوا من المتخصصين فى علم الاجتماع . كانت اللغة غير مشتركة وحتى منهج التفكير كنت تجده متباينا . لقد كانت هذه التجربة مفيدة جدا ومثمرة عندما اصبح المعهد القومي للبحوث الجنائية مركزا للبحوث الاجتماعية والجنائية فيما بعد ، لقد تأكد لدى المسئولين على ادارة المعهد أن السلوك الاجرامى هو سلوك بشرى ولا يمكن للقانونيين وحدهم مهما كثروا أن يواجهوه ، ولا يمكن ايضا للاجتماعيين وحدهم أن يواجهوه ، ولايمكن كذلك للنفسيين وحدهم أن يواجهوه . واقصد بالمواجهة هنا الفهم الموضوعى ومحاولة وضع البرامج للتغيير الى الافضل . كانت خبرتى الميدانية العملية فى مؤسسة الزفاف الملكى وفى مكتب الخدمة الاجتماعية تؤكد لى ان هذين الهدفين « الفهم الوضوعى ومحاولة وضع البرامج للتغيير الى الافضل » يمكن أن يتحققا على عكس الاخرين من الزميلات والزملاء الذين كانوا فى مستويات ارفع او كانوا فى مستويات أقل ارتفاعا . كنت ارى ، ومازلت ، اننا فى ضوء سياسة علمية جنائية تستمد اهدافها واساليب تحقيق اهدافها من سياسة علمية اجتماعية ، نستطيع لا ان نقضى على السلوك الاجرامى قضاء مبرما ولكن أن نحد من وجوده . وكان الاخرون يرون أن الجريمة باقية وستظل باقية مادامت المجتمعات الانسانية قائمة . كنت متفائلا وربما مثاليا ، ومازلت ، أرى أن المجتمع الصالح ينتج المواطنين الصالحين وأن المجتمع الطالح ينتج المواطنين الطالحين . ولكن هيهات أن يقتنع من رجال القانون أو تلامذتهم بما كنت أقول ومازلت اقول . كنت

ارى ومازلت ان الشخص المجرم لايمكن ان يكون مجرما طوال الـ ٢٤ ساعة اى فى كل ساعة من ساعات اليوم . فقد يسرق ليعطى امه الارملة ماتأكله وتقتات منه ، وقد يقتل لان قيمة من قيم المجتمع تعيش فى كيانه وتدفعه الى القتل اخذا بالثأر او اثباتا لغسل آثار نمط من انماط السلوك يراه مجتمعه عارا . وكانت آرائى هذه يعرفها الجميع . كنت اقولها فى الاجتماع الذى كان برأسه الاستاذ خليفة او الذى كان برأسه الدكتور الساعاتى ، وفى الاجتماع الاول كنت اجد المعارضة من الحاضرين وبخاصة من البكباشى محمود السباعى . واننى اذكر اننى كنت ارى ، وكان التعداد العام على الابواب ، ان يبرز سن السابعة فى التعداد الجديد حتى نستطيع ان نحدد بالضبط نسبة الاحداث الجانحين « كانوا من سن ٧ — سن ١٥ فى ذلك الحين » فى ضوء عدد الاحداث من سن السابعة حتى سن الخامسة عشرة ، وليس فى ضوء عدد السكان ، فالسكان منهم الاطفال الذين تكون سنهم أقل من العام وفيهم كبار السن الذين لا يقدرون على ارتكاب احدى جرائم السرقة كالنشل مثلا . فكان السباعى لا يرى ما أراه . وعندما طلبت أن يكون محل الاقامة ومحل الميلاد موجودين فى التعداد العام الجديد اعترض كذلك وخفى عليه أننا اذا عرفنا ذلك كنا أقرت الى الحقيقة عندما نتحدث عن الهجرة وأثرها اذا كان لها اثر فى السلوك الاجرامى او فى غيره من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى . وهكذا كانت آرائى فى خلال الفترة الاولى من عملى بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ، بحق وبغير حق ، موضوعا للاستهجان

تارة او للسخرية تارة اخرى . ومع ذلك فقد اكتسبت الكثير من المؤيدين وبخاصة فى محيط الباحثين المساعدين على الرغم من الغرور الذى قد كان يشع من كيان بعضهم وبخاصة من كان قد تخرج فى الجامعة حديثا . وكان ما أسعدنى عندما يرجع المسئولون الى رأى كنت قد ذكرته من قبل وكان موضوع معارضة . كانت جملة « انا فرحان » تخرج من فمى تلقائيا . وكنت فعلا اشعر بالسعادة من أجل ماكنت اراه امرا لا محيص عن الاخذ به . ولم اكن غليظ القلب أبدا وكان قلبى مفتوحا للجميع وكانت كتبى فى متناول أيدى الجميع لا اضن على أحد بفكرة او بوقت اناقش معه أمرا غامضا على أو عليه ، أو بكتاب يكون فى مكتبتى وهو فى حاجة اليه .. فالمعهد كان لا مكتبة له سوى عدد قليل من الكتب . وانا اذكر ان الاستاذ خليفة قد طلب منى اذا كان لدى من الكتب ما اعطيه للمعهد بالثمن على أن يكون بيعى لهذه الكتب كما قال وهو الرجل القانونى « بيعا وفائيا » اى ان يشترى المعهد هذه الكتب بثمن معين وأستطيع أن استرد الكتب اذا انا دفعت ما اخذت من ثمنها فى اى وقت وقد سعدت من أجل ذلك لامرين :

الاول : اننى اعتبرت مكتبة المعهد هى مكتبتى اى ان الكتب فى البيت عندى كانها فى المكتبة فى المعهد .

الثانى : اننى كنت فى مسيس الحاجة الى نقود لكى ادفع القسط الاول من مصاريف آمال أبنتى فى الجامعة

وذهبت توا الى البيت حيث أودع الكتب وانتقيت خمسين كتابا فى علم الاجرام وعلم الاجتماع وعلم الانتروبولوجيا ، وقد كان ثمن كل كتاب مطبوعا على غلافه

الكتاب الجديد والكتاب « المستعمل » على الســواء ، وجمعت أثمان الكتب واحداً واحدا كما دفعتها بالتمام والكمال وكان المجموع ١٧٥ دولاراً وكان الدولار في ذلك الحين يوازى حوالى اربعين قرشا صاغا ووضعت الكتب فى حقيبة كبيرة وحملتها فى تاكسى الى المعهد في اليوم التالى على الاتفاق الذى تم بينى وبين الاستاذ خليفة ورأى كل شيء الكتب واثمانها وعرض على عشرين جنيها مصريا فقبلت لاننى كما علمت منه اذا تيسر لى دفع هذا المبلغ أستطيع ان ارد كتبى الى مكتبتى فى منزلى . وانا اذكر عندما كنت اعد الكتب التى انتقيتها واضعها فى الحقيبة وانا فى منزلى ان حضر الزميل « سعد المغربى » لزيارتى ولما علم بما انا مقدم عليه ثار فى وجهى واعتبرنى مخطئا اذا انا أقدمت على ذلك ونفذت هذا الاتفاق الذى بدا له انه اتفاق مجحف ولكننى لم آبه لثورته وسخطه على فقد اعطيت كلمتى للاستاذ خليفة وكنت فى مسيس الحاجة الى المبلغ الذى اتفق عليه لكى ادفع منه مصاريف ابنتى آمال المدرسية لكى تلتحق بالجامعة فى الوقت المناسب .

ولم ينتظم العمل فى المعهد فى التو واللحظة . فقـد كنا فى شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ الذى بدأ الاعتداء الثلاثى على مصرنا الخالدة فى مساء احد ايامه « يوم٢٩ من شهر اكتوبر » عندما قامت اسرائيل فى ذلك المساء باســقاط قوة من رجال المظلات عند المدخل الشرقى لممر « متلا » مفتتحة بذلك معركة سينا ــ السويس ولم تكد تمضى ٤٨ ساعة حتى وضحت نوايا بريطانيا وفرنسا بالتدخل العسكرى التى افصحت عن مساندتها لاسرائيل بالتدخل عسكريا فى مساء يوم ٣١ من شهر اكتوبر حتى بدأت

عمليات جوية واسعة النطاق ضد القواعد الجوية المصرية في منطقة القناة ـ الدلتا لتدمير القوة الجوية المصرية . وكان قد اعد لهذا الاعتداء انتقاما من جمال عبد الناصر الذي كان يسميه « ايدن » رئيس وزراء بريطانيا « الدكتاتور الصغير » ، جمال عبد الناصر الذي تجاسر في ليلة الاحتفال بيوم ٢٦ من شهر يوليو عام ١٩٥٦ الذي عقد في مدينة الاسكندرية وأعلن قراره الخالد بتأميم « شركة قناة السويس » . وقد كان الاعتداء الثلاثي مفاجاة لاعضاء المعهد العلميين وغير العلميين على السواء بل كان مفاجاة للمصريين من كل الطبقات والفئات . وانني أذكر أن الذهاب الى المعهد كان مستمرا ، ولكن العمل كان موقوفا فقد اهتم الجميع بهذا الحادث الجلل وتطوع الجميع بدمائهم فيما عدا من كان لايصلح لاداء هذا العطاء الجليل . وبعد أن تمكنت حكومة مصر بتعبئة واقحام تأييد دولي ضخم للقضية المصرية ويأتي في مقدمة هذا التأييد الدولي التأييد واسع النطاق من الشعوب العربية وحكوماتها لموقف مصر . ولقد اتخذ موقف سوريا بصفة خاصة اتجاها اكثر تطرفا فمنذ بداية الهجوم الاسرائيلي ابى الضباط السوريون أن يقفوا مكتوفي اليدين في مواجهة العدوان وكان قرارهم بتدمير محطات الضخ على خط انابيب البترول الموصل من العراق الى البحر الابيض المتوسط عبر أراضي سوريا . ثم بعد ان اتى بعد ذلك دور الاتحاد السوفيتي ، وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول فاعلية تدخله ، وبدأ في مساء يوم ٥ من شهر نوفمبر عام ١٩٥٦ في ارسال رسائله الى كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل التي كانت تحمل التهديد الواضح لهذه

الدول المعتدية ، وبعد ان ادارت مصر المعركة الدبلوماسية في الامم المتحدة ــ بعد كل ذلك ، تعرى العــــدوان والتواطؤ أمام العالم . واضطر رئيس وزراء بريطانيا وقد انهكته احداث مائة يوم وانهكت بلاده ازمة مالية طاحنة لقبول وقف اطلاق النيران . ثم صمتت اصوات المدافع وخيم الهدوء على جبهة القتال . ومن ثم اتيحت الفرصة لنا نحن اعضاء المعهد القومي للبحوث الجنائية الوليد لكي نبدأ نشاطاتنا . وكان موقع عملي في قسم بحوث الجريمة الذي عين الدكتور الساعاتي الذي كان يعمـل بعض الوقت مشرفا عليه . وكان همي الاول أن نضع برنامجا ييسر لاعضاء القسم على اختلافات مشــاربهم ومفاهيمهم علم الاجرام فهما موضوعيا وأن يكون هــذا الفهم مشتركا حتى نستطيع أن نخلق اللغة المشتركة التي يمكن عن طريقها تيسير وحدة تفكيرنا حتى يسهل علينـا السير على الدرب ومن ثم نصل الى تحقيق الاهــداف وكنت أقول لنفسي القول الشائع :

« من سار على الدرب وصل »

ولكن بدأ لي منذ اللحظة الاولى أن الدرب كان طويلا طويلا . ومهما يكن من الامر فانني آليت على نفسي البدء وكان الرأي السائد عندي ، ومازال ، انه من الواجب ان تغرس الحاجة الى العمل كفريق في نفوس الزملاء الاعضاء فالعلم اكبر من ان يستوعبه حتى يتمثله شخص واحد . والسلوك البشري يحتاج الى فروع من العلم عديدة وان كل فرع يكمل الفرع الاخر . ولم ينجح هذا الاسلوب من القسم وحتى عندما أتيحت لي الفرصة لكي أقـــوم العمل وذلك لان الساعاتي لم يمكث طويلا في الاشراف على

بالاشراف على القسم من بعده ، فقد كان من رأى ادارة المعهد أن تمنع منعا باتا الوصول الى تكوين ولاء علمى لاحد من الاشخاص مهما بلغ من خبرته المنتظمة وغير المنتظمة شأنا يؤهله للحصول بحق على هذا الولاء . وكنت اعلم ان الولاء العلمى لاحد من الاشخاص سيكون بالضرورة مؤقتا لانني كنت أعي تماما موقف « اسحق بارو » أستاذ « اسحق نيوتن » الذى رأى أقصد الاستاذ ان نيوتن أولى منه برئاسة القسم وكان لايعدو عمر الاخير ســـن السادسة والعشرين . أن الاستاذ بارو عــرف قدر نفسه ولم يطلب من تلميذه نيوتن الولاء العلمى المطلق له . ولكن ادارة المعهد لكى تمنع تكوين رابطة علمية ماكونت مــع الاقسام هيئات علمية تدرس بعض الظواهر الاجرامية ووزعت اعضاء المعهد العلميين العاملين كبارا وصــغارا على هذه الهيئات التى انتدب من خارج المركز أســاتذة لكى يقوموا بالاشراف عليها . واصبح اعضــاء المعهد العلميون العاملون لديهم الفرصة لكى يعبوا ليس فقــط من الخبرات العلمية للمشرفين من الخارج بل ايضا لكى يقارنوا بينهم وبين المشرفين من داخل المعهــد . وكانت أهداف هذه المقارنة لا تخفى على ادارة المعهد فالمعروف ان كل ذى خبرة تكون خبرته بالضرورة محدودة . وما يوجد لدى المشرف من خارج المعهد قد لا يوجــد لدى المشرف من داخله والعكس صحيح . ولكن فعل ادارة المعهد هذا والجميع اقصد اعضاء الهيئة العلمية بالمعهد مازالوا فى بداية الطريق كان اذا أحسن الظن به يدل على الطموح الزائد على الحد . اننا نحن المتعلمين وانا اولهم تعلمنا تدريجيا على أيدى أساتذة عديدين . وكــان كل

استاذ له مستوى معين من المعرفة والخبرة ، ولكن
ترك كل استاذ فينا بصماته على تفكيرنا ومنهج هذا
التفكير . ولعله اذا كان القيام بالاعمال العلمية من داخل
اقسام المعهد التى اتفق عليها . واشترك فى بعض جلساتها
كل ذى خبرة بالسلوك البشرى السوى وغير السوى
على ان يكون ذلك فى نطاق نظام كل قسم الذى تحدده
لائحة داخلية اى تحدد ادوار كل عضو فى كل قسم
فضلا عن ادوار السادة العلماء والمتخصصين الذين يرون
ويرى المعهد ضرورة اشتراكهم — لعل ذلك اذا كان قد
حدث كان خيرا كبيرا يعود على البحث العلمى الاجتماعى
بعامة وعلى البحث العلمى الجنائى بخاصة بالفائدة المرجوة
ولكن هذا الراى كان يمثل راى الاقلية التى كنت ارفع
لواءها وحدى ، ومن ثم لم يؤبه به امام سلطان الادارة
الجارف . ان الادارة قد أخذت برأيى احيانا ، ولم يكن
فى حقيقة الامر رايى وانما كان راى أستاذى « البروفسور
البرت موريس » ، الذى كان يتضمن مثلا ، انه قد عفى
الزمان على العديد من الافكار المتداولة حول « مفهوم
الجريمة » وانه اصبح الاوان قد آن لنبحث عن صورة من
صور الجريمة كل على حدة لكى نحاول التعرف على
عوامل كل صورة . وذلك لأن جملة « عوامل الجريمة »
لا تفيد ولا تسمن من جوع ، فجريمة السرقة غير جريمة
القتل او جريمة الاغتصاب ، ومن ثم فان عوامل جريمة
السرقة تكون بالضرورة غير عوامل جريمة القتل او عوامل
جريمة الاغتصاب وكنت اقول واعيد حتى اقتنعت الادارة
اننا اذ نبدا اجراء البحوث الجنائية فى المعهد اى البحوث
فى ميدان الجريمة او ذات الصلة بهذا الميدان فان علينا

أن نختار خصيصا الظواهر اللامعة إجتماعيا مثل «جريمة القتل» و «البغاء» و «تعاطى الحشيش» و «جرائم السرقة عند الاحداث» و «ظاهرة الثأر» . وقد تم اختيار هذه الظواهر فعلا وكونت لها هيئات يشرف عليها مشرفون كانت اغلبيتهم الساحقة من خارج المعهد ، ويتكون اعضاؤها من خليط من العاملين العلميين بالمعهد ومن أعضاء من خارجه . وقد عين نفسه الاستاذ خليفة للاشراف على هيئة بحث جريمة القتل واختار الدكتور حسن الساعاتى للاشراف على هيئة جريمة البغاء والدكتور مصطفى زيور للاشراف على هيئة جريمة تعاطى الحشيش والدكتور عبد العزيز القوصى للاشراف على هيئة جرائم السرقة عند الاحداث والدكتور احمد ابو زيد للاشراف على ظاهرة الثأر . ويلاحظ أن الاستاذ خليفة كان الوحيد من المعهد الذى أتيح له الاشراف على هيئة بحث جريمة القتل وانه لم يكمل هذا البحث فقد تولى الاشراف عليه بعد فترة الدكتور عثمان نجاتى . وكان المشرفون على هذه الهيئات ثلاثة من أساتذة علم النفس وواحدا أستاذا فى علم اجتماع وواحدا متخصصا فى القانون وواحدا أستاذا فى علم الانثروبولوجيا . وكان يشترك من الخارج فى هذه الهيئات أعضاء جلهم من المتخصصين فى علم النفس .

وبعد أن استقرت أمور العمل فى المعهد نسبيا رأت ادارته أن يقام احتفال بافتتاحه وقد حدد لهذا الاحتفال يوم ٧ من شهر مارس عام ١٩٥٧ وحضره بعض من الوزراء المعاصرين أذكر منهم حسين الشافعى بوصفه وزيرا لوزارة الشئون وزكريا محيى الدين بوصفه وزيرا للداخلية وكمال الدين حسين بوصفه وزيرا للتربية والتعليم

وغيرهم من المهتمين بشئون المعهد ومنهم كانوا بالضرورة اعضاء مجلس ادارة المعهد والاعضاء العاملين العلميين بالمعهد . وقد حضر هذا الاحتفال بعض الصحفيين اذكر منهم الصحفى الكبير « كامل الشناوى » كما اذكر الصحفى « موسى صبرى » . وكان الاخير قد زار المعهد قبل الاحتفال بيوم او بيومين ، أحضرته الزميلة « ليلى تكلا » لكي يقابل الاستاذ خليفة مدير المعهد . واننى أذكر بعد ان القى كل وزير كلمة بادر الصحفى موسى صبرى الى السؤال عن الفرق بين المعهد القومى للبحوث الجنائية و « معهد العلوم الجنائية » الذى كانت تشرف عليه كلية الحقوق : جامعة القاهرة . وكان هذا السؤال فرصة لكي يتحدث الاستاذ خليفة ويبين بفصاحته المعروفة وأسلوبه الرشيق الفرق بين المعهدين وذلك بقصد تأكيد ضرورة انشاء المعهد الذى يديره وبخاصة فى الوقت الذى انشىء فيه . واننى اذكر عندما ابتسم الاستاذ الدكتور محمود مصطفى عميد كلية الحقوق فى ذلك الحين بعد مبادرة الصحفى موسى صبرى الى سؤاله وأذكر أيضا — عندما أقر الحاضرون مضمون حديث الاستاذ خليفة وعلى راسهم الوزراء — اختفاء ابتسامة الاستاذالدكتور محمود مصطفى الذى لم ينطق طوال الاحتفال ببنت شفة . وعرفنا نحن العاملين العلميين بالمعهد والقريبين الى ادارته سر مقابلة الصحفى موسى صبرى للاستاذ خليفة قبل يوم احتفال الافتتاح والدور الذى ادته بجدارة الزميلة ليلى تكلا فى هذا الشأن . كما عرفنا ايضا المهارة التى يتصف بها الاستاذ خليفة فى المناورة التى دبرها عن حكمة وحرصا على الوليد الجديد اقصد المعهد القومى للبحوث الجنائية الذى وان كانت فكرة ضرورة وجوده

كانت موجودة في المناخ الثقافي الاجتماعي للمجتمع المصرى منذ فترة طويلة جدا قبل انشائه فان الفضل فى اخراجها الى حيز الوجود وتنفيذها ترجع الى الاستاذ خليفة مافى ذلك من شك .

ومهارات الاستاذ خليفة فى ضوء خبراتى العديدة التى نتجت من صحبتى له لفترة تزيد على ستة وعشرين عاما وقت كتابة هذه السطور مهارات كثيرة جدا . انه رجل يرى دائما مالا يراه احد ، واذا اراد ان يصل الى هدف من الاهداف وصل اليه لايقف فى سبيله عائق . فقد كنا مثلا فى مقر للمعهد القومى للبحوث الجنائية يحتوى على ١٦ حجرة . وكان الكثير منا يرى أن هذا يكفى وزيادة ولكن الاستاذ خليفة كان يرى أن يكون المقر اكبر من ذلك واضخم . فهو لاينسى ابدا ملاحظة الدكتور عبد العزيز عسكر الطبيب النفسى الذى كان يزور المعهد وعندما رأى صغر حجم مكتبته ولم يجد امكانية فيها لكى تتسع قال ذلك بصراحته التى أعرفها ولم يبال أحدا . كان الاستاذ خليفة يرى ان يحصل على مقر لائق فى حى الزمالك ، وسارع محمود السباعى ليخبر أخاه « يوسف السباعى » الذى كان ايضا يبحث عن مقر «للمجلس الاعلى للعلوم والفنون والآداب » الذى كان يراسه ، وبنفوذ يوسف السباعى حاز قصب السبق وحصل على المقر المنشود . ولكن ذلك لم يثبط عزيمة الاستاذ خليفة الذى بادر وحصل على قطعة ارض فى مدينة الاوقاف ، وأراد وحقق ارادته ان يبنى بناء حديثا يليق بالمعهد الذى يديره حتى يفرض وجود هذا المعهد ليس فقط على الدولة ولكن على المجتمع كذلك وكان له ما اراد .

وعندما تحققت الوحدة الدستورية رسميا فى يوم ٢٢

من شهر فبراير عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا لم يجعل الاستاذ خليفة هذه الفرصة تمر من غير أن يفعل شيئا فسعى سعيه الحثيث حتى صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية وجعله « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » واصبحت الاغراض التى يهدف المركز الى تحقيقها اكثر شمولا . وقد وضحها هذا القانون بأنها :

« النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل التى يعانيها لوضع الاسس اللازمة لسياسة اجتماعية وعلاجية وجزائية تتفق واحوال البلاد » .

وقد نص هذا القانون أيضا على ان المركز فى سبيل تحقيق أغراضه يجرى البحوث والدراسات ويعطى منحا دراسية ومكافآت ، وينظم برامج تدريبية وتعليمية . ويوفد البعوث ، ويدعو للمؤتمرات والاجتماعات العلمية كما ان له ابداء الرأى فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية ، ومنذ صدور هذا القانون فى ضوء الاغراض التى أصبح على المركز ان يقوم بتحقيقها ، اصبح فى الوقت نفسه المجتمع المصرى ميدانا لنشاطات المركز المجتمع المصرى ككل والمجتمعات المحلية التى يضمها سواء كانت حضرية أو ريفية او مجتمعات محلية صحراوية .وفى هذا الضوء كان على المركز مواجهة المشاكل الثقافية الاجتماعية التى بدأت فى المجتمع منذ قيام ثورة عام ١٩٥٢ م والتى صاحبت وتصاحب ظاهرة التغير الاجتماعى المقصود وغير المقصود ، وبخاصة المشاكل التى تترتب عادة على ظاهرة التخلف الثقافى .

واهمها مشاكل التنمية وهىعديدةوخطيرة فى آن واحد .
وظهر اهتمام المركز بالمجتمع السورى عندما ضم اعضاء سوريين الى مجلس ادارته وعندما أرسـل بعض اعضائه العاملين العلميين الى « مدينة دمشق » للتشاور مع المسئولين السوريين فى أيسر الطرق لتحقيق التعاون العلمى بين مصر وبين سوريا حتى تتحقق أهداف قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ من أجل النهوض ثقافيا واجتماعيا بكل من المجتمعين المصرى والسورى معا ، أقصد مجتمع « الجمهورية العربية المتحدة » . ولكن حال بين هـذه الامنيات وتحقيقها ضربة « الانفصال » فى يوم ٢٨ من شهر سبتمبر عام ١٩٦١ .

ومع ذلك فان ادارة المركز لم تأل جهدا منذ اللحظـة الاولى ، وبخاصة عندما أعلنت الاجراءات الاشـتراكية المشهورة بـ « اجراءات شهر يوليو عام ١٩٦١ » ، وعندما توقعت هذه الادارة بحق آثارها فى التركيب الاجتماعى للمجتمعين المصرى والسورى« قبل انفصال سوريابالطبع» أن تعد الاعداد الضرورى لمواجهة هذه الاثار ، فقد فطنت الى ان رسالة المركز قد أصبحت رسالة خطيرة وان المهام الملقاة على عاتقه مهام جادة . وعندما اصبح همها الاول هو المجتمع المصرى فقد حاولت ان تجعل المركز مقـر اشعاع لهذا المجتمع يحاول ان يأخذ منه ويعطيه ، اى ان يدرسه موضوعيا ليفهمه حتى يمكن ان يواجه مشـاكل تنميته ، وهى كما ذكرت آنفا عديدة وخطيرة فىآن واحد .
فالمجتمع المصرى فى ضوء تاريخه مجتمع قديم وهو أيضا مجتمع مستمر اى ان ثقافته « حضارته » قديمة قدم الدهر ومستمرة استمرار الحياة . وأن مصادر هـذه

الثقافة متعددة . وان تعدد هذه المصادر واضح اذا لاحظنا قدم هذه الثقافة واستمرارها ، وان كان هذا القــدم والاستمرار لا يؤكدان بالضرورة تعدد مصادر الثقــافة المصرية ، فهما صفتان للثقافة المصرية الاصيلة الاتية من الماضى السحيق والتى نشأت فى الغالب فى البيئة الطبيعية الاصيلة . وبالاضافة الى هذه الثقافة الاصيلة كان على المركز فى ضوء تاريخ المجتمع المصرى الطويل مواجهــة مصادر ثقافية اخرى . اهمها الثقافة العربية « الدين الاسلامى واللغة العربية بخاصة » والثقافة الغربيــة « الاوربية والاميريكية منذ الحملة الفرنسية فى عــام ١٧٩٨ م بخاصة » فالمصرى المعاصر نتاج المجتمع المصرى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الان ، والذى يسكن الحضر بخاصة يعيش فى ظل أكثر من ثقافة هى الثقافة القديمة المستمرة « منها اليونانية والرومانية مثــلا » والثقافة المسيحية والثقافة العربية والثقافة المملوكيــة والثقافة العثمانية ثم الثقافة الغربية وبخاصة الاوروبية والاميريكية .

وفى هذا الضوء كونت ادارة المركز فى خلال شهر نوفمبر عام ١٩٦١ لجنة من الزملاء مكرم سمعان والسيد يسن السيد وفرج احمد فرج ومنى لاعداد تقرير عن « العلوم الاجتماعية : ماهيتها ومجالاتها واهدافها ودور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى تحقيــق هذه الاهداف » . وقد أعد تقرير عن هذا الموضوع فى خلال الفترة من ١٦ ــ ١٨ من شهر نوفمبر عام ١٩٦١ ثم أعدت مذكرة اضافية عن الوحدات المقترح انشاؤها بالمركــز فى يوم ٢٣ من نفس الشهر . وقد رات ادارة المركــــز

استبدال الوحدات بالاقسام التى كونت من قبل ان يصدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية وجعله « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » . وتكوين هذه اللجنة لم يأت عفوا بل جاء بعد ضغط معنوى من الاعضاء العاملين العلميين بالمركز عندما كثر عددهم سنة بعد سنة ولاحظوا ان ادارة المركز قد اهتمت ، وربما يكون هذا الاهتمام عن حسن نية ، باقامة المؤتمرات التى بدأتها فى خلال شهر يناير عام ١٩٦١ « الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة للجمهورية المتحدة » ، ورأوا أنها تستعد لاقامة « مهرجان ابن خلدون » فى خلال شهر يناير فى العام التالى « ١٩٦٢ » برأى هؤلاء الاعضاء وكنت منهم أن القوانين فى بلادنا تصدر من غير الاهتمام بالاجراءات الضرورية لكى تنفذ نصوصها ومن ثم تبقى فترة من الزمان تطول عادة حتى تكون اللجان تلو اللجان للنظر فى هذه الاجراءات . وكان قانون اعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية قد سار على نفس الوتيرة . كان بعض الاعضاء العاملين العلميين بالمركز وقد خرجوا من الطبقات والفئات التى رحب اعضاؤها باجراءات شهر يوليو عام ١٩٦١ يملؤهم الحماس الواعى من أجل العمل الجاد المستنير لرفعة مصرنا الخالدة وبخاصة بعد قيام ثورة عام ١٩٥٢ التى رأوا فيها مستقبلهم ومستقبل الملايين من المصريين المشرق .

وتضمن التقرير الذى أعددناه كلجنة مقدمة عن تعريف العلم واهدافه ودوره فى المجتمع الاشتراكى . ثم عرفنا العلوم الاجتماعية وذكرنا أهمها ، وعرضنا المجالات الرئيسية لاهم هذه العلوم فى تقديرنا . ثم اقترحنا بعض

الموضوعات الرئيسية للبحوث التي قدرنا اهميتها البالغة لمجتمعنا المصرى المعاصر . ثم أوردنا بعض الملاحظات المنهجية الهامة . واخيرا عرضنا لما يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الوقت الحاضر ومايمكن ان يقوم به فى المستقبل باعتباره الجهة الرسمية فى الدولة ذات الاختصاص العام فى اجراء البحوث الاجتماعية على اختلاف انواعهـا مستهديا فى ذلك بالسياسة الاشتراكية التى تنتهجها الدولة .

ويهمنا فى ختام هذا التقرير أن نسجل بعض الملاحظات ذات الاهمية البالغة ونجملها فيما يلى :

١ ــ ظلت العلوم الاجتماعية متخلفة زمنا ، ليس بسبب عقم فى ذاتها او فى وسائل البحث التى تصطنعها ، وانما مرد ذلك التخلف الى التردد فى تطبيق نتائج البحوث فى ميدانها خشية ان يؤدى ذلك الى تغيير الاسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الراسمالية .

غير ان وضع العلوم الاجتماعية فى مجتمع اشتراكى كمجتمعنا يبشر بازدهار وتقدم كبير . ذلك ان المجتمع الاشتراكى مجتمع بناء يواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة بالوسائل العلمية بغرض تغيير الواقع تغييرا جذريا لتحقيق حياة افضل .

٢ ــ لما كان المجتمع الاشتراكى يقوم اساسا على تكتيل الجهود نحو رفاهية اعضائه ، فقد كان من الطبيعى أن تنعكس هذه الروح الجماعية على كل أوجه النشاط الانسانى فيه ومن بينها اسلوب البحث فى العلوم مما يقتضى أن تبحث المشكلات بطريقة الفريق .

٣ ــ ولقد سادت زمنا الفكرة التى تزعم انفصال

العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية غير أن النظـــرة الاشتراكية ترى وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية وذلك لتشابك الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية . اذ أن الهدف الرئيسى للعلم بوجه عام هو تحقيق رفاهيـــة الانسان الذى يتأثر بالظواهر جميعا طبيعية كـانت أو اجتماعية

والمطلع على التقرير المذكور يجد أمورا كثيرة . منها بل اهمها كما سبق أن اوضحت جدية العاملين العلميين الذين قاموا باعداده وحماسهم الواعى للظروف المجتمعية التى اعد فى خلالها التقرير ، فضلا عن عمق تفكيرهم الذى يظهر على كل صفحة من صفحاته ــ ومن الامور الاخرى وهى هامة التغيير الجذرى الذى طرأ على المركز من حيث اتجاهاته والاهتمام بالمجتمـــع المصرى الذى كان . وقد يجد المطلع على التقرير تعدد مرافق المركـز وتعدد بحوثه ودراساته التى بدأها واكملها والتى بمرور الزمن لم يكملها « منها بحث منطقة أسوان مثلا » . وقد أقترح التقرير موضوعات هامة لاجراء البحوث عنها يبلغ عددها ٥٨ موضوعا ، وكلها موضوعات غاية فى الاهمية . قام المركز فى مستقبل الايام ببحث الكثير منها . وقد اقترح التقرير ايضا ١٥ وحدة من الوحدات التى رأى ، فى ضوء ظروف المجتمع المصرى فى ذلك الحين ، أن يهتم المركز بتكوينها . ونظرة الى الموضوعات المقترحـة والى الوحدات المقترحة لتعطى القارىء فكرة عن كـــل ماذكرت عن الزملاء الذين شاركت معهم فى اعداد التقرير المشار اليه . ولا داعى للتكرار ، ويكفى ان اذكر ان احدهم وهو الاستاذ السيد يسن السيد يشغل وقت كتابة هذه

السطور منصب « مدير مركز البحوث الاستراتيجية بجريدة الاهرام » . وان الاستاذ الدكتور فرج أحمد فرج يشغل الان منصب « رئيس قسم علم النفس : جامعة عين شمس » . وان الاستاذ الدكتور مكرم سمعان قد هاجر الى الولايات المتحدة ويشغل فى ضوء ما أعلم أحد المناصب المرموقة فى أحدى الجامعات .

واذا كنت قد بقيت وحدى بالمركز فقد يرجع ذلك الى تمسكى بالعمل فى ميدانه ، ولانه موقع العمل الوحيد الذى عملت فيه أطول مدة بالنسبة الى مواقع العمل السابقة وعددها سبعة مواقع كانت أطول مدة عملت فى موقع فيها لا تزيد عن ثمانى سنوات ، وكان هذا الموقع هو « مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة » فى حين أن المدة التى مارست فى خلالها العمل « بالمعهد القومى للبحوث الجنائية » الذى أعيد تنظيمه فصار « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » ، تزيد حتى كتابة هذه السطور على الستة والعشرين عاما . « عشرة » طويلة عشت فى خلالها الافراح والاتراح واقصد بالافراح كل ماكان ييسر عمل المركز ليسير قدما فى سبيل تحقيق رسالته . أما الاتراح فان معناها عكس ذلك تماما .

ولم تمر خمسة أيام على تسليم التقرير حتى قدمت اللجنة مذكرة اضافية عن « الوحدات المقترح انشاؤها بالمركز : الاعتبارات التى روعيت فى اختيارها وتكوينها ودور كل منها » . كانت اللجنة لفرط حماسها وجديتها تعمل صباح مساء وفى أيام العطلة الاسبوعية . وكان لايدعوها الى ذلك الا أن تعمل عملا صالحا يخدم المركز محط آمالها وآمال الاعضاء العاملين العلميين فيه فى

الحاضر وفى المستقبل . وقد نقص عدد أعضاء اللجنة التى قدمت المذكرة الاضافية الزميل فرج احمد فرج . وكان اعداد هذه المذكرة فى ضوء خبرة الاعضاء الباقين السابقة وماجد منها . وفى ضوء مناقشات اعضاء اللجنة لاحظوا اهمية انشاء وحدات أخرى هى :

ـ وحدة قياس الرأى العام والاتجاهات الاجتماعية « انشئت فى خلال عام ١٩٧٨ أى بعد اقتراحها بسبعة عشر عاما » .

ـ وحدة الفلاحين . « لم تنشأ قط »

ـ وحدة الادارة العامة . « لم تنشأ قط »

كما وجدت اللجنة من الانسب ادماج وحدات بحوث الجريمة والبحوث العقابية والبحث الجنائى فى وحدة واحدة تشملها جميعا باسم « الوحدة الجنائية » . واصبحت الوحدات المقترحة فى ضوء بعض التعديلات الاخرى ١٦ وحدة بدلا من ١٥ وحدة . وقد أعدت اللجنة فى يوم ٢٣ من شهر نوفمبر عام ١٩٦١ المذكرة الاضافية .

ومر عام او أقل قليلا عندما أصدرت ادارة المركز قرارا بتشكيل الوحدات التى رات ان لوجودها اهمية فى ذلك الحين . ولم يكن لاحد من العاملين العلميين من ذوى المراكز العالية او غير العالية راى فى هذا القرار . ولكنى لم اترك الزملاء والزميلات أعضاء المركز العلميين العاملين سواء الذين كانوا يعملون فى « هيئة بحث جرائم السرقة عند الاحداث فى مدينة القاهرة » ، التى قمت بالاشراف عليها بعد آن تركها « الدكتور القوصى » ومعه الاعضاء الذين رأى ضمهم من خارج المركز دون سابق انذار ، وترك ومريدوه البحث وهو شبه « جثة

هامدة » . واننى اذكر اننى تحدثت اليه تليفونيا بشـأن هذا الموقف وطلبت منه العودة لكى يكمل مابدأ فاعتذر لمرضه . واننى اذكر أيضا عندما كنت فى مدينة لندن فى عام ١٩٦٩ وقابلت الدكتور القوصى فى مطار «أثينا» ذكر لى السبب الحقيقى الذى من أجله ترك البحث ورئاسة الهيئة كما ترك مريدوه من أعضاء البحث من خارج المركز وفقا لاوامره . كان السبب كما ذكره انه لاحظ وهـو يحصل على مكافاته ان هذه المكافاة اقل من المكافاة التى كان يحصل عليها « الدكتور صبرى جرجس » الذى كان يشرف على لجنة فرعية لهيئة بحث القتل تقوم بدراسة بعض الشبان المصريين الذين ادينوا فى جنـايات قتـل وحكم عليهم بالاعدام او بالسجن المؤبد او المؤقت . وكان يعاونه « الدكتور عبد المنعم المليجى » الاخصائى النفسى والذى كان يعاون أيضا « الدكتور الساعاتى » فى « هيئة بحث البغاء » . كان الدكتور المليجى مهتما بالناحيـة النفسية ، وقد شاركت اللجنة للقيام بدراسة هـؤلاء الشبان دراسة ثقافية اجتماعية . وقد غضب الدكتور القوصى من التفرقة التى لم يجد لها مبررا فترك هيئـة بحث جرائم السرقة واضطرت ادارة المركز أن توكـل الاشراف عليها لى . ولم أترك الزملاء والزميلات أعضاء المركز العلميين العاملين الذين كلفوا بالقيام بتقييم بعض الكتب فى علم الاجرام وما يتصل به من علوم تدرس السلوك البشرى تحت أشرافى . وكانت هذه الكتب قد قام بتأليفها الدكتور احمد محمد خليفة « وقد أصبح يحمل هذا اللقب منذ خريف عام ١٩٥٩ » والدكتور حسن سعفان والدكتور حسن الساعاتى والدكتور مصـطفى

سويف والدكتور زكريا ابراهيم وغيرهم . كان كل همى ان اغرس فى نفوس الزميلات والزملاء روح العمل كفريق . وكنا نتجادل فى اجتماعاتنا ونناقش بعضنا بعضا كأنداد . وكنت اخطىء وكانوا يخطئون وكان كل واحد منا يعترف بخطئه ويصححه . كان احدنا ربما لايعلو على ماقد يحدث فى أثناء المناقشات وقد يعتبر اثبات خطئه سبة فى حقه ، ولكنى كنت لهم القدوة . كنت احيانا اتعمد الخطأ او اتعمد اننى لا اعرف طالبا هدنة لكى اعود الى مراجعى فى مكتبتى فى المنزل . وكنت أعود قائلا اننى كنت على حق ويكون المرجع عادة معى لكى يرى الجميع مالم يكن قد رآوه . واننى اذكر من هؤلاء الاعضاء وانا اكتب هذه السطور الزملاء محمد عزت حجازى ومكرم سمعان والسيد يسن السيد وزين العابدين سليم والدكتور محمد ابراهيم زيد « الذى رضى ان يضم الى المركز كباحث مساعد فى ذلك الحين وكان حاصلا على درجة الدكتوراه من احدى جامعات روما » .

وفى ضوء قرار ادارة المركز رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ تشكلت « وحدة بحوث الجريمة والانحراف » وقد عقدت الوحدة « الجديدة » بحضور جميع اعضائها تحت اشرافى خمسة اجتماعات ايام ٤-١٠-١٩٦٢ و ٨-١٠-١٩٦٢ و ١١-١٠-١٩٦٢ و ١٦-١٠-١٩٦٢ و ٢١-١٠-١٩٦٢ . وقد تم فى خلال هذه الاجتماعات وضع مشروع اطار عام لاهداف الوحدة وأساليب تحقيق هذه الاهداف، فضلا عن مشروع برنامج السنة العلمية القادمة ، وفى ضوء هذا المشروع قدم الاعضاء جميعا مذكرات عن كل موضوع تضمنه الاطار . وفى ضوء ما اسفرت عنه

المناقشات اعد تقرير عن « وحدة بحوث الجريمة والانحراف : اهدافها واساليب تحقيقها » ، قامت باعداده معى لجنة من الزميلة نهى حامد فهمى « التى ضمت الى المركز فى ذلك الحين وكانت عضوا بالوحدة الجديدة » ومن الزميل مكرم سمعان ومن الزميل سمير الجنزورى . وتضمن هذا التقرير تمهيدا عن اهمية وجود « وحدة بحوث الجريمة والانحراف » ، كما تضمن الاهداف التى يجب ان تحققها الوحدة وخاصة فيما يتعلق بجمع واعداد البيانات الاساسية المتعلقة بمجال تخصص الوحدة واقتراح البحوث الجنائية المنطقية بظواهر اجرامية سواء كانت خاصة بالبالغين أو الشباب أو بالاحداث والاسهام فى اجرائها ومتابعتها ، وكذلك التعريف بمراجع علم الاجرام وتعريب المصطلحات والمفاهيم التى يزخر بها فى مراجعه الاجنبية ، وفضلا عن كل هذه الامور اسهام الوحدة فى عمليات النشر والاعلان بكل اساليبها وصورها الممكنة والاسهام فى اعداد البرامج الخاصة بالتدريب وتنفيذ هذه البرامج .

ويبدو اننى وزملائى وزميلاتى العاملين العلميين بالمركز والذين كنا نتعاون من اجل تحقيق احلامنا فى انشاء وحدة بحوث الجريمة والانحراف ، أو اننا كنا فعلا ، فى واد وادارة المركز فى واد آخر ـ كنت وزملائى وزميلاتى وكان معنا الزميل القائمقام يسن الرفاعى الذى كان يشرف على « وحدة بحوث العقاب » نعمل من اجل التغيير الى الافضل . كان القائمقام يسن الرفاعى والحق يقال مثالا للعمل الجاد ، العمل الذى كان يعرفه ويتقنه . وفى ضوء ظروفه المهنية كان يمارسه . وكنت بجهدى

المتواضع مع الزملاء والزميلات من جانبنا نعمل ايضا فى ضوء مانعرف وما نتقن وفى ضوء الظروف المهنية التى كنت امارسها فى الميدان التطبيقى من قبل سواء اكان ذلك فى القاهرة ام فى لندن أم في بوستن . ولكننا كنا فى معزل تام عما كان يخالج ادارة المركز من اهـــداف اخرى لا تمت الى اعمال المركز والى تحقيق أهدافه بصلة الا اذا اعتبرنا ان المركز وهو وليدها يصعد الى أعـــلا لا بالعمل من أجل القيام بتحقيق رسالته وادائها عـلى الوجه الاكمل ولكن اذا صعدت الادارة ذاتها سياسيا الى اعلا . ومن ثم فقد لاحظنا ان الدكتور خليفة وقد اتجه نحو ممارسة السياسة فاعد نفسه لكى يخوض الانتخابات العامة فى عام ١٩٦٤ ، وخاضـها دون ان يلتفت الى ماذكرته له من أن ابن خلدون مثلا او رفاعة الطهطاوى او طه حسين قد نالوا كرسى الوزارة ولكن لا يعرفون عند العلماء او الادباء الا بأعمالهم الخالدة . صحيح أن قيام المركز هو عمل لا يمكن ان يمحـــوه التاريخ . ولـــكن لا يمـــكن أن يكون مجـــرد مبنى أو أن يـــكون سـلما لكى ينال عن طريقـه منصـبا سياسيا رفيعـا لان المركز بأعماله يتبوأ فى نظر كل حكيم المركز الارفع . وقد حاز الدكتور خليفة على عضوية مجلس الامة ، وكان يتوقع فى ضوء تصرفاته المزيد . وكان المنهاج الذى اتبعه الدكتور خليفة سهلا ميسراً . فهو المدير وكانت اوامره لا معقب عليها . فلا لائحة تقيده وان كان الذى يقيـده حفنة من البشر هم اعضاء مجلس ادارة المركز الذين فى ضوء اسلوب معاملتهم الذى حذقه الدكتور خليفة الذى كان يصل الى مايبغى دائما . واذا لقى اعتراضا من أحد فانه يؤجل موضوع المناقشة الذى اعترض عليه الى حين

أن تواتيه الفرصة فيعرضه ويحصل على الموافقة حتما واذا كان المعترض ذا مكانة عند رئيس المجلس « حسين الشافعي مثلا » فالزمن وحده كفيل بأن يعطيه الفرصة ليرد الصاع صاعين . وطرد « مظهر بك » وكيل وزارة الشئون الاجتماعية من وظيفته عندما ارتقى الدكتور خليفة الى مركز هذه الوزارة كان عندنا نحن العاملين العلميين وغير العلميين بالمركز خير دليل . وقد اعد الدكتور خليفة نفسه للارتقاء سياسيا الى اعلا عن طريق اقامة المؤتمرات سنويا منذ ان انتقلنا الى المبنى الجديد للمركز ، اقصد المبنى الرشيق الجديد للمركز . ففى شهر يناير عام ١٩٦٠ بدانا ننتقل الى المبنى الجديد الرشيق من شارع القصر العالى الى مدينة الاوقاف .
وفى شهر يناير عام ١٩٦١ « ٣ يناير — ٥ يناير عام ١٩٦١ » اقيمت « الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة » ، وفى شهر يناير عام ١٩٦٢ « ٢ يناير — ٦ يناير عام ١٩٦٢ » اقيم « مهرجان ابن خلدون » ، وفى شهر يناير عام ١٩٦٣ « ٢ يناير — ٦ يناير عام ١٩٦٣ » اقيمت « الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة » ، وكان يدعى الى هذه المؤتمرات كبار رجال الدولة ، وانني اذكر ان العديد من كبار المسئولين السوريين قد دعوا جنبا الى جنب مع العديد من كبار المسئولين المصريين لحضور حفلة افتتاح الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة . وكان يقال لنا ان عقد هذه المؤتمرات هو دعاية للمهنة الوليدة اقصد مهنة البحث العلمي الاجتماعي . وكنا نحتج صامتين احيانا وباصوات عالية احيانا اخرى ، اذ كنا نجد ان الاعداد

لهذه المؤتمرات السنوية يعنى عدم الاعداد للبناء الاجتماعى المركز ، او انه يؤخر اعداد هذا البناء الذى كان الاكثر اهمية فى راينا . وكان الدكتور خليفة يرى غير ذلك . وعرفنا بعد فترة لماذا كان يرى غير ذلك .

بدأ الدكتور خليفة مستقبله السياسى عندما فوجئنا بانه عين امينا للمثقفين فى أحدى لجان « الاتحاد الاشتراكي العربى » الذى كان يراسها الرئيس جمال عبد الناصر وكان ذلك فى خلال عام ١٩٦٥ ، ثم عندما شكلت وزارة « زكريا محيى الدين » فى خلال نفس العام اختير ليكون نائبا لوزير الشئون الاجتماعية والأوقاف . وقد بانت عليه ملامح التطلع الى اعلا عندما كنت أحضر مؤتمر منظمة الامم المتحدة عن « مكافحة الجريمة والمجرمين ومعاملتهم فى مدينة « أستوكهلم » فى عام ١٩٦٥ . كان قد حضر بالطائرة ويرافقه القائمقام يسن الرفاعى وكنت قد سبقتهما الى مؤتمر اخر عقد قبله فى مدينة « كوبنهاجن » ، وعندما ذهبت مع بعض اعضاء المؤتمر الاخير الى أستوكهلم رأيته قد حضر بعد ذهابى اليها بيوم أو يومين . لقد حضر حفل الافتتاح وراس احدى جلسات المؤتمر وكنت الاحظ عندما نتناول طعام الغداء او العشاء فى احد مطاعم استوكهلم « يسن الرفاعى كان معنا » ان الدكتور خليفة كان يتجنب التحدث الى اعضاء الوفد السورى الذين كانوا يجلسون حول المائدة المجاورة فى نفس المطعم . لقد قلت لنفسى فى ذلك الحين ان الدكتور خليفة قد أصبح ناصريا ملتزما . وكان بودى ونحن فى بلاد « الغربة » أن اساله سؤالا يتعلق بموضوع السياسة . وذلك لان الدكتور محمد صلاح الدين ونحن

فى بيروت آثر أن يذكر أسمـاء من ساعدوه فى اعداد التقرير الذى القاه فى « حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية » فى مدينة بيروت عام ١٩٤٩ ، وكنت منهـم ، وعندما شكرته احتج قائلا انه « رجل سياسة » وانه لا يدعى أنه « متخصص فى مهنة الخدمة الاجتماعية » وكنت أعتقد ومازلت أعتقد أن الدكتور صلاح الدين قال ماقال لى « جبرا بخاطرى » ، فالسياسـة بمعناها التقليدى لا يمكن فصلها عن العمل الاجتماعى . والعمل الاجتماعى ايا كانت مجالات تطبيقه لايمكن ان ينفصل عن السياسة بمعناها التقليدى . كنت أود ان اقول للدكتور خليفة ذلك فى شكل سؤال . ولكن لم أقل شيئا . وقلت فى نفسى .

« لك الله يامهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر »

ولم يعترنى اليأس بالرغم مما كان يحدث فى المركز وهو يخالف ماكان يجب أن يحدث الا بعد ان تأكد لبعض الزملاء أن العمل بالمركز لا يهدف الى العمل العام . وقد سبقنا الى هذه النتيجة الزميل « السيد يسن السيد » فبدأ يكتب المقالات تلو المقالات ويؤلف الـكتب ويؤدى مايطلب منه وتقاعس عن المبادرة . وفعلت ذلك بعد حين لم يكن طويلا . ومع ذلك فانى أذكر أن هزيمـة عام ١٩٦٧ قد فعلت فى نفوس المصريين جميعا وبخاصـة الذين كانوا يعملون من العاملين العلميين بالمركز ومن على شاكلتهم ، الشىء الكثير . كان اهم ماحدث لى مثـلا الشعور الرهيب بالذنب . فكنت وكأننى كنت السبب فى هذه الهزيمة . ونمت ليلتها اى ليلة اعلانها على الناس الطيبين من أهل بلادى فى « البلكون » فى العراء .

اننى لم انم . ولكنى جلست افكر فى ضياع عمرى الذى ذهب هباء . وكان كل مافعلت فى حياتى وكأنه الفعل الذميم . كنت أشعر بأننى لا أساوى شيئا ذا قيمة . ولم يكن بجوارى أحد اتحدث اليه ويتحدث الى . وكان بعض الزملاء فى الخارج يدرسون فى فرنسا أو فى ايطاليا . وكنت أحدث نفسى حديث من يندب حظ وجوده فى هذه الحياة . وعاد بعض الذين كانوا مبعوثين من الخارج بعد هزيمة عام ١٩٦٧ كان منهم كما أذكر الزميل سمير الجنزورى والزميل على حسن فهمى والزميل السيد يسين السيد الذى كان من حظه أن يمكث فى فرنسا مدة ثلاث سنوات . واننى اذكر روايات الزميل على حسن فهمى والزميل السيد يسين السيد عن آثار الهزيمة عليهما ومن كان معهما من المصريين وهم فى بلاد الغربة . وقالا الكثير مما لم نكن نعرف . واننى أذكر عندما جلسنا على « مقهى ريش » وكان معنا آخرون ومنهم الاستاذ الكبير « نجيب محفوظ » وبعض مريديه وكان نجيب محفوظ حريصا على الانصات لكل ماقيل عن الواقعة التى المت بالبلاد ولعله أن استمع لآخرين غير الزميل على حسن فهمى والزميل السيد يسين السيد ، ومن ثم وصل الى النتيجة التى وصل اليها وذكرها فى عبارته المشهورة التى كانت وستظل عبارة بالغة الحكمة :

« تلقي الجيش امرا بالهزيمة فانهزم »

واننى ازعم ان الدكتور خليفة كان يعني ما يهدف اليه ، فلو انه نال منصب « رئاسة الوزارة » لنظر الى منصب « رئاسة الجمهورية » ليتبوأه . فهو يرى ومعه

كل الحق ان من كان يقابلهم من الوزراء او يجتمع معهم من المسئولين الكبار كانت قدراتهم بالنسبة الى قدراته ضعيفة ضعيفة . فقد كانوا ، وانا اتحدث فى ضوء خبراتى عن بعضهم ، لا يملكون حصيلة طيبة من العلم والثقافة . كانوا يتشدقون بالعلم كمجرد لفظ وكانوا لا يستطيعون أن يفرقوا بين « مفهوم العلم » وبين « المفهوم العلمى » . وانى لا اتجنى على الدكتور خليفة اذا كنت اراه ، ولا ازال ، يرى أن « السلطة » عنده هى هدف الاهداف . فقد دعيت عندما كنت أحضر مؤتمرا فى « الكويت فى عام ١٩٦٩ » ، الى مائدة طعام اعدها لى ولبعض زملائى بالمركز الاستاذ الدكتور حسن المرصفاوى فى بيته وقد كان يشغل منصب « أستاذ » بجامعة الكويت . ودارت الاحاديث فى أثناء تناول الطعام . وقالت « سيدة البيت مدام المرصفاوى » عن احدى نبؤات الدكتور خليفة التى تناولت تأكيده على انه لن تمر سنوات ثلاث الا وقد فاز بكرسى الوزارة . ثم تردف هذه السيدة الفاضلة قائلة وقد حدث ماتنبأ به لها ولزوجها وفاز بما أراد فى الوقت الذى حدده بالضبط .

ولم يفت ذكاء الدكتور خليفة ان يرتبط دائما بمنظمة الامم المتحدة وبحكومة الولايات المتحدة ، فقد فتح أبواب المركز على مصاريعها لاجراء البحوث لهما . وكان وحده هو الذى يدعى لحضور المؤتمرات وينال شرف « عضوية اللجان » مثل « لجنة حقوق الانسان » وغيرها . ولم يفكر قط فى اعداد « صف ثانى » من الزميلات والزملاء العاملين العلميين ليحلوا محله اذا لم تساعده مشاغله على الارتباط بهاتين الهيئتين وغيرهما من الهيئات والحكومات العربية

وقد نجح في هذا السبيل نجاحا باهرا واصبح ممن يطلق عليهم أنه « رجل دولى » .

عرف الزملاء والزميلات الكثير مما ذكرت وربما اكثر مما ذكرت ، ومع ذلك فقد ارتفعنا فوق أمواج اليأس .

وقرر الزميل السيد يسن السيد وانا معه ان نعمل عملا من اجل الارتفاع بالمركز الى تحمل مسئولياته واداء رسالته . وكان الدكتور مختار حمزة مدير ادارة التخطيط بوزارة الشئون الاجتماعية منتدبا لادارة المركز يومين فى الاسبوع . وفى ضوء هزيمة عام ١٩٦٧ راينا ان نواجه هذا المدير الذى كان لا يتقــن الا الكلام والمناورات البيروقراطية العقيمة فى ضوء تاريخه العملى فى دواوين الحكومة . وشكلت لجنة فى خلال شهر يناير عــام ١٩٦٨ لتعد دراسة عن « تطوير الشئون العلمية بالمركز واعدت هذه الدراسة التى كانت تتضمن المقدمة وموضوع المشكلات النظرية للشئون العلمية بالمركــز والمشــكلات التطبيقية للشئون العلمية بالمركز فضلا عن بعض المقترحات بشأن تطوير الشئون العلمية بالمركز .

ومرت الشهور تلو الشهور ولم تفعل ادارة المركز شيئا كانت اهتمامات المدير المنتدت فى الاغلب الاعم شخصية فقد كان منذ يوم الاثنين ١٩ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ م يرى انه أولى برئاسة مجلس ادارة المركز ، اى بعد ان اختفى شبح الدكتور خليفة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وتوارى خلف جدران منزله. وسعى المدير المنتدت الى تبوء منصب رئيس مجلس الادارة ولكن أعضاء المركز العاملين العلميين كانوا له بالمرصاد . ان هؤلاء الاعضاء وكنت منهم آلوا على أنفسهم فى ذلك الحين أن يقابلوا وزير الشئون الاجتماعية

الجديد فى العهد الجديد عهد مابعد هزيمة عـام ١٩٦٧ ، وقد رحب هذا الوزير بالمقابلة وكان حديثه مشـجعا وبخاصة عندما وعد بالحضور الى المركز ليناقش معنـا كل مانبغي مناقشته فيما يتعلق بالنهضة بالمركـز حتى يستطيع أن يؤدى رسالته على الوجه الاكمل . وجـاء « الاستاذ ضياء الدين داود » الوزير المشار اليه وتحدث معنا وتحدثنا معه . كنا نبغى وضع لائحة للمركز يسير على هديها ويعرف كل ذى موقع فيه دوره فى الحاضر ويطمئن على مستقبله . وكان الحديث طويلا والمناقشـة متشعبة والوعود بالتغيير الى الافضل منهمرة ولكن لم يحدث شيء . وكنت قد عرفت النتائج ومصـيرها من قبل ، وكان العديد من الزملاء العاملين العلميين قـد عرفوا ذلك كذلك . وآليت على نفسى أن أهتم ببعض الدراسات ونشرها فى كتب وكان منها حتى ذلك الحين كتاب « مذكرات يوغسلافية : انطباعات وحقائق وآراء ، عام ١٩٦٤ » وكتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشـافعى ، ١٩٦٥ » وكتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى ، ١٩٦٦ » وكتاب « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة ، ١٩٦٨ » . وجنبا الى جنب أى مع قيامى بتأليف هـذه الكتب لم تنقطع نشاطاتى « بجمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » التى كانت تسير فعلا وحقا فى سـبيل تحقيق رسالتها كمركز للتنمية المحلية فى حى بولاق . كنت اذهب الى الجمعية مرتين فى الاسبوع ، وقمـت بتجربة انشاء « مركز ثقافى » لاعضاء الجمعية مـن الجنسين ، كانوا يجلسون جنبا الى جنب فى أحد الفصول

وكان البرنامج يتفق مع المستوى العلمي للاعضاء كـان منهم الطلبة في المدارس الثانوية وكان منهم الطلبة فى المدارس الاعدادية وكان منهم العمال وكانت منهم ربات البيوت أو اللاتي على وشك أن يكن من ربات البيوت من شابات الجمعية . كان البرنامج نظريا وميدانيا معا وكنت أقوم بتدريس الدروس وبخاصة اللغة الانجليزية وعـلوم الرياضة فضلا عن المعلومات العامة وكانت تتضمن التربية الوطنية وقراءة القصص وشرحها فضلا عن المعـــلومات التاريخية عن مصرنا الخالدة والبلاد الاخرى . وكنت أؤمن فى ذلك الحين ولا ازال انه لو أتيحت الفرصة لهـــؤلاء الاعضاء وكان معظمهم من شبه الاميين لتيسر لهـــم الاستيعاب وتمثل كل مايلقى عليهم من حقائق . وقـد كانت ضمن البرنامج حصص فى تعليم النسخ على الآلة الكاتبة وكان يشرف على هذا الفرع من البرنامج متخصص فى تعليم النسخ على الالة الكاتبة . وكان هـذا الفرع اجباريا وكنا نحيى حفلات السمر فى الجمعية من اغان وأزجال وتمثيليات . وكنا وكانت هى أمنيتى نذهب الى المسرح لنشاهد المسرحيات التى تحييها مسارح الدولة وغيرها فى خارج الجمعية . كنت عندما اقترحت هـذا النشاط اضع يدى على قلبى ولكن السيدة الزا مديرة الجمعية شجعتنى بتأييدها لى . والمشكلة كانت فى ذلك الحين كيف تذهب العضوات الشابات مع الاعضاءالشبان لقضاء سهرة قد تطول الى مابعد منتصف الليل ، وكان الحل أن تصاحب كل عضوة محرما كأخ او كزوج ، وقد صاحبت آمال ابنتى وتيسير ابنتى والسيدة الزا معنـا

الى هذه السهرات الفنية . وكنت أشعر بلون من الافتخار وسيدات الجمعية وشاباتها يأتين معنا وهن لابسات الملاءات السوداوات على حين كانت غيرهن من الاناث الاخريات الحاضرات لمشاهدة المسرحية غير لابسات هذه الملاءات . وانني اذكر انني كنت وانا عائد مع ابنتي آمال وتيسير الى منزلنا أشعر بالنشوة الثقافية العارمة واتذكر « رفاعة الطهطاوى » و « قاسم امين » واعضاء صالون « مى زيادة » وغيرهم ، وبالحسرة المكتومة كنت اتذكر « امى » التى عاشت بقدر ماعاشت ولم تر « الاراجوز» أو « خيال الظل » او حتى « صندوق الدنيا » ولكن كان كل مارأت العناء وبعض ماكانت تتوهمه اونا من الوان السعادة .

وكان بعض اعضاء المركز العاملين العلميين يرون بعد الهزيمة ان ثورة عام ١٩٥٢ وأن كانت قد قدمت نموذجا ثوريا لديموقراطية الوحدة الوطنية التقدمية فى عصرنا الحاضر وذلك من خلال معارك طرد الاستعمار وتأميم قناة السويس ورد العدوان فى خلال الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٨ ، وان كانت هذه الثورة قد قدمت نموذجيا ثوريا لاقتلاع سلطة الحلف الاستعمارى الاقطاعى الرأسمالى وتمهيد الارض لسلطة الشعب العامل - الا أنها كانت لا تسلم من العيوب التى مازالت لاصقة بالديمقراطية . فقد كانوا على وعى ، فى ضوء اعلان الثورة بأهدافها الستة ، انها كانت أهدافا عامة اى انها تتسع لمختلف وجهات النظر . فقد كانت تستهدف القضاء على الإستعمار والاقطاع واحتكار راس المال واقامة جيش وطنى وعدالة اجتماعية وديمقراطية . وكانوا

يرون ، بحق ، في ضوء تجاربهم ، ان حركة الحياة الواقعية كثيرا ماتخالف ارادة المصلحين أو الثوار ومثلهم العليا . وكانوا يرون ، بحق في ضوء ماقامت به ثورة عام ١٩٥٢ وحققته من خلال ثورتها الوطنية بعض خطى الثـورة الاجتماعية او انها استطاعت أن تصوغ شكلا من أشكال الديمقراطية الوطنية الثورية ، ومع ذلك فان الفـكر الرجعي قد استطاع ان يسرب مفاهيم كـانت تعـاني الحركة الثورية من آثارها . ولعل أخطـر تلك المفاهيم واكثرها تأثيرا في التطبيق هو مايعرف ب « تعريف العامل وتعريف الفلاح » . وأنه على الرغم من اعتراف الثـورة بأن « الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمـة لايجـاد المنهج الصحيح للتقدم ، وان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود » ، على الرغم من هذا الاعتراف الواضح نجد ان الاشتراكية التي حاولت الثورة أن تطبقها كانت خليطا بين الاشتراكية والراسمالية او طريق وسط بينهما . وكنت وهؤلاء الزملاء نرى هـذه « البلبلة الفكرية » التي تعمد بعض المسئولين ان يخلطوا بحجة وجود اشتراكيات عديدة ومتنوعة وفقا لتنـوع الحضارات والشعوب ، بين الشكل الخاص بكل بـلد للانتقال الى الاشتراكية وفقا لظروفه وتقاليد شـعبه وبين الاشتراكية نفسها كمبدأ وهدف ونظام لا يختلف في الاسس العامة باختلاف البلاد . ولم ينس هؤلاء الاعضاء ولم ينس غيرهم عندما مات الزعيم « مصطفى النحاس » في يوم ٢٤ من شهر أغسطس عام ١٩٦٥ والالاف من أعضاء الشعب المصرى الوفي يقومون بتوديعه الى مقـره الاخير في موكب شعبي جليل ، لم ينس هؤلاء جميعـا ما اثارته جنازة الزعيم مصطفى النحاس الشـعبية هذه

حفيظة المسئولين . وكان أن قبض على ٢٤ شخصا من الوفديين الذين دفعوا ثمنا غاليا بافتقادهم حريتهم قضوها فى معتقلات القلعة وطرة فى خلال المدة من يوم ٢٥ من شهر اغسطس عام ١٩٦٥ حتى يوم ١٤ من شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ .

وكان مصير الدراسة التى قدمتها بعد هزيمة عام ١٩٦٧ واشترك معى الزميل السيد يسن السيد عن « تطوير الشئون العلمية » ان قذف بها المدير المنتدب فى سلة المهملات . وحدث فى ذلك الحين ان استبدل بوزير الشئون الاجتماعية وزير آخر تخرج فى كلية الحقوق وبدت الفرصة مواتية للدكتور أحمد خليفة الذى مكث فى منزله فترة تقرب من عامين لكى يجعل من الوزير الجديد وساطة الى الجهات العليا للعودة الى المركز مجال نشاطه السابق على منصب الوزارة الذى تقلده فى عام ١٩٦٥ . ونجحت الوساطة وعاد الدكتور خليفة باعتباره وزيرا سابقا رئيسا لمجلس ادارة المركز ومديره فى نفس الوقت . عاد وكان المناخ الثقافى الاجتماعى للمركز يمتلىء باشعاعات التمرد بل الثورة على الادارة السابقة فما كان منه ، وكان حصيفا ، الا أن حاول التقصى عن العوامل التى دعت الى ذلك . وكما كانت عودته الى المركز فى يوم ١٧ من شهر فبراير عام ١٩٦٩ معروفة عندما قال وزير الشئون الاجتماعية الجديد « حافظ بدوى » لبعض المقربين له وهو يشير الى حقيبته « أن قرارات عودة الدكتور خليفة هنا » ، كان الدكتور خليفة يعرف كل العوامل التى ادت الى حركة التمرد على الدكتور مختار حمزة المدير المنتدب الذى رجع الى قواعده ، اى الى موقعه

بوزارة الشئون الاجتماعية . وبعد ان مكث الدكتور خليفة فترة يخطط ويدبر رأى ان يجمع من تصورهم القادة لهذه الحركة . وكان كلهم من العاملين العلميين القدامى بالمركز على اختلاف درجاتهم . واستثنى منهم بالضرورة من سافروا الى الخارج فى بعثات علمية او كانوا منتدبين فى بعض الجامعات العربية او ممن تركوا المركز الى الجامعات المصرية بعد حصولهم على درجة الدكتوراه ومن الاخيرين اذكر الزميل الدكتور محمد خيرى . وعقد الدكتور العائد اجتماعات مع الزميلات والزملاء الذين اعتبرهم القادة فى يوم ١٢ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ ، بعد ان اصدر « فرمانا » بأنهم قد اصبحوا مجلسا للخبراء بتشكيله الجديد . وقد رأس الدكتور خليفة رئيس مجلس ادارة المركز هذا الاجتماع . وفى خلال المناقشات استقر الرأى على بعض الامور منها الحاجة الملحة الى سياسة علمية للمركز ووضع خطة تنظيمية لتنفيذها . على ان يبدأ مجلس الخبراء العمل ، فى شكل لجنة لانجاز هذه المهمة وتعرض نتائج دراساته على عدد من المتخصصين فى شكل ندوة فيما بعد . واجتمعت اللجنة فى مساء يوم ٢١ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ اول اجتماع لها . واذكر من هؤلاء الاعضاء الزميلة هدى مجاهد والزميلة ناهد صالح والزميل الدكتور محمد عزت حجازى والزميل السيد يسن السيد والزميل على حسن فهمى والزميل صلاح الدين عبد المتعال والزميل الدكتور محسن عبد الحميد الذى كان منتدبا بوزارة الشئون الاجتماعية منذ ان كان الدكتور خليفة وزيرا لها ، وظل منتدبا الى ان نقل الى المركز ليسافر بعد ذلك منتدبا الى السعودية

فى احد معاهد البحوث التابعة لهيئة الامم المتحدة منذ عام ١٩٧١ وحتى كتابة هذه السطور . كان يحضر الدكتور محسن الى اجتماع مجلس الخبراء بتشكيله الجديد متطوعا ولم يكن عضوا دائما فى لجنة وضع « التقرير الأولى » عن السياسة العلمية للمركز ومع ذلك فان الدكتور محسن قدم تقريرا بتصوراته وافكاره فى ضوء خبراته بالمركز منذ انشائه في عام ١٩٥٦ حتى يوم تولى الدكتور خليفة منصب الوزارة فى عام ١٩٦٥ ، اذ كان يعمل طوال تلك المدة بالمركز سكرتيرا فنيا .

واجتمعت اللجنة المنوط بها انجاز المهمة التى كان يرى أعضاء مجلس الخبراء بتشكيله الجديد انجازها وتتضمن الحاجة الملحة الى سياسة علمية للمركز ووضع خطة تنظيمية لتنفيذها اجتماعات اسبوعية ، كان أولها كما ذكرت فى مساء يوم ٢١ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ واستمرت بعد ذلك مساء أيام ٢٨ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ و ٥ من شهر مايو عام ١٩٦٩ و ١٢ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . واجتمعت بالاضافة الى ذلك اجتماعا صباح يوم ١٠ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . وكان الموضوع المعروض على اللجنة التى كنت مقررها هو موضوع السياسة العلمية للمركز ، اما موضوع وضع الخطة التنظيمية لتنفيذ هذه السياسة فقد ارجىء ، بالضرورة، حتى يتم الاتفاق على الموضوع الاول . وقد أسهم الاعضاء فى عرض موضوع السياسة العلمية للمركز ، كما اتيحت لكل واحد منهم الفرصة كاملة للاسهام فى مناقشته . وكان كل عضو يقدم مذكرة مكتوبة تعبر عن وجهة نظره ثم يعرضها فى اجتماع اللجنة ثم يناقشها الدكتور خليفة

وباقى الاعضاء بعد ذلك . وقد اتيحت الفرصة للعضو ان يرد على ملاحظات الاعضاء ان وجدت ، او ان يوضح ماقد يكون قد بدا ، فى اثناء عرض وجهة نظره ، غامضا . وكانت مهمة المقرر ، اى مهمتى ، ان يدون الملاحظات والآراء العديدة التى تبرز فى اثناء المناقشات حتى يستطيع أن يكتب « التقرير الاولى » ملخصا للمادة التى عرضت حول موضوع السياسة العلمية للمركز ، الموضوع الاول ، والملاحظات التى ابداها الاعضاء والاراء التى ذكروها فى ضوء فهمه الموضوعى . وقد سمحت لنفسى وانا اكتب التقرير أن ابرز اوجه الاتفاق بين الاعضاء واوجه الاختلاف بينهم وان ابدى رأيى الخاص فى كل منهما . وذلك لان التقرير الذى كلفت بكتابته كان يعتبر تقريرا اوليا قد ييسر فى ضوء مناقشته الموضوعية ، الوصول الى تقرير نهائى يكون أقرب الى وجهة النظر الجماعية للاعضاء .

وانتهت كتابة التقرير الاولى . وعرض هذا التقرير على لجنة اختير اعضاؤها من المتخصصين فى شكل ندوة ، اجتمعوا فى خلال يومى ٥و٦ من شهر يوليو عام ١٩٦٩ م واشترط الدكتور خليفة لكى نحضر ان لانشترك فى المناقشات التى تدور . فكان الاعضاء الذين مع احترامنا لهم جميعا ، قد أتوا من خارج المركز يناقشون تحت رئاسة الدكتور خليفة وحده الامور الجوهرية المتعلقة بالمركز . كان بعضهم يقول قولا حسنا وفى الصميم وكان البعض الاخر لا يقول شيئا . وكان البعض الاخير اذا قال شيئا يقول ما لا صلة له بموضوع الندوة . وكنا نحن اعضاء المركز العاملين العلميين نجلس

حولهم لا نستطيع ان ننبت بنت شفة وقد حز موقفى هذا كما حز هذا الموقف نفس الموقف عند بعض الزملاء ، فى قلوبنا وترك اثرا لم يمح . وقال الجميع اقصد الزميلات والزملاء صامتين او مسموعين .

« رجعت ريمة لعادتها القديمة »

واكاد أجزم بأن العديد ممن حضروا هذه الندوة من المتخصصين لم يقرأوا التقرير الذى وزع عليهم فى وقت مناسب جدا قبل موعد الندوة . وسجلات المركز تشهد على هذا التقرير . أقصد تشهد على قيمته العلمية وتشهد على جديته كما تشهد على الحماس الذى كان يملأ قلوب الباحثين العلميين بالمركز الذين اشتركوا فى اخراجه الى النور . لقد عقد المركز بعد ذلك مؤتمرات وندوات علمية ولم يرتفع اى مؤتمر ولم ترتفع اية ندوة الى المستوى العلمى الذى وصل اليه التقرير العلمى الذى وضعه الباحثون العلميون : الزميلة هدى مجاهد والزميلة ناهد صالح والزميل الدكتور محمد عزت حجازى والزميل السيد يسن السيد والزميل على حسن فهمى والزميل صلاح الدين عبد المتعال والزميل الدكتور محسن عبد الحميد فى خلال المدة من يوم ٢١ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ الى يوم ١٢ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . اننى أقرر ذلك وانا اعرف بلا غرور ما اقول . ولكن هؤلاء لعوامل شخصية بحتة تتعلق بذات الدكتور خليفة يجلسون فى مقاعد المتفرجين ويحرمون من الاسهام فى مناقشة السادة الاساتذة المتخصصين الذين دعاهم من خارج المركز ليقولوا كلمتهم فيما فعلوا ولا يترك الدكتور خليفة لهم الفرصة للاسهام فى الرد على مايقولون او لتوضيح ماقد

كان فى كثير من الاحيان يبدو غامضا لديهم . ان هؤلاء جميعا اقصد السادة الذين حضروا ندوة يومى ٥و٦ من شهر يوليو عام ١٩٦٩ قد انتخبهم اعضاء مجلس الخبراء بتشكيله الجديد الذى عمل فى شكل لجنة لانجاز مهمة تتعلق بمستقبل المركز الذى هو مستقبلهم ومستقبل من يأتى بعدهم فهم اصحاب المصالح الحقيقية فى كل هذا النشاط العلمى الذى بذلوه عن طيب خاطر فضلا عن الحض على اخراجه الى حيز الوجود قبل ان يعود الدكتور خليفة رئيسا لمجلس ادارة المركز ومديرا له فى الوقت نفسه وبعد ان عاد وكان مصير التقرير النهائى مصير التقارير السابقة لم يلتفت اليه احد واصبح بمرور الزمن مجرد ذكرى .

وعلى الرغم من ذلك وماحدث قبل ذلك وماحدث بعد ذلك فى نطاق المركز وفى خارجه ، فاننى كشاهد عيان لنشاطات المركز منذ ان كان « المعهد القومى للبحوث الجنائية » وبعد ان صار « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » اقر واعترف بأن هذه النشاطات وبخاصة ماتعلق منها بالقيام باجراء البحوث والدراسات الاجتماعية قد اكدت مايأتى : —

— ان انشاء المركز فى ضوء ظروف توقيته كان عملا قوميا شجاعا .

— ان المركز قد اضاف دورا اجتماعيا جديدا الى الادوار الاجتماعية التى كانت قائمة فى المجتمع المصرى عند انشائه .

— ان بحوث المركز ودراساته التى قام باجرائها كانت كلها رائدة ، وكانت أيضا قومية واكبت ظروف المجتمع

المصرى الثقافية والاجتماعية بعد ثورة عام ١٩٥٢ وحتى الآن .

ـ ان الحاجة ماسة الى وضع سياسة عامة يعمل فى ضوئها المركز حتى يتيسر التنسيق فى الموضوعات التى يجرى المركز بحوثه ودراساته عليها سواء كانت هـذه البحوث والدراسات اجتماعية أو جنائية او نفسية . وقد ظهرت هذه الحاجة جليا فى البحوث والدراسات التى تناولت الموضوعات الريفية والاعـلامية والشـبابية أو موضوعات المرأة والطفولة .

ـ ان المركز فى ضوء القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ له ابداء الرأى فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية اى ان رأى المركز فى ضوء نتائج البحوث والدراسات التى اجراها كان ومازال استشاريا.

ـ ان المركز قد اشرك العديدين من الخبراء المصريين الاكاديميين وغيرهم فى هيئات البحوث والدراسات التى قام باجرائها .

ـ ان المركز قد كون « كوادر » من الباحثين العلميين من الحقل الاجتماعى سواء كانوا من أعضاء هيئته العلمية أو ممن اصبحوا اعضاء فى هيئات التدريس فى الجامعات المصرية والجامعات العربية وغيرهم .

ـ ان المركز قد اتاح الفرصة لتطبيق مناهج البحث العلمى الاجتماعى الجنائى واختبار أدوات جمع البيانات التقليدية ، والتى استحدثها ، فى المجتمع المصرى على تباين بيئاته وقطاعات سكانه .

ـ ان المركز قد رحب بالتعاون مع الوزارات المصرية والهيئات الاجنبية وذلك بتلبية طلباتها الخاصة باجراء البحوث والدراسات عن الموضوعات المقدمة منها . وان كانت الحاجة فى ضوء خبرات المركز السابقة ماسة الى صياغة « دستور أدبى » للعاملين فى ميدان البحوث العلمية الاجتماعية والجنائية ، المواطنين والاجانب ، فى بلادنا ، يحدد مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ازاء الدولة وازاء المجتمع المصرى ككل .

وفى ضوء ظروف المركز الراهنة ، أى وقت كتابة هذه السطور ، التى ابعدت الكثيرين من الزميلات والزملاء الباحثين العلميين الذين كانوا يعتبرون بحق عمدا صلبة للمركز ـ لا اجد ما أقول الا أن المركز بهم كان يسير قدما احيانا ومتعثرا احيانا أخرى وانه بغيرهم سيسير حتما قدما احيانا ومتعثرا احيانا اخرى ، وانه بفضلهم جميعا وبفضل من بقوا فيه من العاملين العلميين والاداريين نشأ دور مهنى حديث فرض نفسه على المجتمع المصرى منذ يوم ٤ من شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ عندما استقر بكل من الدكتور خليفة والزميلة آمال عثمان وبى المقام فى مقر « المعهد القومى للبحوث الجنائية » فى شارع القصر العالى بجاردن سيتى . واذا كان المركز يسير قدما أحيانا ويتعثر أحيانا اخرى فان ذلك متوقع لانه فى ضوء رسالته الخطيرة يعتبر مرآة عاكسة لما يدور فى المجتمع المصرى من احداث قومية سواء أكانت ثقافية اجتماعية ام اقتصادية أم سياسية . ان العاملين العلميين وغيرهم قد جاءوا من هذا المجتمع وهم اقصد العاملين العلميين

ياخذون من هذا المجتمع عن طريق اجراء بحوثهـــــم ودراساتهم لكى يدرسوا كل او بعض ما يحدث فيــه من احداث ، حتى يتمكنوا من الفهم الموضوعى للظواهـــر والمواقف والعلاقات الاجتماعية فضلا عن انماط سلوك اعضــائه وهم يعيشون فى مواقعهم الريفية والحضرية والصحراوية على السواء .

— ٣ —

عندما ذهبت الى المعهد القومى للبحوث الجنائية لاول مرة فى مقره الجديد ، كنت سعيدا جذلان واشعر بالغبطة والامتنان للاستاذ الفاضل المستشار محمد فتحى الذى اشار على بتقديم الطلب الى ادارة المعهد لاشغل احدى وظائفه . وعندما استقر بى المقام فى المعهد وجند من جند من الزميلات والزملاء العاملين العلميين الجنائيين المعينين منهم والذين كانوا منتدبين بعض الوقت واكثرهم كانوا من رجال الشرطة ، أقصد اكثر المنتدبين بعض الوقت فى الفترة المسائية . شعرت توا بأن المناخ الثقـــافى الاجتماعى داخل جدران مقر المعهد غير المناخ الثقافى الاجتماعى خارجها . شعرت بأن معظم أعضاء المعهـــد يمثلون طبقة او فئة خاصة من طبقات المجتمع وفئاته . كانت الطبقة أو الفئة الاعلى . كان الكثيرون منهم يملكون السيارات الخاصة او كانوا يستخدمون بحكم وظائفهـم السيارات العامة اى سيارات الحكومة . وكنت والبعض من الزميلات والزملاء العاملين العلميين يستخدمون وسائل الانتقالات الاخرى مثل الترام و « الاوتوبيس » ، وكان يشترك معنا جميع الاداريين وكان عددهم قليلا وعمـال المعهد واذكر من الاخيرين عبد الله ومحمد بدر وســعد محمد سعيد وعبد السلام . وكان عبد الله من خـريجى

اصلاحية الاحداث بالجيزة تبرق عيناه بالذكاء وتلمع بالطموح . اما محمد بدر فقد كان عامل مدير المعهد في بيته وقد عينه ليكون العامل الخاص له ينظف مكتبه ويقوم باحضار مايطلبه من اشياء ومن مشروبات له ولضيوفه . اما سعد فقد اختير للتعيين لانه كان يمتهن صناعة الطهو ، وذلك لانه قد يكون مطلوبا اذا مادعا المدير ضيوفا فى منزله فيكون سعد الطباخ الماهر الذى يغنيه عن شراء مأكولات « جاهزة » من خارج المنزل وحتى تتفرغ « ربة الاسرة » بعد زواجه لاستقبال هؤلاء الضيوف .

ولم تمر أيام ووجدتني فى نظر الاغلبية من العاملين العلميين بالمركز شخصا غريبا . كان يبدو على نوع من الطيبة التى يعتبرها هؤلاء سذاجة . فقد كان العاملون الاداريون وعمال المعهد أصدقائى . وكنت اعامل الآخرين معاملة تلقائية لا نفاق فيها ولا مداهنة . كنت احاول ان ارفع « الكلفة » فيما بيننا . فقد كان فى رأيى ولايزال ان العلم وان رفع مقام صاحبه فأولى بصاحبه أن يتواضع وكان لى فى أساتذتي الكبار صاحب الفضيلة الشيخ محمود خطاب والسيدة الزا ثابت والاستاذ يعقوب فام والبروفسور جون لويس والاستاذ ترى نيومان فضلا عن البروفسور البرت موريس أسوة حسنة . ولكن هذا الاسلوب من المعاملة لم يكن يرضى الصفوة فكانوا يتلذذون بالسخرية منى . فملابسى كانت موضوعا للسخرية : وحديثى العادى كان أيضا موضوعا للسخرية ، ولم اكن أدرى أى شيء آخر كان موضوعا للسخرية فى ذلك الحين الا اننى لم اكن أعرف شيئا عن « أنبوبة البوتاجاز » الذى

بدا لى ان الجميع يستعملونها فى منازلهم ، وقد عرف أحدهم ذلك أى عرف اننى لا أعرف عندما تحرك سعرها فذكر ذلك لى ولم استجب لملاحظته فطير الخبر . كنت اشعر بنظراتهم ولكنى كنت فى الوقت نفسه اشـــعر بالحقد الدفين الذى كان يملأ صدور بعضهم عندما نتحدث علما . فقد كان حديثى العلمى على الرغم من النقد المرير الذى لم يكن له أساس والذى كان يوجه اليه ، كان موضع التقدير . وكانوا بعد ان يرفضوا رأيا من آرائى تراهم بعد فترة يرجعون اليه ، بل وكانوا يتبنونه وكأنه كـان رأيهم ، وكنت أسعد بذلك السعادة كلها واكرر عبـارة « أنا فرحان » ، وهى العبارة التى كان البعض من هؤلاء الصفوة يجعلونها موضوع دعابة فيما بينهم تبلغ فى بعض الاحيان الى مستوى السخرية . وكنت أعرف كل شيء . ولكن كنت فى شغل شاغل عنهم ، كنت انظـــر الى المستقبل واحاول ان اضرب المثل الطيب لكى تنضج الثمار الطيبة ثمار البحث العلمى الجنائى بخاصة والبحث العلمى الاجتماعى بعامة فى بلدنا الطيب . ومع ذلك فقد كنت تراهم يسعون الى طلب خدماتى ، فيطلب الواحد منهم ان اترجم له مقالا باللغة الانجليزية الى اللغة العربية أو فصلا من كتاب باللغة الانجليزية الى اللغة العربية أو العكس . وكنت أفعل ذلك متطوعا ممتنا . وكان الواحد منهم اذ يذكر أسم « بولين يونج » مؤلفة كتاب « المسوح والبحوث الاجتماعية العلمية » المعروف وكأنه اسم رجل ، أخبره سرا أن من ألف هذا الكتاب سيدة وليس رجلا . واذا تحدثنا عن المحددات التكوينية للشخصية الانســانية ترجم كلمة Constitutional التى تعنى التـكوينية

بمعنى « الدستورية » . وكنت لا أرى فى هذا خطأ كبيرا فاللغة الانجليزية او اللغة الفرنسية او اية لغة اجنبية اخرى ليست فى محيط المصريين من أمثالنا « لغة الام » .

وانني ارجو أن يتذكر القارىء الكريم دائما انني لا « اقيم » او « أقوم » كما كان يرى ذلك المغفور له « الشيخ محمد ابو زهرة » احدا . فمن انا لافعل ذلك ؟ انني لا اتواضع ولاادعى هذا التواضع ولكنى أقول الصدق اى انني اقول ماسمعت ومارايت فى ضوء علاقات اجتماعية دينامية حدثت فى نطاق « المعهد القومى للبحوث الجنائية » الذى بعد اعادة تنظيمه اصبح فى ضوء القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » . ان التاريخ وحده هو خير مقوم . ولعل ماكان يراه مدير المعهد أو مدير المركز لم اكن اراه . لقد اوقع فى الايام الاولى من عمر المعهد عقابا على العامل عبد الله لسبب كان تافها فى نظرى وهو تأخيره عندما امر لقضاء عمل فى خارج المركز . كان العقاب صارما وذلك لانه وقع قرارا بخصم ١٥ يوما من مرتبه الشهرى الضئيل فى ذلك الوقت . وجاءنى الزميل سمير ناجى غير مؤيد لذلك وانه سيتحدث الى المدير فى هذا الشأن ونسى الزميل لطيبته الشديدة أو لانه لم يكن يعلم قصة الزوج الذى ذبح القطة امام زوجته وهما يتناولان أول طعام لهما يوم « الدخلة » . قصة شعبية مشهورة لا يعرفها الا من عاش حياتى منذ ان ولدت وحتى لحظة توقيع القرار بخصم ١٥ يوما من العامل عبد الله لانه تأخر . فعاد الى الزميل سمير ناجى بخفى حنين لانه لم يستطع

اقناع المدير الذى كان يمارس سلطاته فى اول عهده بها . بالغاء القرار او بتخفيض العقوبة . لم يذكر له المدير الجديد « قصة القطة » المشهورة ولكنه قال فى قالب ادبي رفيع ماتعنى هذه القصة ، قال ذلك فى حقيقة الامر بلغة مايجب أن تكون عليه الادارة الرشيدة كما يراها .

لم يكن الزميل سمير ناجي وحده الذى كان يجيئنى شاكيا او ربما باكيا ليقص على ما لا يؤيده من قرارات تصدرها ادارة المركز ، جاءنى في خلال فترة عملى بالمعهد وبعد ذلك بالمركز العديد من الزميلات والزملاء . ومن ثم اطلق على مكتبى « حائط المبكى » اطلقته ادارة المركز وكانت تقهقه . وكنت فى ضوء خبراتى وكبر سنى ، فقد كنت اكبر الجميع سنا ، واعيا بما علمنى اياه استاذى يعقوب فام وربانى عليه وذلك بأننى كنت استمع للزميلة أو للزميل بقصد أن تفرغ مافي جعبتها أو يفرغ مافى جعبته . فقد كان احمد ابنى يكاد أن يكون فى مرحلة اعمارهم . ولكنى كنت اصد كل واشي ، وارفض بشدة ان استمع للدسائس . واذا كان لدى راى ابديته تاركا لكل شخص ان يتصرف حسب مايريد ويبغى . اننى ا اكن افرض رأيى على احد ، كنت أعاملهم مثل ابنائى تماما دون ماتحيز . ومع ذلك فكم لاقيت الامرين من بعضهم . وبخاصة عندما كان يخيل لهذا البعض أو يتوهم أن ادارة المركز تقف لى بالمرصاد باستعمالها بعض أساليب المعاملة التى قد لا تسرنى ، وكان أقل هذه الاساليب رفض آرائى التى لم اكن اقصد من ورائها ا الخير اى اقصد التغيير الى الاحسن . وفى هذا الصدد أذكر وقد حاولت ان أجعل من اعضاء هيئة المعهد

اسرة متحدة فاقترحت فى ضوء تقـــرير كتبته تكوين « جمعية ثقافية اجتماعية ترفيهية » تضم جميع الاعضاء.
ويبدو أننى فعلت ذلك ليس فقط لتحقيق هذا الهـدف السامي ولكنى فى ضوء شخصيتى التى كونتها الايـــام الماضية دفعت دفعا لكى أجعل من اعضـــاء هيئة المعهـد جماعة مرجعية لكل عضو فيها وأنا منهم بالطبع . ورفض الطلب على الرغم من هدفه السامى . وتعلمت منذ ذلك الحين اننى لا انظر الى نفس الاشياء نفس النظـرة التى تنظر اليها الادارة . لم احزن كثيراً لرفض الطلب الا لاننى تعودت منذ ان خرجت لاعمل الاعمال العامة فى «مؤسسة الزفاف الملكى » وفى « مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث » على ان اجعل من كل العاملين اخوة واخوات لى ، وان اجعل من جمعهم اسرتى التى كنت الود بها واسعى لحماية اعضائها الذين كانوا بدورهم يسعون الى حمايتى . ومن ثم وجدت نفسي فى شبه عزلة نفسية .
كنا فى المؤسسة وفى المكتب اذا احتاج احدنا الى نقود كونا « جمعية القرض الحسن » توا ولبينا حاجته . وهأنذا فى ظروف مالية لم تكن مريحة على الرغم من كبر المرتب والاجر الاضافى الذى اطلق اعضـــاء المركـز العاملين العلميين عليه لفظ « التشحيم » لم اكن استطيع ان ادفع المصاريف الدراسية لكل من احمد وآمال وتيسير ومسعد فقد كان سمير فى معهد داخلى يتناول فيه الطعام ويمنح مايوازى ثمن ملابسه « الميرى » فضلا عن حصوله على مكافأة شهرية تم الاتفاق معه على أن تكون « مصروفه » الشهرى . كان المرتب والاجر الاضافى لا يفى بمصـــاريف الاسرة التى كنت مسئولا عن اعضائها . وكان يخيل الى

فى ذلك الحين اننى اذ احمل ايرادى الشهرى الى المنزل كأننى احمل « صفيحة ماء » مملوءة . فاذا أنا اعطيت ماعندى من نقود أجدنى وكأننى ارمى صفيحة الماء فى صحراء فلا يبين للماء اثر . ومن ثم كنت فى ضوء هذه الظروف اواجه محنة الحاجة الى نقود وبخاصة عندما كان يحل موعد دفع المصاريف الدراسية التى كان على أن ادفعها فى موعدها . ومالبثت أن تجاسرت وطلبت من الزميلة « ليلى تكلا » قرضا ادفعه لها على اقساط شهرية ، فلبت جزاها الله تعالى طلبى فى التو والساعة وكأنها كانت تتوقع هذا الطلب . وظللت أطلب منها القروض كلما دعت الحاجة الى ذلك وادفع لها الاقساط حتى سافرت فى أواخر عام ١٩٥٨ الى الولايات المتحدة لكى تستكمل دراساتها العالية وتحصل على درجة الدكتوراه فى علم الادارة . وقد وقع على سفرها المفاجىء الذى اضطرت لكى تحققه ان تستقيل من المعهد ، وكأنه الصاعقة . تركت الزميلة ليلى المعهد واستقالت لكى تحقق هدفها العلمى وذلك لان ادارة المعهد أبت عليها الموافقة على منحها « اجازة بدون مرتب » . ولم ينقذنى من « ورطتى » سوى الرجل الفاضل الكريم القائمقام « يسن الرفاعى » الذى قبل عن رضا وطواعية اقراضى ما أحتاج اليه من نقود كلما كانت الحاجة الى ذلك ضرورية جدا . وانا اعتبر يسن الرفاعى بالنسبة للمعهد احد العمد الاساسية التى قام عليها . ولا أنسى أبدا عندما ذكرت اسمه امام احد زملائه فى مصلحة السجون فاذا به يصيح قائلا مستهجنا :

« يادكتور . . يسن بك دا عالم . . ياعم دا عالم . . »

أى انه كان يرى انه لايتسع وقته ليؤدى دوره كضابط كبير فى مصلحة السجون ، فهو يقضيه بين عالم كتب « علم العقاب » ، وكأنه كان يرى فى ذلك وصمة ! ومن العجيب أن يسن الرفاعى هذا هو نفسه فى مستقبل الايام لم يجد حرجا ليقول لى فى « مدينة استوكهلم » عندما حضر الى مؤتمر منظمة الامم المتحدة فى عام ١٩٦٥ عن « مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين » وكان يصحب الدكتور خليفة الذى اصبح عضوا فى احدى لجان الحزب الاشتراكى التى كان يرأسها الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان عضوا من أعضاء مجلس الامة منذ عام ١٩٦٤ ومتوقعا له أن يحظى بمنصب الوزارة . كان يسن الرفاعى يصحب الدكتور خليفة فى الطائرة الى استوكهلم ، حيث كان يعقد المؤتمر المذكور ، وكنت قد ذهبت اليها قبلهما مع جماعة من المهتمين بالجريمة والمجرمين بيوم او يومين لا اذكر . وعندما قابلت يسن الرفاعى وكنا منفردين وجدته يقول لى فى براءة الاطفال ودون ماحرج :

« أنا قلت للدكتور خليفة أن زمان سيد عويس علم أهل السويد اكل الطعمية !!! »

قال لى ذلك وهو يقهقه . وبدا لى انه كان يحاول تسلية الدكتور خليفة على حسابى . واذا كنت قد احسست بالمهانة فاننى لم أحتج عليه ، فقد تبينت لى سخافة العبارة وتذكرت فضل هذا الرجل على عندما كان يقرضنى ما احتاج من نقود لانفق على أسرتى . وقلت لنفسى ولكنى دفعت ما اقترضت ، وفضلا عن ذلك قمت بترجمة ماطلبه منى الى اللغة الانجليزية من دراسات كانت مكتوبة باللغة العربية . وفضلا عن ذلك أيضا استباح

لنفسه أن يأخذ التقرير الذى كتبته « عن البرنامج العلمى لقسم بحوث الجريمة عام ٥٧-١٩٥٨ » بعد قيامى بالاشراف عليه ، وبعد ان نسخ على الآلةالكاتبة من الناسخ ، وكان موظفا اداريا منتدبا كل الوقت للاطلاع عليه قبل ان يكتب هو نفسه التقرير الذى طلبته ادارة المركز منه عن القسم الذى كان يشرف عليه وكان « قسم بحوث العقاب » . لقد استباح لنفسه أن يطلب من « فاروق » « الموظف الادارى » هذا التقرير ولم يستأذن منى . ومع ذلك فاننى مازلت حتى كتابة هذه السطور وبعد كتابتها اكن لهذا الرجل الحب الانسانى والتقدير الكبير ليس فقط لما فعله من مكرمات انسانية لشخصى ومن ثم لاسرتى ولكن ايضا لما فعله من مكرمات علمية للمركز وقام به من أعمال جليلة لدعمه ، وان آثاره اقصد بصماته على شخصيات الزميلات والزملاء الاعضاء العاملين العلميين بالمركز أو الذين تركوه فى مواقع عمل اخرى ، شاهدة على ما أقول .

ان محاولات تسلية الدكتور خليفة على حسابى كانت عديدة ، وكانت تأتى من مصادر عديدة أيضا . كانت بعض هذه المحاولات تظهر أمامى فى الاجتماعات التى كان يعقدها برئاسته ، وكان بعضها لا يظهر امامى ولكنى كنت أعرفه . فالمعهد الى ان اصبح المركز كانت كل علاقاته علاقات الوجه للوجه . وكان مايحدث بين اثنين تسمع عنه فى ألتو واللحظة . وفى ضوء خبراتى العملية فى مصرنا الخالدة وفى الخارج تأكدت أن الواحد منا لايمكن ان يكون محبوبا من الجميع . أن « حزب » الاقلية حاضر دائما فى كل الجماعات . ولكنى فى المعهد وحتى

فى المركز بعد ذلك كان أعضاء حزب الاقلية المعادى فى تغير مستمر . فمن كان معك اليوم تجده ضدك غدا . ومن كان ضدك اليوم تجده معك غدا . ولم تكن محاولات السخرية من الاعضاء وأنا منهم بالضرورة فى كل الاحوال الا مظهرا من مظاهر الشعور بالعداوة . وكنت أمحو هذا الشعور بالعداوة بمواجهة من كان يسخر منى أو حتى من كان يغضب منى . وكانت مواجهتى ناجحة فأنا لا أملك معنويا من الدنيا الا ان أحب الناس كل الناس والا ان احترمهم ، وأنا لا املك ماديا من الدنيا الا كتبى التى اقرؤها أو اؤلفها . واصبحت فى ضوء الظروف ظروفى لا أرى برجا مشيدا احتمى فيه سوى المعهد ثم المركز وسوى « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » وسوى التدريس فى « مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة » وكانت هذه المؤسسات هى مجالاتى التى أنفس فيها عن كروب الحياة بالعطاء للاخرين . قد يكون هذا العطاء خبرة وعلما ، وقد يكون حبا واحتراما ، ولكن لم يكن ابدا عطاء ماديا . ولذلك عندما اهتمت ادارة المركز بوضع الدكتور حسن الساعاتى مشرفا على قسم بحوث الجريمة تأكدت من أنه لن يستمر لاننى كنت أعلم فى ضوء قراءتى لرسالته التى قدمها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة لندن فى عام ١٩٤٦ عن موضوع « جناح الاحداث » والتى وضعها على أحد « الرفوف » بالمعهد لتكون فى متناول من يستطيع قراءتها فقد كانت مكتوبة باللغة الانجليزية — عرفت مدى خبرات الرجل فى ميدان الجريمة والجناح . لقد رحبت به مشرفا لقسم بحوث الجريمة لاعمل معه تحت اشرافه . انه حاصل على درجة الدكتوراه

فى علم الاجتماع فى عام ١٩٤٦ وشارك بعد عودته من الخارج السيدة الفاضلة زوجته فى افتتاح « معهد الخدمة الاجتماعية للفتيات » بجاردن سيتى . اما انا فقــد حصلت على درجة الدكتـــوراه فى علم الاجتمـــاع والانثروبولوجيا : تخصص علم الجريمة فى عام ١٩٥٦ . ولكنى عملت فى ميدان الخدمة الاجتماعية والبحث العلمى الاجتماعى ، ولا ازال ، منذ شهر مايو عام ١٩٣٩ . ولكن الدكتور الساعاتى ترك منصب الاشراف على القسم بعد فترة قصيرة . وعندما اصبح المعهد مركزا للبحــوث الاجتماعية والجنائية واستقر مقام العاملين فيه بالمبنى الجديد فى مدينة الاوقاف ، جاء الدكتـــور الساعاتى مستشارا للمركز « بعض الوقت » ، وأســند اليـــه الاشراف على « بحث أسوان » الذى كنت قدمت تقريرا عن ضرورة اجرائه الى ادارة المركز فى يوم ٢٣ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ عنوأنه :

« مشروع دراسة اجتماعية لمنطقة أسوان : دواعى أجراء الدراسة وطبيعتها »

وكان يتضمن هذا التقرير مايلى :

مشروع دراسة اجتماعية لمنطقة أسوان « دواعى اجراء الدراسة وطبيعتها »

١ ــ أن المجتمعات ــ كل المجتمعات ــ لاتثبت على حال بل تحدث فيها تغيرات مختلفة مستمرة ذات سرعة متباينة . وتتوقف هذه السرعة عادة على طرق استغلال الموارد الطبيعية وحاجيات المجتمع نفسه وتقدم العلوم والاكتشافات ، او سرعة انتشار العناصر الثقافية من مجتمع الى آخر ، ودرجة تقبل المجتمعات لهذه العناصر الجديدة .

٢ ــ ومجتمع منطقة اسوان ــ فى الوقت الحاضر ــ فى طريقه الى التغير . وذلك نتيجة لاستغلال موارد المنطقة الطبيعية ، عن طريق توليد الكهرباء وصناعة السماد واستخراج خامات الحديد والفوسفات وانشاء السد العالى ، فضلا عما يستتبع ذلك من انتشار لبعض العناصر الثقافية الجديدة فيه . ولاشك انه سيترتب على كل ذلك بعض الآثار الاجتماعية فى مجتمع منطقة اسوان .

٣ ــ وهذه الاثار الاجتماعية ستؤدى حتما الى بعض التغيرات فى البنيان الاجتماعى والوظائف الاجتماعية

لمجتمع منطقة اسوان . وهذا مايعبر عنه بظاهرة التغير الاجتماعى .

٤ – ومن اهم مظاهر ظاهرة التغير الاجتماعى النمو السكانى وما يصاحب ذلك من التغير النوعى للسكان ، وتقدم تطبيق العلوم وارتفاع المستوى التكنولوجى ، ويضاف الى ذلك مظهر تراكم او ازدياد العناصر الثقافية.

٥ – ويصاحب ظاهرة التغير الاجتماعى حتما ظاهرة اخرى يعبر عنها بظاهرة الانحلال الاجتماعى .

٦ – ومن أهم مظاهر ظاهرة الانحلال الاجتماعى وجود تناقض او صراع بين المعايير الثقافية فى المجتمع ، وضعف سلطان القواعد او المعايير السلوكية فيه ، فضلا عن عدم وجود تعاريف عامة متفق عليها للمواقف الاجتماعية المختلفة ، وظهور مايعبر عنه بالتخلف الثقافى ، وظهور تصدع فى وسائل التفاهم بين اعضاء المجتمع ، وكذلك تصدع فى الجماعات .

٧ – ويجب أن نحذر من الخلط بين العملية العامة لظاهرة الانحلال الاجتماعى وبين أعراضها . ومن هذه الاعراض الجريمة والجناح والطلاق . .

٨ – وقد استرعى انتباه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مايحدث الان فى منطقة اسوان ، من تغير اجتماعى سريع ومايتوقع ان يصاحبه من انحلال اجتماعى وقد لفتت هذه السرعة نظر المسئولين على المركز . واوجب هذا التفكير فى مواجهة هذه السرعة فى التغير والعمل على الوصول الى تحويل هذا التغير الى تطور سليم واستقرار نسبى . فضلا عن انتهاز الفرصة

والقيام بدراسة ظاهرتي التغير الاجتماعي والانحلال الاجتماعي في نطاق المجتمع في الاقليم المصري .

وهذا يتفق مع اغراض المركز وهي النهوض بالبحوث العلمية التي تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربي والمشاكل التي يعانيها لوضع الاسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزائية تتفق واحوال البلاد .

٢٣-١٢-١٩٥٩ م — د . سيد عويس

ولم يكتب التقرير السابق من فراغ ، فقد تمت زيارة الى منطقة أسوان من قبل في خلال الفترة من يوم ١٦ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ الى يوم ١٨ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ . وفكرة القيام باجراء هذا البحث استمدت من بحوث أجريت على « منطقة ديترويت » بالولايات المتحدة كانت وثائقها ضمن ما املك من كتب ووثائق ، وقد قامت باجراء بحوث منطقة ديترويت « جامعة شيكاجو » وأصدرت نتائج هذه البحوث في أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ . وكان الهدف من هذه البحوث التعرف على بعض الملامح الاجتماعية لمنطقة ديترويت من حيث السمات الاساسية لسكانها ونشاطاتهم في محيط الكنائس والمنظمات الاجتماعية والاندية فضلا عن نشاطاتهم السياسية وحياتهم العادية والاسر التي تضمها المنطقة وأنواعها ومستويات دخولها ووجود اجهزة « التليفزيون » ضمن اثاث البيت من عدمه ، واهم الاتجاهات الاجتماعية في محيط السكان واساليب الاهتمام بتربية الاطفال . وبالاضافة الى كل ذلك كانت هذه البحوث تهتم بالعمالة والهجرة ومصادرها ؛ كما

ركزت على العلاقات القرابية فى محيط السكان وغيرها من الحقائق الاجتماعية . وقد قام بالزيارة المشار اليها الدكتور خليفة وصحبنى معه . وكانت لهذه الصحبة آثار طيبة . فعن طريقها ارتفعت أسهمى امام العاملين بالمركز سواء أكانوا علميين ام اداريين ام عمالا ! وقد دونت نتائج الزيارة فى تقرير يتضمن مايلى : ــ

تقريـــر عـــن الــزيـــارة
الاستطلاعيـة لمنطقــة أســـوان

فى خلال المدة من ١٦-١٢-١٩٥٩ - ١٨-١٢-١٩٥٩

١ - اهداف الزيارة :

كان لزيارة منطقة اسوان فى الوقت الحالى هدفان :
الاول : بعض الملاحظات على المنطقة « على الطبيعة » .
الثانى : انشاء علاقات مهنية مع المسئولين عن المنطقة.
وقد نجحت الزيارة اذ حققت هذين الهدفين .

٢ - بعض الملاحظات على المنطقــة على الطبيعة :

لقد قمنا بزيارة منطقة السد العالى ، فى جولة فى نهر النيل ، ولاحظنا بعض الجماعات تعيش فى جزائر ، كما رأينا مشروع شركة كيما ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . وقد جبنا فى أحياء بندر أســـوان فى الأحياء القديمة وفى الأحياء الجديدة . ولاحظنا الاهتمام بتوسيع بعض الشوارع فى البندر .

وقد علمنا أن عدد سكان بندر اسوان يبلغ نحـــو ٢٥٠٠٠ نسمة . وهم خليط من النوبيين والجعافـــرة والعبابدة وبعض أهالى الصعيد وبعض الأجانب . ونسبة المسيحيين تبلغ نحو عشرة فى المائة .

ومعظم العمال فى المشروعات القائمة ان لم يكن كلهم من أهالى الصعيد الوافدين الى المنطقة للعمل عن طريق بعض المقاولين . ولا يقوم اهالى المنطقة بالعمل فى هذه المشروعات ويقال أن السبب فى ذلك أن اهالى المنطقــة لا يميلون الى العمل العنيف وهم يفضلون - وخصوصا

الذكور منهم - اعمال السفرجي والبواب والخدامين على غيرها من الاعمال .

ويلاحظ أن السكان المسيحيين يعملون في بعض الصناعات الفنية مثل صناعة الترزية واعمال الكهرباء والراديو ، ويعملون كذلك في التجارة .

وقد اخبرنا بأن معظم أهالي المنطقة يحافظون على اساليب معينة من الحياة فهم ذوو عصبية وهم لايتزوجون من خارج اسرهم « المتعلمون منهم وغير المتعلمين » والذكور يعملون في خارج المنطقة في القاهرة او الاسكندرية مثلا في أعمال السفرجية والبوابين ويتركون نساءهم من ورائهم . وهم يعيشون على الكفاف ويرسلون مايزيد على حاجاتهم الى أهليهم باستمرار .

وقد علمنا أن سكان المنطقة من النوبيين يتحدثون ببعض انواع من اللغات غير العربية « فادجة . ماتوكي » . وهم يحرصون على الابقاء على هذه اللغات حية بينهم . ومع النوبيين يعيش السكان الاصليون وهم من الجعافرة والعبابدة ويتكلمون اللغة العربية فقط .

ويقبل أهالي المنطقة على التعليم ، ولكن النوبيين منهم يجدون صعوبة ، حيث أنهم لا يبدأون تعلم اللغة العربية الا عند بدء التحاقهم بالمدرسة لاول مرة .

وببندر أسوان مدارس اعدادية وثانوية وصناعية للجنسين . وقد بدأ شبان المنطقة يلتحقون بالمدارس الصناعية ، ويفضلونها على الالتحاق بالجامعة . ويتوقع في القريب ان يكون خريجو المدارس الصناعية النواة الاولى للعمال المهرة من اهالي المنطقة . ويلاحظ أن الاهالي

من النوبيين قد بداوا فى تعليم البنات وذلك لكى يكن اهلا للزواج من الذكور المتعلمين منهم .
وقد علمنا أن بندر أسوان مقسم الى ثمانى شياخات لكل شياخة شيخ مسئول كما هو المتبع فى المدن الاخرى .
اما سكان الجزائر ، فيقال انهم يسكنون جزيرتين . وتوجد فى كل جزيرة مائة بيت . ومعظمهم من النساء والاطفال والرجال كبار السن . ويشرف على هاتين الجزيرتين عمدة .
والعمال الذين يفدون الى اسوان فى الوقت الحاضر يعيشون فى خيام ، ولا يوجد نظام خاص ينظم هجرتهم . فهم يتركون وشأنهم فى يد المقاولين . ومكتب العمال يتدخل فقط اذا مانشب نزاع يتعلق بالعمل او شروطه .
وعدد الجمعيات فى بندر أسوان قليل جدا . والحركة العمالية فى المنطقة ضعيفة وليس لها تنظيم حتى الان . وقد لاحظنا وجود نقابة لعمال الحديد والصلب .
اما جرائم المنطقة فهى قليلة نسبيا . وانواعها غير عنيفة . واكثرها عدداً جرائم هتك العرض ضد الذكور . ويلاحظ أن بعض الاهالى يدمنون شرب الخمر والحقن بحقن « السيكونال » . وهذه الحقن تهرب وتباع عن غير طريق الصيدليات . واذا ضبط تهريبها تقيد الواقعة جنحة . وقد علمنا أن بعض جرائم السرقة قد بدات تكثر منذ وفود العمال من خارج منطقة أسوان .
وعلى الرغم من وجود عصبيات فى المنطقة ، فان ظاهرة الاخذ بالثأر ليس لها وجود . ويقال ان من عوامل عدم وجودها ان الاهالى لا يعملون فى الزراعة . ومن ثم لاتوجد اراضى تكون محل نزاع بينهم .

ويسود منطقة اسوان فى الوقت الحاضر غلاء اسعار السلع الضرورية مثل اللحوم والخضار وغيرها وذلك لكثرة الطلب « بازدياد عدد الوافدين على المنطقة من الموظفين والعمال وغيرهم » وقلة العرض .

ولم يتيسر لنا الحصول على خريطة منطقة أسوان .

ومن حيث المعلومات التاريخية عن المنطقة اشير علينا بالرجوع الى السيد الدكتور أحمد بدوى . مدير جامعة عين شمس .

٣ - انشاء علاقات مهنية مع المسئولين عن المنطقة :

لقد نجحت الزيارة فى انشاء علاقات مهنية مع السيد المشرف على مشروع السد العالى والسيد مدير اسوان والسيد حكمدارها والسيد ضابط مباحث السكة الحديد وقد تفضل الجميع بابداء استعدادهم للتعاون مع المركز وموظفيه . من حيث امدادهم بالمعلومات الاساسية ، ومن حيث الاستفادة من استراحات الحكومة .

٤ - كلمة ختامية :

ومهما يكن فانه من الصعب الوصول الى صورة حقيقية - عن طريق زيارة استطلاعية قصيرة المدى - عن منطقة كمنطقة أسوان . فالحياة الاجتماعية فى هذه المنطقة فى الوقت الحاضر معقدة . وستكون بعد زمن قليل اكثر تعقيدا . فهى تتضمن أنواعا كثيرة من الناس ومن المؤسسات الاجتماعية ومن الجماعات كما تتضمن مدى واسعا من أوجه النشاط الانسانى المتخلفة . ولا يمكن ان يجدى فى ابراز كل ذلك التحليل البسيط أو انطباعاتنا الشخصية .

واذا كان هدفنا هو تصوير السمات الاجتماعية

للمنطقة فان خير وسيلة هى تطبيق الاساليب الحديثة المستخدمة في العلوم الاجتماعية . ولايمكن تحقيق ذلك الا بالعمل المتقن المستمر على مدى معين من السنين .

د . سيد عويس

٢١-١٢-١٩٥٩

وقد قمت بالاشتراك مع الزميل مكرم سمعان والزميل سمير الجنزورى والزميل حسن الكاشف بوضع أطار العمل الميدانى فى منطقة اسوان . وقد انتهزنا فرصة قيام الدولة بالتعداد العام عام ١٩٦٠ ونجحنا فى نسخ أسماء وعناوين اقامة الاسر التى تسكن بندر أسوان وكل مايتعلق باتاحة المفرصة المواتيةللقيام بالبحث الميدانى. وقد اشرفت على عمليات البحث الميدانى وكان الزميل مكرم سمعان الذى سافر مع الزميلين سمير الجنزورى وحسن الكاشف الى اسوان هو المشرف المحلى للعمل الميدانى . لقد قمت بمساعدة الزملاء الثلاثة بوضع صحيفة لجمع البيانات الضرورية وكانت تتضمن عدا بيانات التعداد العادية بيانات اجتماعية واقتصادية رأينا فى ضوء اهداف البحث انها غاية فى الاهمية . كنا نحاول ان نتعرف على الاعمار من سنة فاقل الى اكثر من ٦٥ سنة . وكانت سن السابعة وسن الثامنة عشرة وسن الحادية والعشرين محل اهتمام البحث ، كما كانت علاقة الزوج بالزوجة القرابية . وغيرها مثل وجود « تليفون » او « سخان » أو « بوتاجاز » أو (جهاز راديو » او « ثلاجة » او وجود « مياه جارية من عدمه » و « نوع موارد المياه وصرفها » .. الخ وكلها حقائق

اجتماعية لم يكن التعداد العام يأبه لها او يهتم بها . وقد اشترك معنا الاستاذ محمود السيد الخبير الاخصائى ليس فقط فى اعداد صحيفة جمع البيانات ولكن ايضـــا فى الاشراف على التفريغ اليدوى لما جمع من بيانات . كنـا اقصد الزملاء وانا نخطط على اساس ان يعاد البحث مرة ثانية وثالثة .. كل عشر سنوات لكى نرصد ظاهرة التغير الاجتماعى المقصود فى المنطقة موضوع الدراسة . ومن ثم يمكننا أن نسهم فى التراث الاجتماعى اسهاما فعالا . وقد كان يبدو لنا أن الدكتور الساعاتى مسرورا لمجـرد انه كان يحضر اجتماعا اقصد يرأس اجتماعا مرة فى كل اسبوع او فى كل اسبوعين . وقمنا بكل خطوات الاطار الذى اتفقنا عليه ووضعت متعمداً البيانات المجمـــوعة مجدولة بين يدى الدكتور الساعاتى ليكتب التقرير النهائى باعتباره المشرف عليه أقصد على هذا البحث . وقـد مرت السنون تلو السنين ولم يكتب هذا التقرير حتى كتابة هذه السطور . وذلك لان الدكتور الساعاتى تقاعس عن كتابته وعندما تطوعت للقيام بهذه المسئولية فى خلال شهر اتفرغ فيه لكتابة هذا التقرير رفض الدكتور خليفة دون ان يبدى سببا ! واذا كانت ادارة المركز قد شجعت أجراء هذا البحث الخطير وصرفت الاموال بسخاء وسمحت للعاملين العلميين بالمركز بالوقت الكافى ، واذا كانت هذه الادارة لم تحظ بالثمرة المرجوة ، فان العاملين العلميـــين بالمركز قد أفادوا افادة علمية لاتقدر بثمن . صحيح ان وجود التقرير النهائى لبحث منطقة اســـوان بين يدى ادارة المركز كان أمرا ضروريا ومتوقعا . ولكن الدكتور الساعاتى وكان يعلم دوره بعد أن اصبح المركز مركـزا

للبحوث الاجتماعية والجنائية لم يكن يتوقع ابدا ان توجه ادارة المركز اليه لوما . فوجوده مجرد وجوده عند هذه الادارة كان أمرا مرغوبا فيه . ولتصرف الاموال بسخاء ، وليسمح للعاملين العلميين بالوقت الكافى ، وليبق التقرير النهائى لبحث خطير كبحث منطقة اسوان فى الظلام ابد الدهر . كل ذلك لا يهم احدا . أما انا فقد كان موقفى غريبا حقا ، فقد اصبح المركز من حيث بنائه الاجتماعى متباينا . كان بعد الشقة بين العاملين العلميين وبين المدير فى المعهد لا يكاد أن يوجد . فقد كان يقابل كل واحد منهم فى مكتبه وقد كان كل عامل علمى يرغب فى مقابلته لا يستأذن احدا . أما الحال فى المركز فقد صار بعد الشقة اميالا . واصبح المدير لايرى أحدا الا باذن تتحكم فى تحديده « سكرتيرته » التى أصبحت بحكم هذا المنصب التافه محط الانظار التى تتقن التملق كما كانت موضوع تجلة المنافقين والمنافقات . واصبح المركز يتيح فرصة القربى من المسئولين لكل من يقول او يتقول على أحد من أعضائه . وانا اذكر بهذه المناسبة فرصتين او موقفين ظهر هذا التملق وهذا النفاق واضحين . كان ذلك عندما كان الدكتور خليفة يزور منطقة اسوان توطئة للقيام باجراء « بحث منطقة أسوان » . كان هذا الرجل كريما معى فلم يدعنى فى المرات التى كنا نجلس فيها على « مقهى أو كازينو » ادفع فلسا . كان يعيش فى فندق فخم وربما كان افخم الفنادق فى بندر أسوان فى ذلك الحين ، وكنت أعيش فى فندق آخر مريح . لان الناس مقامات . وكان يجد فى الاستمتاع بعيدا عنى امر مطلوبا ، ومع ذلك فقد كان يدعونى مرة وربما أكثر من

مرة يوميا لنتعاطى مشروبا . وانني اذكر انه فاجانى وكنا أقصد اللجنة التى كانت تفحص كتب علم الجريمة وما يتصل بهذا العلم قد انتهينا من نقد كتابه « أصول علم الاجرام الاجتماعى » وكان قد تسلم تقرير اللجنة عن هذا النقد قبل السفر الى اسوان بأيام . فاجانى بانه سعيد بالتقرير فهو تقرير جاد ، وبكل سذاجة او طيبة المصرى ، وهذا هو اللفظ المناسب ، شكرت له تقريظه وذكرت بحق بأن هذا التقرير كان نتاج عمل جماعى ولم يكن لى الشرف وحدى فى اعداده . وبعد ان تمت الزيارة وعدنا الى قواعدنا بالمركز صدر أمر ادارة المركز الى اعضائه العلميين بالاجتماع تحت رئاسة الدكتور خليفة . وتحدثنا فى نقاط « جدول الاعمال » وقبل ان تنتهى الجلسة وكانت الساعة قد قاربت وقت موعد الانصراف ، قام الدكتور خليفة صاحب الكتاب أقصد المؤلف فينا خطيبا وقال بانه تسلم تقرير اللجنة المنوط بها دراسة الكتب المؤلفة فى علم الجريمة ومايتصل به ونقدها ، وهو يرى انه تقرير كتبه أناس « يتلذذون بالنقد اللاذع لاعمال غيرهم تلذذ آكلى لحوم البشر مع العلم بانه لايوجد فيهم من عانى القيام بتاليف كتاب » . وهذا كان كلامه بالنص وان كان قد قال عبارة « آكلى لحوم البشر » باللغة الانجليزية . ثم رفع الجلسة توا . وذهب الاعضاء كل الى حال سبيله . لم احدث احدا ولم يحدثنى احد من اعضاء المركز العاملين العلميين اعضاء اللجنة او غيرهم . ولا اعلم اذا كان من حسن الحظ او من سوء الحظ ان قررت الادارة عقد اجتماع تال فى اليوم التالى مباشرة . وعندما افتتحت الجلسة طلبت الكلمة للتعليق على ماقاله المدير فى نهاية

جلسة اليوم السابق فأبى ان يعطينى الكلمة ولكنى تكلمت وقلت ماكان على ان اقوله أمام الجميع وكنت أهدف الى وضع التقاليد العلمية التى تأبى على اى عالم ان تكون كلمته هى الكلمة الاخيرة فى مجال تخصصه . قلت وكان الجميع يسمعون وينصتون وكأن على رءوسهم الطير . اننى كنت أتوقع من الدكتور المدير ان يسعد فان اعضاء اللجنة قد كدوا وتعبوا من اجل العلم لكى يتضح . وقد رجع كل واحد منهم الى المراجع الاجنبية والعربية التى رجع المؤلف اليها « الذى كان هو نفسه » ومن ثم فتعبير « النقد اللاذع » وتعبير التلذذ بهذا النقد « تلذذ آكلى لحوم البشر » تعبيران ليس لهما موضوع . ان اعضاء اللجنة يستحقون الشكر الجزيل والثناء العاطر ولا يستحقون اللوم . فما كان منه الا أن قال « مدعيا » انه ليس عالما ثم « ساخرا » واننا نحن العلماء وماهو الا شخص يؤدى دور « الديدبان » لكى يحافظ على أمن وأمان المركز ومن ثم ييسر لنا مسئولياتنا العلمية . وانتهى الاجتماع بعد ان تمت مناقشة نقاط جدول الاعمال . وخرج الجميع وخرجت معهم كل الى حال سبيله . وذهبت الى مكتبى وانتظرت ان يأتى الى أحد من أعضاء المركز العلميين فلم يأت احد . ومكثت اربعة ايام كذلك ، فاذا بأحد الزملاء يدخل على فى مكتبى وكانت علاقته ب « السكرتارية الفنية » بالمركز التى كان يرأسها الزميل الدكتور محسن عبد الحميد ، فى ذلك الحين ، علاقة وثيقة بترت بمرور الايام وصروف الازمان . فاذا بهذا الزميل الذى حمدت له ان « تكرم » وزارنى يقول لى ما مؤداه ان المدير « راجل طيب » ولو كان مديرا غيره وقيل له فى اجتماع عام ماقلته لكان قد أمر بنقلى خارج

القاهرة فورا . ولم ارد عليه فقد كان كلامه سخيفا كلام مراهق لا يرى اكثر من انفه ولا يمكن ان يدرك ماكنت اقصده . فأنا شخص قد وهبت نفسي للبحث العلمي الاجتماعي واذا ما اتيحت لى الفرصة فى مجال التدريس او فى مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية كما كنت افعل فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وفى جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق ، وذلك بقصد التغيير الى الافضل ، فعلت ذلك عن طيب خاطر .

وكان الموقف الآخر الذى ظهر هذا التملق وهذا النفاق واضحين فيه ، هو موقفى عندما رشح الدكتور خليفة لخوض انتخابات عام ١٩٦٤ ، وانا اذ اقول عندما رشح فأنا أقصد ذلك تماما ، وذلك لانه قد اعترض على عدد كبير من المرشحين ، وكانت اداة الاعتراض هى الاتحاد الاشتراكى . انني كنت غير موافق على خوض الدكتور خليفة معركة الانتخابات . ولكن رأيى شيء وما كان يراه الدكتور خليفة شيئا آخر . ولم اكن أملك لاسلطة ولا سلطانا بالطبع فى تغيير رأيه . ومن ثم فقد جند جميع أعضاء المركز العاملين العلميين وغير العلميين من اداريين وعمال عاديين لخوض معركة الانتخابات مع الدكتور خليفة كانت « الدائرة » التى رشح ليمثلها دائرة « قسم امبابة» وهى منطقة تجمع بين الريف والحضر أو مايشبه الحضر . ورسمت الخطط لكى يعمل فى ضوئها كل عامل من العاملين بالمركز . وقد كان العبء الاكبر فى العمل فى هذه المعركة واقعا على كتف العمال العاديين وبعض الاداريين وانا اذكر منهم على وجه التحديد الحاج قندور والاخ عمر مصطفى . وكان الاول باعتباره من ابناء البلد الاصلاء

حقا وباعتباره شخصا على وعى سياسى طيب يقـــود الجماعة التى وجهت الى القرى ، اما الاخ عمر فقد كان نصيبه ان اختنق صوته من الهتاف الذى لقنه . كـان هذا الهتاف انواعا ولكنها كانت كلها تهدف الى ابراز مآثر الدكتور خليفة اذا ما اسعد الاهالى « اصحاب الاصوات» الحظ بانتخابه وذلك باعطائه اصواتهم الانتخابية . وقد كان لى دور ايضا فى هذه المعركة فى الجزء الحضرى او مايشبه الحضرى ، وكان أصحاب السيارات من الزملاء لهم دور كذلك ومنهم كان الزميل احمد الالفى والزميل سمير الجنزورى . اما الزملاء رجال الشرطة فقد كانت ادوارهم عديدة وحاسمة . اصبح المركز فى خلال فترة معركة الانتخابات هذه وكأنه مركز خاص للمرشح الدكتور خليفة . لم يكن يؤدى دورا علميا واحدا فى خلال هـذه الفترة . وقد تمردت على نفسى وشعرت باننى باشتراكى مع الاخرين وكان اشتراكا محـــدودا قد ارتكبت خطأ بليغا . فذكرت ذلك لاحدى الزميلات فاذا بها تقول ماقلته لها سرا لسكرتيرة المدير او ربما للمدير نفسه لا ادرى . فاذا بالسكرتيرة تبلغنى فى اليوم التالى مبـــاشرة بان الدكتور خليفة يعفينى من الاشتراك فى المعركة اذا كانت هذه رغبتى . وانا قلت ماقلت للزميلة ولم يكن معنـا احد ، وبعد خمس عشرة سنة اعترفت لى بعد ان اجابت عن سؤالى عن هذه الواقعة وهى تبدى الاسف الشديد قائلة ان الحياة بالمركز قد علمتها الغث من الثمين ، وانها الان عندما سألتها غير ماكانت عندما أسررت لها برايى فى اشتراك جميع العاملين بالمركز فى معركة شخصـية لا تمت الى اهداف المركز العلمية ورسالته بصلة .

ومن الحوادث التى مرت بى بالمعهد ثم بالمركز ماحدث لقانون انشائه من تغيير . فقد تغير القانون دون ان يعرف احد مرتين . كان القانون الاول يقتدى بالكادر المالى لمجلس الدولة ، وكان قانونا عادلا حقا فهو كان يشترط الخبرة الحقة فى اجراء البحوث العلمية الاجتماعية وطول مدتها اكثر مما كان يشترط الحصول على درجة جامعية وكلنا يعلم عددا كبيرا من العلماء النابهين الذين لم يحصلوا على درجات علمية عليا كدرجة « الماجستير » او درجة « الدكتوراه » . ولكن ذلك القانون تغير وتغير كادره المالى واصبح يشترط أى هذا الكادر الحصول على درجات علمية . وكان الحصول على هذه الدرجات لا يتأتى عادة الا عن طريق احدى الجامعات المصرية. وكنا نطالب بالتنسيق بين المركز والجامعة ليس فقط بشأن منح الدرجات العلمية العليا ولكن أيضا بشأن تطوير برنامج التعليم فى العلوم الاجتماعية فى الجامعة لتتناسب مع حاجات البحوث العلمية الاجتماعية ، فضلا عن بعض الامور الاخرى ومنها تبادل الخبراء بشكل منظم بين الجامعة والمركز ، وذلك بانشاء نظام التفرغ للبحث العلمى لمدة محدودة كى يتاح للاستاذ الجامعى أن يتحرر من قيود التدريس بالجامعة ويكرس كل مجهوده للبحث العلمى الخلاق فى مشكلة من مشكلات البحث . وكذلك باتاحة الفرصة للباحثين العلميين بالمركز للتدريس بالجامعة على هدى ماوصلوا اليه من نتائج البحوث التى يقومون بها ، ومنها أيضا اعتراف الجامعة بالدبلومات او الدرجات العلمية التى يمنحها المركز لمدربيه . وقد كان تحقيق كل ذلك وغيره ضروريا بعد صدور قرار رئيس الجمهورية

العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وكذلك بقراره رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ ، حيث اعتبر الكادر المالى لمراكز البحوث مثله مثل الكادر المالى للجامعات . كنت فى ذلك الحين أشغل وظيفة « خبير » بالمركز وكـــان مربوطها اكبر من مربوط « المدرس الجـــامعى » وكنت احصل على مرتب يزيد على الحد الاعلى لمربوط المـدرس الجامعى . مع ملاحظة أنه بدأ تعيينى بالمعهد فى وظيفة « خبير مساعد » التى صارت « باحث أول » بعد تعديل القانون دون مساس بمربوط الدرجة . وكان هذا التعيين فى هذه الدرجة مجحفا حقا ولكنى قبلته للحاجة الملحــة فى ضوء الظروف التى كنت أواجهها عند التعيين . كان يجب ان أعين فى درجة « خبير » ليس فقط لاننى كنت الوحيد بين اعضاء المركز العاملين العلميين الذين كـانوا يعملون كل الوقت الحاصل على درجة الدكتوراه ، ولكن لانه كانت من ورائى أطول خبرة فى المجالات التطبيقية التى يعمل فيها المعهد ــ وعينت فى درجة « خبير » بعد مرور ثلاث سنوات فى الوقت الذى عندما حصل الدكتور خليفة على درجة الدكتوراه فى عام ١٩٥٩ صدر قـرار وزارى بتعيينه فى درجة « مستشار » وهى أعلى درجة فى الكادر المالى لقانون المركز المعدل وتعتبر فى الـكادر الجامعى درجة « أستاذ » ، أما درجة خبير فقد كانت تعتبر درجة « مدرس » . وكان من حظ الدكتور خليفة انه عندما حدث التفكير فى التنسيق بين كادرى مراكز البحوث والجامعة ، كانت قد مرت على تعيينه فى درجة مستشار مدة سنتين او تكاد ! ومن ثم سـعى الدكتـور خليفة سعيه الحثيث الى ارجاء أصدار قرارى التنسيق

حتى يستكمل المدة القانونية لكى يصبح بعد ذلك توا
استاذا جامعيا . اما انا فقد اصبحت « مدرسا جامعيا »
على ان ابقى اتقاضى مرتبى الذى كان اكبر من نهـاية
مربوط درجة المدرس الجامعى دون ما زيادة او نقصان
حتى تتم ترقيتى الى درجة « خبير اول » اى « استاذ
مساعد جامعى » . وحدثت هذه الترقية فعلا بعد مرور
تسع سنوات من حصولى على درجة الدكتوراه ، فى
الوقت الذى كانت قد مرت على حصول الدكتور خليفة
اقصد الاستاذ الدكتور احمد محمد خليفة سنتان على
حصوله على هذه الدرجة . وكان تأثير ذلك وبسبب عدم
وجود درجات مالية أصـبحت ترقيتى الى درجـــة
« مستشار » أى « استاذ جامعى » بعد سبع سنوات
من حصولى على درجة خبير اول . اى اننى حصـلت
على درجة « مستشار » بعد مرور ستة عشر عاما على
حصولى على درجة الدكتوراه .

ولعل من واجبى ان اذكر اقتراح المدير عندما كنــا
لا نزال نعمل بالمعهد القومى للبحوث الجنائية . كـان
الاقتراح فى احد اجتماعات لجنة كبار المسئولين عن المعهد
فى ذلك الحين . وكانوا كما ذكرت من قبل الدكتـور
الساعاتى والقائمقام يسن الرفاعى والبكباشى محمـود
السباعى وكاتب هذه السطور . كان الباحثون العلميون
العاملون بالمعهد يقولون عنها « لجنة الخمسة » احيانا .
وعندما حضر « منديس » الاسترالى بلجنته لكى يفاوض
الرئيس جمال عبد الناصر ، تمويها بشأن موضوع تأمي
قناة السويس ، سماها الباحثون « لجنة منديس » مداعبة
منهم اكثر منها سخرية . وكان ذلك فى غضون شـهر

اكتوبر عام ١٩٥٦ . وكان المدير يرأس هذه اللجنة
وكان في كل مرة يسعدني بما يبدي من آراء او اقتراحات
في معظم الاحيان . وكان اقتراح اصدار مجلة جنائية
عن المعهد من هذه الاقتراحات وذكر الموضوع وتركه لكل
واحد من الحاضرين للتفكير فيه . وما لبثنا ان سمعنا
ان وزارة الداخلية بعد فترة قد اصدرت عنها مجلة
« الامن العام » ، وقد طلب مني ان اكتب مقالا في
العدد الاول الذي صدر في شهر يناير عام ١٩٥٨ ، ومن
الصدف الحسنة انني كتبت مقالا اخر في العدد رقم
مائة الذي صدر في شهر يناير عام ١٩٨٣ . وكنت انشر
المقالات كلما كان يطلب مني ذلك حتى جاء يوم أصدر
فيه المدير « فرمانا » بعدم التعاون مع مجلة الامن
العام . لقد تغيرت الظروف واصبحت غير الظروف
وسبحان مغير الاحوال . فصدور هذا الفرمان كان وقعه
سيئا ليس في نفسي فحسب بل في نفس كل من كان
يسهم من الزميلات والزملاء في كتابة مقالات لهذه
المجلة . والملاحظ ان الفرمان المشار اليه لم يكن ليصدر
ابدا قبل صدوره . فالزمن عند الدكتور خليفة كفيل
باصلاح الاخطاء ورد اية صفعة صفعات . ولكن الاهم
عندي « المجلة الجنائية القومية » عندما أصدرها المعهد
في شهر مارس عام ١٩٥٨ واستمر المركز يصدرها حتى
كتابة هذه السطور . كان صدور هذه المجلة فرصة
ذهبية لرئيس التحرير اقصد المدير الذي كان يفعل كل
مايريد ويرغب . كانت وسيلة من وسائل جذب أصحاب
السلطة من العلماء او غيرهم في ذلك الحين . وكانت
وسيلة للوقوف امام الطموح العلمي الشريف الذي يصدر

عن أى عضو من الاعضاء العاملين العلميين النابهين . كان يكتب احدهم دراسة علمية قيمة فيبتلعها الاهمال لان الذى كتبها مازال حديث السن . ولعله ان صبر سنوات ان تفسح له المجلة صدرها . وكنت أقف فى سبيل هذا العنت بالمرصاد . فالعبرة عندى كانت ولاتزال بقيمة الدراسة العلمية وليس بكبر سن كاتبها أو صغره . وكنت ارى ان الباحث الذى يثبت جدارته فى الكتابة العلمية أولى بالتشجيع والترحيب من غيره الذين يشغلون مناصب عالية أعلى . وقد آليت على نفسى أن لا اطلب من رئاسة التحرير فى المجلة الجنائية القومية ومن بعدها « المجلة الاجتماعية القومية » التى صدرت فى شهر يناير عام ١٩٦٢ نشر اية دراسة لى . فاذا ماطلبت رئاسة التحرير لاى منهما منى هذه الدراسة قدمتها . وا اذكر ان الدكتور خليفة ، وكان يستعد لنشر العدد الثانى من المجلد الاول من المجلة الجنائية القومية ، جاء الى مكتبى ومعه كتاب قام بتأليفه « الدكتور زكريا أبراهيم » ، وكان هذا الكتاب او الكتيب عبارة عن مقالات عن الجريمة والمجرمين . وتساءل الدكتور خليفة عما اذا كنت قرأت هذا الكتاب ، ولم اكن قد قرأته او اعرف عنه شيئا ، ثم طلب منى قراءته وكتابة دراسة نقدية عنه وصفها بأن تكون دراسة أملؤها « بالمسامير » « وكان هذا تعبيره » حتى اذا ماسار عليها تدمى قدميه . ولم انصت الى هذا الطلب ابدا ، وقرأت الكتاب مرة ومرة ومرة ووجدت انه مملوء بالاخطاء التى تدل على أن من كتب مضمونه غير متخصص فى علم الجريمة . كان ذلك الكتاب او الكتيب عبارة عن مقالات الصق بعضها ببعض . وكان مضمونها

لا يأتى بجديد فضلا عما به من هفوات . وكتبت الدراسة النقدية فى ثمانى صفحات من « قطع الفولسكاب » وقدمتها الى رئيس التحرير الذى بعد ان قرأها طلب اختصارها او الاذن باختصارها لكى تكون فى ثلاث صفحات فقط . وفضلت ان اقوم باختصار الدراسة بنفسى عندما لم يقتنع بغير ذلك . فالدراسة كانت دراسة موضوعية بمعنى الكلمة وكنت قد اعتبرتها دون ماغرور نموذجا كنت أرجو ان يحتذى ، وقمت بعملية اختصار الدراسة وعانيت من ذلك عناء كبيرا كان رئيس التحرير يهدف الى تحقيقه مافى ذلك من شك .

واننى اذكر انه عندما اهتم المعهد فى بدء حياته بتدريب باحثيه العلميين الجدد ، اختارت ادارة المركز أساتذة من خارج المعهد ، بل اهتمت بندب احد الاساتذة من « النمسا » هو « رولاند جرا سبرجر » ثم احد الاساتذة من « ايطاليا » هو « بنينو ديتيليو » ، واذا كان الاول يعرف اللغة الانجليزية وكانت وحتى الان اللغة السائدة بين العاملين العلميين القدامى والجدد ، فان الثانى كان يحاضر باللغة الفرنسية التى لايعرفها عادة من هؤلاء العاملين الا القليل . وقد بح صوتى لدعوة « البروفسور البرت موريس » أستاذى بجامعة بوستن ليكون ايضا استاذا زائرا فلم يكن لهذا الصوت صدى . وكان اول المحاضرين . وكان ألوحيد من داخل المركز ، مدير المركز . كانت محاضرته والحق يقال قيمة وان كان الجميع كان يعرف الكثير عن مضمونها . وانا أقول ذلك لاننى وجميع العاملين العلميين بالمركز كانوا قد تشرفوا بالحضور لسماعها . وقد دعتنى أدارة المركز لاكون

المترجم للإستاذ الزائر من النمسا . وانني اذكر له انني عرفت منه امورا لا بأس بها عن الجرائم العادية وبعض عواملها فى المجتمع النمسوى وبخاصة « جرائم المحارم » اقصد الجرائم الجنسية التى ترتكب بين المحارم وبخاصة بين الاب الذى يكون عادة فى سن الخمسين وابنته التى تكون عادة فى سن الثامنة عشرة فى غيبة امها التى تكون عادة منهمكة فى جمع المحصول فى فصل الصيف ليلا تاركة وراءها المنزل ، بلا رقيب ، يعربد الشيطان فيه ماشاء له أن يعربد ويوسوس فى صدر كل من الاب والابنة ماشاء له ان يوسوس . واعاد فى محاضراته ، الكثير لي كنت اعرفه عن علم الجريمة وبخاصة ماتعلق بالجرائم غير المنظورة وغيرها . اما ديتيليو الاستاذ الايطالى الزائر فقد كانت لى معه محادثات وكان الزميل محمد خيرى يترجم اسئلتى من اللغة العربية الى اللغة الفرنسية التى كان يتقنها « الموجهة للاستاذ الزائر » كما كان ينقل الاجابات عنها . وكان اختلافنا كبيرا . كان الاستاذ الزائر يرى ان الوراثة تلعب دورها الاكبر فى ارتكاب الجرائم وكنت أرى أن العوامل الثقافية الاجتماعية والاقتصادية تؤدى الى ارتكاب الجرائم وكنت لا ارى وجود عوامل اكبر او عوامل اصغر . وكنت أيضا لا أغمط دور الوراثة حقها فيما يتعلق بلون البشرة والعينين وشكل الشعر .. الخ أقصد الوراثة التكوينية فالزنوج فى أمريكا للون بشرتهم هم مواطنون من الدرجة الثانية ويعاملون فى المجتمع الامريكى اسوأ معاملة ، ومن ثم تنتشر فيهم البطالة وتنهش فيهم الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية السيئة نهشا . كنت ارى ان

عوامل ارتكاب الجرائم عوامل دينامية . ومن ثم فالطفل في ضوء هذه الظروف السيئة قد لايجد القنوات الصحية السوية التي تيسر له الذكاء الصحي السوى أو التي تبعده عن الامراض الجسمية والنفسية والعقلية . ولكن ديتيليو كان يرى ان كل انسان في ضوء طبيعته لديه استعداد لارتكاب الجريمة . وكنت اضرب له المثل بالورق الذى كان امامى فأقول اذا سلمنا جدلا بان هـــذا الورق في ضوء طبيعته لديه استعداد لكي يحترق فانه لن يحترق الا اذا وجد الاكسجين الكافى في الحجرة ودرجة مـــن الرطوبة معينة فضلا عن يد تشعل ثقابا ثم تقربه مـــن الورق فيشتعل ، اى ان عدم وجود كل هذه العوامـــل وغيرها مما لا اعرفه لا يمكن الورق الذى امامى من ان يحترق ، ووجود هذه العوامل كلها دون تفضيل اهمية عامل على آخر ، اى وجودها في حالة دينامية . نتـــوقع حدوث حريق الورق . ولكن ديتيليو لم يقتنع بآرائى ، وبآرائه لم اقتنع انا ايضا . واتضح لى ان ادارة المركـــز اذ تقاعست عن احضار البروفسور موريس اســـــتاذا زائرا ، وان تكليفي لكي اكون مجرد مترجم لاســـتاذ نمسوى زائر ، وانها لم تطلب منى القـــاء محاضرة فى الموضوع الذى وهبت حياتى له منذ عشرين عاما حتى ذلك الوقت ، وانها على العكس طلبت منى ومن زملائى وزميلاتى الذين لم يتخرجوا في كليات حقوق حضـــور محاضرات في قانون العقوبات ــ كل ذلك كان مقصودا ومحاولة للتقليل من شأنى . وانى للادارة ان تفعل ذلك . لقد فشلت في تحقيق هذا المأرب فشلا ذريعا . فقـــد رحبت بحضور المحاضرات فى قانون العقوبات التى كان

يلقيها « المستشار محمد ابراهيم اسماعيل » وكنت اجلس جنبا الى جنب مع زميلاتى وزملائى ونستمع لهذا الرجل العالم . فأنا للعلم مهما كان مصدره خادما ولدعوته ملبيا ولن يضيرنى ان اتعلم من المهد الى اللحد . وقد فعلت ذلك ولا ازال حتى كتابة هذه السطور .

وكان من حظ بعض الزملاء السفر الى الخارج . سافروا على « منح » لمدة ستة شهور أو لمدة سنة . واننى اذكر من هؤلاء الزملاء الزميل محمد عزت حجازى الذى سافر الى الولايات المتحدة فى غضون شهر يوليو عام ١٩٦٢ . كان من حظه ان يسافر على منحة قصيرة المدى ولكنه جددها بجده واجتهاده لكى يحصل على درجة الدكتوراه . وفعلا نجح فى الحصول على موافقة المسئولين على « اجازة دراسية للحصول على مؤهل » الامر الذى يسر لزوجته الزميلة « يلدز » أمينة المكتبة لكى ترافقه . انه سافر فى خلال شهر يوليو عام ١٩٦٢ . وعندما حان الحين سارعت الزميلة الى الحصول على الموافقة على مرافقته . كان ذلك فى خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٤ . واننى اذكر اننى سعدت بهذا الخبر سعادة كبيرة ، ولكن ادارة المركز وقفت لها بالمرصاد فقد استعدت الزميلة ورتبت أمتعتها فى الحقائب وانتظرت وانتظرت ، ولم تكن تعرف لهذا الانتظار سببا واحدا كنت اسألها متى يتحدد موعد السفر فكانت عيناها تسح بالدموع المنهمرة وتبدى عجزها عن الرد . فهى لا تعرف لان الادارة لم تصرح بعد . وكم عانيت من أجلها فبعد ان كانت الابواب امامها مفتوحة على مصراعيها كادت او خيل اليها والى أنها ستغلق . ان الانسان منا كبشر من حق

مجتمعه عليه أن ييسر له تكوين الاسرة السوية . والمركز اذ يمثل هذا المجتمع فى ضوء نتائج بحوثه العديدة يؤكد ذلك علميا ، فلماذا تقف الادارة هذا الموقف ياترى أهكذا كنت اتساءل وكنت اعرف الاجابة عن هذا التساؤل ولم اكن وحدى يعرف هذه الاجابة بل كان كل الزميلات والزملاء يعرفون . فالعام كان عام ١٩٦٤ اى العام الذى كانت ترتفع فيه هامات الادارة فى شخص الدكتور خليفة رويدا رويدا الى ماكان يصبو اليه : عضوية مجلس الامة ثم الوزارة ثم .. ثم .. ولكن ماطار طير وارتفع الا كما طار وقع . وبعد ان ذرفت الزميلة يلدز الدموع الكافية وافقت الادارة على السفر . وعاد الزميل محمد عزت حجازى حاصلا على درجة الدكتوراه وعادت الزميلة يلدز تحمل معه الخبرات الرفيعة . وقد تركا من ورائهما الذكرى العطرة فى محيط الاساتذة والطالبات والطلبة والاصدقاء وكسبت مصرنا الخالدة من وراء ذلك الكثير الكثير ، وكسب العلم الاجتماعى فى ضوء البحوث والدراسات التى ضمتها الكتب او المجلات العلمية الاجنبية والمحلية مايتوج صاحبها الزميل محمد عزت حجازى بالعزة والفخار . واننى اذ اومن بأنه لاشىء مطلق اذكر ان للدكتور خليفة ايادى بيضاء على العديدين . فالمعهد القومى للبحوث الجنائية الذى تطور واصبح المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كان كل منهما مسرح حياته . فكان يعطى من يشاء ويمنع العطاء عمن يشاء . كنت أكد واعمل فى ضوء أهدافى ومبادئى من أجل رفعة مكانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى حدود طاقاتى المحدودة ، فأجد المكافاة المادية الشهرية

« التشحيم » اقل من المكافآت التى يحصل عليها غيرى من الزميلات والزملاء الذين يعملون تحت اشرافى فأهز الكتفين ولا ابالى . وعندما دخلت المستشفى لاجراء احدى العمليات الجراحية وجدتنى « امنح » مالا لم اكن اتوقعه جاءنى به الزميل « صبحى حبيب » وكنت راقدا على سريرى . وعندما اضطررت الى طلب أجـازة مرضـية بعد اجراء العملية لم ير المدير حكمة فى هذا الطلب . ومنحنى الاجازة المطلوبة دون ان اقوم باجراءات طلبها . كان شهما مافى ذلك من شك . هذا مارأيت فى ذلك الحين ، ولكن بعض الزميلات والزملاء كانوا يرون وجهة نظر اخرى .

وقد كانت كتبى ومذكراتى وحتى رسالة الماجستير والدكتوراه تحت أمر الزميلات والزملاء . واننى اذكـر ان الزميلة « صفية قاسم » قد طلبت منى نسخة مـن رسالة الماجستير فأحضرتها اليها فى اليوم التالى . ومرت الايام ولم أتذكر هذه الواقعة الا بعد شهور ، وعندما طلبتها منها قالت وقسمات وجهها تتحلى ببراءة الاطفال انهـا أعطتها للزميلة « ليلى تكلا » التى كانت فى ذلك الحين فى الولايات المتحدة ! لقد كانت الزميلة صفية أذكى من احدهم الذى صاح فى وجهى عندما طالبته بارجاع كتابى « حقائق من الارقام طبعة ١٩٥٤ » تأليف « م . ج . موروني » ، قائلا انه رده الى ، ولا يعلم حقيقة ذلك الا الله جل وعلا . وقد سعدت بشراء نسخة من هذا الكتاب القيم عندما سافرت الى لندن عام ١٩٦٩ . وقد ذكـرت ماحدث بينى وبين الزميلة صفية للدكتور المدير وكانت دهشتى كبيرة جدا عندما وجدته يقهقه ضاحكا شامتـا

ساخرا فى آن واحد . كان من حسن حظى ان لدى نسخة اخرى من الرسالة ، وكان من سوء حظ الزميلة صفية « التى هاجرت الى الولايات المتحدة واصبحت مواطنة أميريكية » ان كذبتها الزميلة ليلى تكلا . ومع ذلك فهى أى الزميلة صفية مازالت تصر على اعطاء نسخة رسالة الماجستير الى الزميلة ليلى كلما زارت القاهرة واقابلها سائلا عن هذه النسخة . وكانت قهقهة الدكتور المدير الشامتة الساخرة صدمة لى ، فانا ادعو الى تثبيت مبادىء « آداب » مهنة البحث العلمى الاجتماعى وممارستها ، وكلنا يجب أن ندعو الى ذلك ويجب ان يكون على رأس القائمة المسئول الاول عن المركز . وكان من اثر هذه الصدمة اننى لم اذكر لهذا المسئول شيئا عما فعله بعض الزملاء والزميلات فى الكتب والتقارير العلمية التى أقرضتها اليهم أو اخذوها من وراء ظهرى وبخاصة تقارير الاجتماعات الدولية التى حضرتها فى مدينة « كوبنهاجن » وفى مدينة « استوكهلم » عام ١٩٦٥ . اخذت هذه التقارير من العامل المسئول عن نظافة حجرتى بالمركز نظير دراهم معدودة ، وتجاسر الزميل الذى فعل ذلك بالقول بأنه لم يفعل محتميا وراء ان العامل المذكور لم يكن موجودا بالمركز حيث كان يقضى مدة التجنيد لمدة ثلاث سنوات . اما الزميل الذى أخذ منى « دستور يوغسلافيا » باللغة الانجليزية الذى اشتريته فى خلال وجودى فى مدينة « بلجراد » فى خلال الفترة من شهر نوفمبر عام ١٩٦٣ — الى شهر فبراير عام ١٩٦٤ — فهو لم يرده حتى كتابة هذه

السطور اى بعد مرور ٩ عاما ولعل ضميره ان يستيقظ ويرده الى .

واذا كان عنوان هذا الفصل هو : « ظواهر ومواقف وعلاقات اجتماعية جديدة » فان مضمونه لن ينفد اذا انا سجلت هذه الظواهر والمواقف والعلاقات الاجتماعية الجديدة . وانا اذا تركت للقلم العنان لملأت مئات الصفحات التى تعكس مضمونا هو بدوره كان يعكس الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تسود مجتمعنا منذ ان بدأت مهنة « البحث العلمى الاجتماعى الجنائى » فيه حتى يوم ١٥ من شهر اكتوبر عام ١٩٧٠ « يوم ولاية الرئيس أنور السادات» . كانت ظاهرة « اللامعيارية » سائدة فى ذلك المجتمع فى خلال هذه الفترة . وكان الاعضاء العاملون العلميون وغيرهم فى المعهد القومى للبحوث الجنائية ثم فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد ذلك يواجهون العواصف التى خلقت هذه الظاهرة . ومات الرئيس جمال عبد الناصر وبدأ عهد جديد بولاية أنور السادات . واصبح الاخير فى يوم وليلة ملء السمع والبصر ولكن ادارة المركز فى شخص رئيس مجلس ادارتها « الوزير السابق » لم يجد الاهتمام الكافي بشخصه الكريم . فرأى ان يوطد مراكزه ليس فى المركز فحسب بل أيضا فى الهيئات الدولية ، ان طاقات هذا الرجل كما راى بحق أو بغير حق أكبر بكثير من أن تستنفد فى المركز ، أى ان تستنفد فى توطيد دعائمه اى توطيد دعائم مهنة البحث العلمى الاجتماعى الجنائى فى مصر . لقد كان وزيرا يوما ما ، وكان المركز كما كان يقول وهو وزير

مجرد « مطبخ للوزارة » . انه لم يكن يرى المجتمع المصرى القديم قدم الدهر المستمر استمرار الحياة لا عن عجز منه ولكن لانه كان لايريد ان يراه ، انه كان يريد ان يرى أمورا اخرى . وقد رأى عندما لم يكن من نصيبه ان يكون احد الوزراء بعد ان توطدت دعائم كرسى رئاسة الجمهورية للرئيس السادات فى يوم ١٥ من شهر مايو عام ١٩٧١ ، أن يقبع فى مكانه مترقبا . ومن ثم وجد فى الوقت متسعا لكى يسعى سعيه الاكيد لينشىء « المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعيـــة » . ويعتبر هذا المركز هيئة تشرف عليه « منظمةاليونسكو » اى هيئة دولية كادرها المالى كادر دولى ! واصبح هـذا المركز مستقلا عن مركز « الحكومة المصرية » وان افاد منه ومن بعض اعضائه العلميين العاملين وبعض الاعضاء العلميين من خارجه . احتل المركز الجديد دورا من أدوار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هـــو الدور الرابع ، وقد بنى خصيصا واثث اثاثا فاخرا واصـبحت له ذاتية خاصة وان لم تكن له مكانة خاصة . كـــان المركز الجديد ولايزال قناة دعاية ذاتية للمسئول عنه . ومن ذلك رأينا نحن العاملين العلميين فى المركز القـديم فى يوم ٢٤ من شهر ديسمبر عام ١٩٧٨ عجبا . كـان يوم الافتتاح الرسمى دعت ادارة المركز الجديد كبـار المسئولين من نواب مجلس الوزراء والوزراء وغـــيرهم وعيرهم . وصكت « ميدالية ذهبية » وعدد محـدود من « الميداليات الفضية » لتوزع على الحاضرين من المدعوين ولم تدع الادارة احدا من العاملين العلميين فى المركـز القديم ، بل لقد ابلغ الجميع وكنت منهم أن لا يبرحوا

مكاتبهم لاى سبب من الاسباب ، ونبه عليهم ان اغلاق أبواب هذه المكاتب وهم فى داخلها يكون افضل . وبدأت حفلة الافتتاح ، ودوت « زغاريد » بعض السيدات اللائى يعملن فى الاعمال الادارية فى المركز القديم ، وعندما سمعت هذه الزغاريد علمت أنها دوت لان حفلة الافتتاح للمركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية لم تكن تحت أشراف المسئول عن هيئة اليونسكو الدولية بل كانت تحت اشراف « السيدة جيهان السادات » . وفى سبيل المآرب الشخصية الفانية تستباح قداسة العلم ويهال عليها تراب نعال الجاهلات . وكان حضور السيدة جيهان فى هذه المناسبة وسيلة لكى تتقرب ادارة المركز الجديد الى قمة السلطة والهيلمان فى مصر فى ذلك الحين . اكثر من سبع سنوات مرت والادارة فى شخص مديرها تترقب الفرصة تلو الفرصة ، واذا ماحانت هذه الفرصة انتهزتها . ولكن كما يقول القول المأثور :

« انت تريد وانا اريد والله يفعل مايريد »

اغتيل الرئيس السادات فى يوم ٦ من شهر اكتوبر عام ١٩٨١ عندما حانت الثمرة لكى تقتطف بعد أن عين الدكتور خليفة بحكم مركزه فى مجلس « خبراء رئيس الجمهورية » برئاسة المهندس / سيد مرعى . ولكن الطاقة التى لم تتبدد فى الافادة من الفرص التى تقرب الى قمة السلطة والهيلمان فى مصر مازالت حامية الوطيس تدبر من اجل الوصول . فاذا كانت الظروف لم تكن مواتية فى المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية أو فى مجلس خبراء رئيس الجمهورية

فان مرور خمسة وعشرين عاما على انشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية آت فى خلال شهر مارس عام ١٩٨٢ . ولتكن فرصة هذا « اليوبيل الفضى » احدى الفرص من اجل بلوغ المراد ولعلها أن تكون فرصـــــة مؤاتية . واقيم الاحتفال فى خلال ايام ٧ ــ ١٠ مــن شهر مارس عام ١٩٨٢ وحضر المسئولون من كبار رجال الدولة وغيرهم ، ووزعت الاوسمة التى سـلمتها الدكتورة آمال عثمان « بنت المركز » بالنيابة عن رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك . فتسلم الدكتور خليفة « وسام الجمهورية من الدرجة الاولى » وتسلمت « وسام الجمهورية من الدرجة الثانية » وتسلم كل من الزميــل الدكتور زكريا الدروى والزميل الدكتور عمـــــاد الدين سلطان وسام « العلوم والفنون من الدرجـة الاولى » .

وفى خلال أيام الاحتفال باليوبيل الفضى وفى يوم ٨ من شهر مارس على وجه التحديد اقيمت ندوة دعي اليها ٢١ شخصا اعتبرتهم ادارة المركز قمما فى حيـاة مصر الثقافية . وهى ندوة كما جاء فى خطاب الدعوة محدودة لنخبة من المفكرين تعقد ليوم واحد فى موضـــوع جـــدير بهذه الصفوة المحبة لمصر هو « دور الفكر فى مصـــر المعاصرة » . وقد لبى الدعوة من السادة المدعوين ١٢ شخصا فقط كان من بينهم الدكتور أحمـــد خليفـة والاستاذ الكبير توفيق الحكيم والمهنـدس حسن فتحى والدكتور حسين فوزى والفنان الكبير صــلاح طـاهر والمستشار طارق البشرى والزميل على حســـن فهمى والزميل الدكتور محمد خيرى والدكتور محمـــد شكرى

عياد والدكتورة نعمات فؤاد والاستاذ الكبير يحيى حقى وكاتب هذه السطور .

وقد سجل كل مادار فى الندوة على شريط « فيديو » وكان كل مادار فى هذه الندوة عبارة عن آراء وأفكار ووجهات نظر تدور كلها حول مصرنا الخالدة ومصيرها . وكان مكان انعقاد الندوة مكتب الاستاذ الكبير توفيق الحكيم بدار جريدة الاهرام . وعندما أناب الدكتور خليفة نفسه لكى يقدم لسيادة رئيس الجمهورية الشكر والامتنان باسمه واسم من حصل على أوسمة من أعضاء المركز « القديم » ، طرح لسيادته موضوع عقد مؤتمر يتحدث فيه المتخصصون فى موضوع مصير مصرنا الخالدة ، واخذ اسم « مؤتمر مصر الغد » وسرعان مانشر خبر هذا المؤتمر وذاع فى جميع البقاع . واصبح المركز يستقبل الصحفيين ورجال الاعلام الاخرين وغير هؤلاء من رجال الفكر والسياسة على اختلاف مشاربهم وآرائهم . كان يستقبلهم بالضرورة الدكتور خليفة ومعه حصيلة طيبة من الاراء ومن الافكار ومن وجهات النظر التى سجلت على شريط الفيديو فى ندوة جريدة الاهرام المشار اليها ، والتى كان من المتوقع أن تتكرر مع تغيير الاشخاص المدعوين او بعضهم والاستبدال بهم آخرون . ولكن هذه الندوة لم تتكرر وربما أنها لن تتكرر . والمعلوم لدى المقربين للدكتور خليفة والذين مارسوا معاملته انه عودهم على انه يستطيع عن وعى ولباقة أن يعى مايقوله هو نفسه أو يقوله غيره من آراء ومن أفكار ومن وجهات نظر ولعله ان يكون أقدر الجميع على عرض هذه الاراء والافكار ووجهات النظر ، وأن يكون أقدر أيضا على كسب

انصات السامع اليها وثقته . ولكن لم يتركه الاخـرون
من الذين لا يرون سبيله الى تحقيق الاهداف او من
الذين ينافسونه وربما يحقدون عليه . كانوا من المسئولين
الكبار فبدأ الصراع العنيف حتى قتل مشروع اقامة
« مؤتمر مصر الغد » غيلة وغدرا . وكان الرجل يقول
لاصفيائه او الذين كان يتوهم انهم له أصـــفياء مبررا
تصرفاته .

« انه يخوض الوحل ليبنى الجسور »

وكان يترك لمن يستمع لهذا القول تفسير معنى «ألوحل»
ومعنى « بناء الجسور » ثم تراه يقول لهؤلاء الاصفياء ،
والقدر يقهقه ملء شدقيه .

« ادعوا لى ان مايدونيش وظيفة تنفيذية »

- ٤ -
رب ضارة نافعة

منذ ان بلغت سن الثامنة والعشرين قد اتيحت لى الفرصة لكى اقوم بعملية التدريس . كنا فى عام ١٩٤١ عندما عهدت الى عميدة مدرسة الخدمة الاجتماعيـــة بالقاهرة لاقوم بالقاء بعض المحاضرات على طالبات المدرسة وطلبتها فى ضوء خبراتى الاكاديمية والعملية منـــذ ان عملت كاخصائى اجتماعى محترف فى خلال شهر مايو عام ١٩٣٩ . وكنت فى خلال هذه الفترة اكتب المقالات التى كانت تنشر على صفحات الجرائد فى ذلك الحين . وقد اشتركت فى مسابقة فى عام ١٩٤٢ والتى أعدتها « جمعية الاصلاح الاجتماعى » الذى كان يراسها « محمد العشماوى باشا » عن موضوع اجتماعى وفزت بالجائزة الاولى فى هذه المسابقة . وكانت سعادتى ، كما اذكـر الان ، لا تقدر عندما استلمت « شيك الجائزة » ، وكنت اكثر سعادة عندما نشر موضوع الدراسة عن الموضوع الاجتماعى الذى اشتركت فيه فى المسابقة فى « مجلة جمعية الاصلاح الاجتماعى » . واننى اذكر ان مضمون هذا الموضوع كان يتعلق بموضوع معاملة الاحـــداث الجانحين . وكنت أسميهم فى ذلك الوقت بـ «الاحداث المحرومين » . وحتى بعد ان سافرت الى المملكة المتحدة فى عام ١٩٤٨ لادرس نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم ،

وحتى بعـد أن سافرت الى المملكة المتحدة فى عام ١٩٤٨
اكتفيت بأن اكتب المقالات وان اعد المحاضرات واعـــد
التقارير العلمية الدورية ، ولم يكن يدور بخلدى ان اتجاسر
وأؤلف الكتب ! كنت أهاب القيام بتاليف كتـــاب فى
الموضوع الذى تخصصت فيه كانت حصيلتى عنـــه
الاكاديمية العملية حصيلة كافية . كنت أقول لزميـلاتى
وزملائى الذين كانوا يلحون على بتاليف الكتب ، اننى لن
أفعل ذلك الا بعد أن أبلغ سن الاربعين حتى اشعر ببلوغ
سن الرشد الفكرى فتكون لدى القدرة على العطـاء ،
ويكفينى ان اتدرب على الكتابة العلمية فيما انا شـــاغل
نفسى فيه اى كتابة المقالات واعداد المحاضرات واعداد
التقارير العلمية الدورية . وحتى عندما اشرفت على
« بحث حالة موارد المياه وطرق صرفها فى حى بولاق »
وقمت على مسئوليتى بكتابة تقريره النهائى الذى نشر فى
شهر يناير عام ١٩٥١ ، وكان قد عاوننى على القيام به
الزميل « ميشيل وهبه » والزميل « عبد العزيز راشد »
ـ فاننى لم اكن مستريحا ليكون هذا البحث « القيم »
مؤلفا ينسب الى وحدى . لقد كان البحث تحت رعاية
جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق . وكان الهدف
من اجرائه ان ندق « جرس الخطر » حتى يلتفت اولو
الامر المسئولون فى ذلك الحين الى ماوصلت اليه الظروف
الثقافية الاجتماعية والاقتصادية بأحد أحيـاء القاهرة ،
اعنى حى بولاق من سوء وانهيار . كنا فى ذلك الحين
نعمل ماكانت ، ولا تزال ، تفعله « الجمعية الفابية »
« ١٨٨٣ » التى كانت ترى أن تتنازل الطبقة المتسلطة وان
لا تثور الطبقة المقهورة . تماما كما يدعو البعـــض فى

الوقت الحاضر من ابناء مصرنا الخالدة نفس الدعـــوة ونحن فى عام ١٩٨٣ . اى انهم يدعون نفس الدعوة بعد مائة عام وكان الحياة قد توقفت والظروف الثقـافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المحليـة والعالمية هى نفس الظروف ! كانت دعوتنا هذه منذ أكثر من ثلاثين عاما قد اجهضتها الحوادث الجسام التى مرت بها مصرنا الخالدة . كنا قد يئسنا أو كدنا ان نيأس من القادة المصريين فى ذلك الحين على اختلاف مشاربهم . وكنا نرجو أن نعمل عملا صالحا من أجل مصر أى كنا نحاول التغيير الى الافضل ، وبدأنا العمل فى ميـدان مهنة البحث العلمى الاجتماعى كهواة . وضحكنا وكأننا نرثى انفسنا عندما لم نجد لصرختنا العلمية صدى فى نفوس احد . ووضع « بحث حالة موارد المياه وطـرق صرفها فى حى بولاق » على « رف النسيان » . ولـكن الحياة تسير بل تتدفق . واذا كان الناس فى مصرنا فى فترة من فترات حياتها كما يقول « سعد مكاوى »يسيرون نياما ، فانهم لن يستمروا كذلك أبد الدهر . والتاريخ شاهد على مااقول . أى أن الافكار لايمكن أن تموت . فالافكار الواعدة قد تتوارى حينا فاذا ماوجدت الظروف المواتية تشع أنوارها ساطعة مرة اخرى وتخرج الى حيز الوجود . كنت فى ضوء خبراتى التى عشتها أقول ذلك لنفسى . وكنت أؤكد معانيه كلما صدمتنى ادارة المركز نفسيا بالقول أو بالفعل أو بالاشارة اذ أرى كل ما كنت أحلم به لمهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصـر مـن ازدهار ينهار أو يكاد . وذلك باستغلالها استغلالا ذاتيا . وقد شاركنى بعض الزملاء فى الوصول الى هذه النتيجة

المدمرة . بل سبقني البعض فاهتم بدراساته وبحـوثه الشخصية واختيار المجال العملي الذي يجد فيـه نفسه تنمو وتزدهر . وعلى الرغم من الالم الشديد الذى أثر على صحتي واصابني بالمرض تلو المرض فانني لم اياس . كنت اقول لنفسي بصوت مسموع احيانا او بصوت خافت احيانا اخرى :

« رب ضارة نافعة »

وعندما بلغ السيل الزبى كانت سنى قد قاربت على الخمسين ، فأعددت خطة للبحوث والدراسـات التي ازمعت القيام بها وحدى . قمت في أثناء دراسـتي بجامعة بوستن باعداد بحث الماجستير فى عام ١٩٥٤ ثم بحث الدكتوراه في عام ١٩٥٦ . ثم عندما التحقـت بالمعهد القومي للبحوث الجنائية الذى أصبح المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهبت حياتي لمهنـة البحث العلمي والاجتماعي الوليدة . كنت وزميـلاتي وزملائي نقوم باجراء البحوث والدراسات التي تطلبها منا الادارة ، وكنا ننشر البحوث والدراسـات التي تحتاجها كل من المجلة الجنائية القومية والمجلة الاجتماعية القومية . وعلى الرغم من كل الظروف فان حياتي لمهنة البحث العلمي الاجتماعي مازالت موهوبة لهذه المهنة . ولكن التفكير في القيام ببحوث ودراسات وحدى كان في فترة من فترات حياتي العملية يعتبر خيانة . ولكن ادارة المركز قد خانتني المرة تلو المرة أقصد قد خانت مهنـة البحث العلمي الاجتماعي المرة تلو المرة . وكانت المبررات لهذه الخيانة لا منطق فيها يستسيغه فكر انساني رشيد كان اهم هذه المبررات ان مهنة البحث العلمي الاجتماعي

لكى تمتد جذورها فى ارض واقع المجتمع المصرى ، فان قليلا من المرونة يصبح أمرا ضروريا . واذا قيـــل ان المسألة الجوهرية هى وجود علم او لا علم ، قيل نحـــن فى بلد نامى وكيف السبيل الى ان ننهض نهضة البلاد المتقدمة . واذا قيل ان تعديل قانون المركز كان يجب ان يكون من أجل ان تكون القرارات القومية فى ضوء نتائج بحوثه ، كنا نرى ان تعديل هذا القانون كان من أجـــل تعديل كادره المالى دون اهتمام بمصالح العاملين العلميين والعاملين الاداريين الذين كانوا لا يألون جهدا فى سبيل رفعة المركز علميا .

وجاء عام ١٩٦٣ وكنت قد أكملت بحــث « مـــن ملامح المجتمع المصرى المعاصرة ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » . وبحثت عن ناشر لكى ينشر هذا الكتاب فلم اجد . ولكنى واصلت الكتابة فظهر من بين يدى أو من تحت « عباءة » الكتاب الاول ، كتاب آخـــر هو : « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » الذى كان من حظه ان تنشره « دار المعارف فى مصر » . وعنـــدما سافرت الى « يوغسلافيا » فى خلال الفترة من يوم ٦ من شهر نوفمبر عام ١٩٦٣ الى يوم ٦ من شهر فبراير عام ١٩٦٤ ، اعددت نفسى ذهنيا ونفسيا لاكتب كتـــاب « مذكرات يوغسلافية : انطباعات وحقائق وآراء » . وكان هو الكتاب الثالث ، بترتيب التأليف وليس بترتيب النشر . وذلك لان الكتاب الاول كان قد نشر فى خلال عام ١٩٦٥ . ولنشر هذا الكتاب قصة يجب أن ارويها ، ذلك لاننى فى خلال عام ١٩٦٤ جازفت بنشر كتـــاب « مذكرات يوغسلافية » من المال الحى الذى املـــكه .

وعندما اكد لى الاستاذ المستشرق عالم الاثار « شـارل كوينز » ان الكتاب الاول كتاب قيم ويستحق النشــر . وتطوع مشكورا لكى يتوسط لنشره ولكن باءت مساعيه بالفشل بحجة كبر حجم الكتاب وكثرة الرسائل المكتوبة بخط مرسليها او بخط آخرين اذا كان المرسل اميا . تركت النسخة الاصلية قبل ان اغادر مصرنا الخالدة الى يوغسلافيا ، وعندما عدت وجدتها لم يجرؤ على نشرها ناشر . ولم اكن املك ما استطيع القيـام بعملية طبع هذا الكتاب . وحتى لو كنت قد ملكت المال اللازم لهذه العملية فكيف اجد من يروج للنسخ التى طبعت ؟ ولكنى كنت فى ضوء راى الاستاذ شارل كوينز قــد اقتنعت بأهمية طبع الكتاب ونشره . ولما كنت اتحاشى دائما ان اطلب طلبا شخصيا من ادارة المركز ، فاننى ترددت فى استعمال حقى فى قيام المركز بطبعه ونشره فى نظير اعطائى عددا معينا من النسخ المطبوعة . انه حق حظى به اكثر من زميل من العاملين العلميين بالمركز وبخاصة الذين يقدمون عادة رسائلهم « مطبوعة » . وعندما يئست بعـد بذل الجهود فى نشر كتاب « من ملامح المجتمع المصـــرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامــام الشافعى » ، سواء اكانت هذه الجهود جهودى أم جهود الاخرين وكان على راسهم السيدة الزا ثابت والاستاذ شارل كوينز وعالم الاثار الاستاذ « ا . بيانكوف » — ذهبت مدفوعا الى الدكتور خليفة على الرغم من الاحتمالات التى كنت اتوقعها او لا اتوقعها . لم أجد ترحيبا منه ولكنه لم يرفض مبدأ النشر واشترط موافقة مجلس ادارة المركز على ذلك . وتركت النسخة الاصلية الوحيدة بين

يديه ، وذهبت شاكرا . كان على راس مجلس ادارة المركز في ذلك الوقت « الدكتورة حكمت أبو زيد » . لقد وضعت في هذا المنصب لانها كانت وزيرة الشئون الاجتماعية . فالمركز على الرغم من استقلاله الذاتي فانه كان تابعا لهذه الوزارة . وقيل لي انه عندما عرض موضوع قيام المركز بنشر الكتاب المذكور تجاسرت الدكتورة حكمت وطلبت قراءته للحكم على صلاحيته للنشر فاعطيت اليها النسخة الاصلية لكي تقرأها وتحكم عليها . وكنت على اتصال بهذه الدكتورة من قبل منذ ان كانت « مدرسة » في كلية البنات التابعة لجامعة عين شمس . كانت تحضر الى المركز ولا تجد أحدا يستقبلها غيري . كنت ارحب بها في مكتبي وكانت تتجاسر وتطلب فنجان القهوة لكي تستمتع برشفه . وكانت تمكث عندي ماشاء لها الوقت الذي ترغبه . وكنت أعلم وان كانت لا تعلم انها كانت ترغب في مقابلة الدكتور خليفة . ولكنه كان لا يستقبلها في التو واللحظة . كان يتركها وقتا طويلا حتى يأذن لها بمقابلته . وكانت لاتجد مناصا من الدخول على في غرفتي تنتظر حتى يحين الوقت لمقابلة الدكتور خليفة . ودارت الايام واصبحت الدكتورة حكمت وزيرة لا يدخل عليها الدكتور خليفة « مرءوسها » الا بعد ان تأذن له بالدخول . وكانت الدكتورة حكمت قبل ان تكون وزيرة ، وعندما لم تكن تجد مكانا تلجأ اليه عندما تزور المركز الا غرفتي ، غير متزوجة . وبدا لي انها لن تتزوج أبدا . ولكنها تزوجت ولست أدري اذا كان قد تم زواجها قبل أو بعد فوزها بمنصب الوزارة . كان حديثها وهي تزورني حديثا معادا . كانت طموحة جدا فقد

رشحت لانتخابات احدى اللجان ونجحت . وكان يهمها
أن تقدم للمركز دراسة كانت قد أجرتها عن مديرية
التحرير التى عاصرت انشائها عندما كنت منتدبا مـــن
وزارة الشئون الاجتماعية « مصلحة الخدمات » لمكتب
رئيس الجمهورية وأعمل مع الصاغ مجدى حسنين . اخذت
الدكتورة الوزيرة النسخة الاصلية الوحيدة لـــكتاب
« من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارســـال
الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، ومكثت النسخة
لديها تسعة شهور بالتمام والكمال . ولا أدرى ان كانت
قد قرأتها او لم تقرأها . انها ارادت أن تعاملنى معاملة
« دقة بدقة » لاننى عندما كانت تشرح لى منهج دراسة
مديرية التحرير ، كنت اناقشها فى هذا المنهج وفى مدى
صلاحيته . ويبدو لى الآن ، اى وقت كتابة هذه السطور
انها لم تنس مناقشتى لها . كانت فى ذلك الحين تؤدى
دورا لم يكن دور الوزيرة التى ترأس رئيسى الادارى الدكتور
خليفة . وكنت اناقشها فى هذا الضوء ولم اكن اتخيـــل
ابدا كما فعلت ذلك مرارا مع غيرها مع الأسف الشديد
ان تكون هذه الدكتورة وزيرة . تسعة شهور مرت منـــذ
ان استلمت النسخة الاصلية . ولم يكن لى من ان افعل
شيئا سوى ان اصبر . وكان صبرا مريرا حقا . وكنت
لاعزى نفسى اذهب الى الدكتور المدير مرة كل ثلاثة شهور ،
كنت فى ذلك الحين اقابله ولا كان يقابلنى الا نادرا
وانظر الى قسمات وجهه التى كانت تنم عن الشـــماتة
وابتسامته التى كانت لا تعنى سوى عدم الاكتراث ، ثم
استمع لقوله عندما يعد بالتحدث الى « الدكتورة » فى
شأن الكتاب . ثلاث مرات اذهب الى هذا الرجل مرة فى

كل ثلاثة شهور ، وكان يفعل ماذكرت فى كل مرة . وكان فى كل مرة وبخاصة فى المرتين الاولى والثانية يزداد قلقى وهمى . وفى المرة الثالثة تركت مكتبه وانا اكـــاد ان ابكى ، وعندما دخلت الى غرفتى وجدت احد المعارف وانا مع الاسف الشديد لا اذكر اسمه وقت كتـابة هذه السطور ، فوجئت بانه يرتدى ملابس ضابط جيش احتياطى برتبة « بكباشى » (مقدم) . فدهش لما راى من كآبة تنتشر على صفحة وجهى . وعندما سألنى ماذا بى ، قلت له منفجرا « قصة الكتاب وموقف الدكتورة حكمت منه » ، فاذا به يخرج من حقيبة صغيرة كانت فى يده « كتيبا » كان يستعمله فى تسجيل ارقام التليفونات . وبعد ان فتح الكتيب رايته يقفز الى التليفون ويحدث زوج الدكتورة الوزيرة ويطلب منه ان يطلب منهـــا رد النسخة الاصلية التى تعيش معها تسعة شهور معالموافقة على طبع الكتاب وفى اليوم التالى جاءت النسخة الاصلية بموافقة الدكتورة الوزيرة ، ثم طبع الكتاب وخـــرج الى الناس فى عام ١٩٦٥ .

ولعل قارىء هذا الكتاب أن يجد فيه اول مايجد بعد المقدمة « قصة اختيار موضوع الدراسة » . وقد تعودت ان افعل ذلك فى كل كتبى المنشورة وحتى التى لمـــا تنشر . ومهما يكن من الامر فان الكتاب كان دراسة واقعية اى أن اهم بياناته كانت مستقاة من الرسائل التى يرسلها عن طريق البريد ، بعض أعضاء مجتمعنا المعـاصر الى ضريح « الامام الشافعى » يشكون اليه فيها اى يشكون الى الامام الشافعى ، نفسه ، فى هذه الرسائل بعض أحوالهم وما يواجهونه من عنت ومن ظلم ، او يطلبون

منه فيها قضاء بعض الحاجات . ولعل من دواعى السرور والتشريف اللذين يتضمنان الشكر الجزيل والعرفان بالجميل ، التنويه باستقبال هذا الكتاب والاهتمام به . فقد استقبلته اجهزة الاعلام المصرية الجادة استقبالا رشيدا ، كما أهتم به الكتاب والمفكرون المصريون وغير المصريين ، على وجه العموم ، اهتماما مشجعا ، وقد توج كل ذلك وهو كثير أن تفضلت الدولة فكرمتنى وذلك بمنحى جائزتها التشجيعية فى علم الاجتماع . وكنت اول من منح هذه الجائزة فى علم الاجتماع . وذلك فى عيد العلم عام ١٩٦٦ ، كما منحتنى الدولة أيضا وسام « العلوم والفنون » من الدرجة الاولى فى ذلك العيد . واننى اذكر ماحدث فى ذلك اليوم كأنه حدث اليوم ، ذلك انه عندما اتخذت مقعدى فى المكان المخصص لى ، وجدتنى أجلس فى الصف الثانى وكان يجلس فى الصف الاول الدكتور العالم الفنان حسين فوزى والشاعر أحمد رامى والدكتور محمد عوض محمد . كانوا قد منحوا جوائز الدولة التقديرية فى الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية على التوالى . رأيتهم ورأونى . ولم يحينى واحد منهم ، ولم احيى واحداً منهم . كنت على وشك ان احيى الدكتور عوض ولكنى رفضت ذلك ووجهت الى نفسى اللوم الشديد . وكان بودى أن احيى الدكتور حسين فوزى الذى أحببته من قراءاتى لكتبه ومقالاته ومحاضراته المذاعة عن الموسيقى « البرنامج الثانى » . ولكنى لم افعل كان يجلس بجوارى الشاعر المصرى الكبير صلاح عبد الصبور والفنان المسرحى الفريد فرج . وكان المغفور له الاستاذ انور المعداوى قد منح الجائزة التشجيعية فى الاداب

ولكننى لم أسعد برؤيته فقد ترك بصماته على مريديه وكان من بينهم ابنى العزيز مسعد . وتركت النـــاس وكانوا جمعا غفيرا . خلاصة الصفوة من اهل البلاد . كان منهم المفكرون ، وكان منهم الوزراء ، وكان منهم الصـحفيون وكان منهم ضباط المباحث منثورين فى كل رقعـة من الحجرة الفسيحة . وحضر الرئيس جمال عبد الناصر . وكان من حوله من كان يعينهم من المقربين . تركت هؤلاء جميعا ورجعت القهقرى الى حيث كنت طفلا أسـكن فى « حارة الشراقوة » شارع البقلى ، حى الخليفـــة ، رجعت ابنا لحارتى وحى الخليفـة . وذكـــرت ابى وطموحاته ، وذكرت أمى والوان حبها للناس التى لم تكن لتنفد . وعشت فى « أفلام » حياتى العديدة فى داخل مصرنا الخالدة وفى خارجها . وفجأة ذكرت المركز الذى تركه الدكتور خليفة ليصبح وزيرا . لقد كان حـــاضرا يسمع ويشاهد . ولم أدر ماذا كان يفكر فيه ، تمــاما كما كنت لا أدرى ماذا كان الدكتـــور محمد عوض محمد يفكر فيه .

وقد نشر كتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » فى عام ١٩٦٦ ، وقد خرج هذا الكتاب كما ذكرت مـــن عباءة كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » . واذا كان الكتاب الثانى دراسة واقعية ، فان الكتاب الاول كـــان دراســـة نظـرية عن الخلود فى التراث الثقـــافى المصرى وقد تضمن أهم ماتضمن دراسة عن ظاهرة الموت وعن فكرة الخلود ، اى استمرار وجود الناس الروحى بعد موت ابدانهم ، وهى دراسة مقارنة تهتم أول مـــا تهتم

بمعالجة موضوعاتها فى ضوء التراث الثقافى المصـرى : المصرى القديم والمصرى المسيحى والمصرى الاسلامى .
وقد كان لكل من الكتابين المذكورين وقع كبير عـلى كيان تفكيرى ونظرتى نحو الحياة ونحو الاحيـاء ونحو الموت ونحو الموتى . وقد اثرت المراجع التى رجعت اليها فيهما حصيلتى من الخبرة المنتظمة . وعشت وانا اكتب هذين الكتابين فى اعمال الثقافة المصرية القديمة المتجددة المستمرة . وقد تركت نتائج كل من الدراستين اللتـين يضمهما كل من الكتابين لتفصح عما كنت ارغب فى ان يلم به القارىء الذكى . لم افسر نتيجة واحدة من النتـائج التفسير العلمى اقصد التفسير الثقافى الاجتماعى العلمى ولم يكن ذلك عن عجز منى ، ولكن لان وضوح النتـائج كان كافيا . وكنت ارى ، ولا ازال ، ان الفصل الثالث من كتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » عن وعى وهو يتضمن اهم نتائج الفصل الاول واهم نتائج الفصل الثانى يكفى لكى يرى القارىء عن وعى ماكنت ولا ازال اراه . وفى الخاتمة التى كتبتها لكتاب « من مـلامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، اكتفيت لا بالتفسير بل بالاسئلة والتساؤلات ولم اجب عن احدها وتركتهـا للقراء لكى يعملوا فيها افكارهم وخبراتهم كل حسب مستوى فكره وخبرته ، ولكنى لم اترك القارىء معلقا بل وعدت بالقيام باجراء دراسة علمية ميدانية ، واكدت للقـارىء اننى كباحث لن احيد عن الاهتمام بواقعنا الحى فى مجتمعنا وقد اوفيت بوعدى فى دراسة علمية ميدانية اخرى هى : « الخلود فى حياة المصريين المعاصرين : نظرة القـادة

الثقافيين المصريين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » التى نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب فى عام ١٩٧٢ . والتى أعيد نشرها بعد تعديل رفضت الهيئة المصرية العامة للكتاب ان يضمه الكتاب السابق وهو الفصل الاول وموضوعه « مناقشة موضوعية مع بعض النقاد » ـ باسم « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » . وكان من رأيى أن هذا الفصل كان من الواجب نشره ، فهو رد على السادة النقاد الذين أحسنوا النقد والذين أساءوا النقد على السواء . وكان ضروريا أن يعرف القارىء وجهة نظر المؤلف اقصد وجهة نظرى نحو هؤلاء النقاد الذين انصب نقدهم على الكتابين الاولين ، اقصد كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » وكتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » . وقد كان من نصيب كتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » ان ينشر فى مدينة « بيروت » فى عام ١٩٧٣ . وقد شجعنى على نشر هذا الكتاب الاخطاء العديدة التى ملأت صفحات الكتاب الاول ، فقد طبع من غير ان اعطى الفرصة لمراجعة « البروفات » . ومن ثم جاءت الاخطاء التى تجعل القارىء الجاد يفقد طريقه السوى فى اثناء قراءته .

وسأقتصر على عرض كتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » . وسأعرضه محللا لاهم أهدافه ونتائجه . ولكن قبل ان افعل اجدنى ملزما أمام القارىء لاقول كلمة او

اكثر عن كتاب « مذكرات يوغسلافية » اول كتاب نشر لى فى عام ١٩٦٤ . ان هذا الكتاب يتضمن انطباعاتى وبعض الحقائق والاراء عن المجتمع اليوغسلافى ، اقصد عن الاماكن والبلاد التى زرتها وعشت فيها مع المواطنين اليوغسلافيين وليس عن كل منطقة من مناطق يوغسلافيا . اعددت نفسى ذهنيا ونفسيا كما ذكرت من قبل ، لاكتب هذه المذكرات وقد سميتها « مذكرات يوغسلافية » أسوة ، والقياس مع الفارق طبعا ، بما فعله الكاتب الانجليزى المشهور « شارلز ديكنز » عندما زار الولايات المتحدة فى عام ١٨٤٣ وكتب عنها كتابه « مذكرات امريكية » « طبعة عام ١٩٦١ » . واننى اذكر انه عندما تم طبع كتابى فى عام ١٩٦٤ رحب به بعض النقاد وكان على راسهم « الشهيد الاستاذ ابراهيم عامر » عندما كان لايزال يعمل فى « جريدة الجمهورية » ، اى قبل أن ينتقل ليعمل فى « دار الهلال » . واننى اذكر ايضا انه قد اهتم وانا اتحدث عن « مطار القاهرة الدولى » فى ذلك الحين ، فى هذا الكتاب اذ أقول انه فى نظرى مجموعة من القيم الاجتماعية الجديدة قد انبثقت فى مجتمعنا الجديد المتغير ، ولكونها جديدة فهى الغالبة حتما ، أى وهى فى صراعها مع القيم القديمة ستكون الغالبة حتما .. وذلك :

« لان القيم الاجتماعية القديمة فى المجتمع الجديد المتغير ماهى الا رواسب . رواسب بالية . والبالى من القيم والاتجاهات والاراء ، ومن الامور والاشياء ، لابد ان يتداعى . وهنا اقف لحظة وجيزة لكى أحذر القارىء .. فنحن قوم نسابق الزمن ، ومن ثم يجب ان لا نترك

الزمن يفعلْ بنا مايريد ، بل يجب أن نرغمـه على فعل مانريده نحن . اي أنه يجب أن لايقتصر دورنا على المشاهدة والانتظار ، مجرد مشاهدة هذه الصراعات ومجرد أنتظار نتائجها ، أى مجرد التطلع اليها ثم نهز الكتفين . وارجو ان يلاحظ القارىء قولى « لابد أن يتداعى » واقصد من ذلك انه لابدْ ان يدرس ويفهم ، حتى يتيسر ضبطه ومن ثم توجيهه او الحد منه فالرواسب المالية ، كما يعلم القارىء ، لا تذهب بين يوم وليلة . وهى تقف اذا تركت عادة ، حجر عثرة فى سبيل التقدم المنشود ، اى اذا تركت ولم تدرس دراسة موضوعية ، اقصد دراسة علمية ونحن نجد فى عصر العلم ان الرواسب البالية عديدة فى مجتمعنا الناهض لا تزال . وهى تنتظر من علمائنا الأفاضل القيام بهذه الدراسة العلمية . بل هى تدعوهم الى ذلك وتلح فى هذه الدعوة الحاحا متزايدا .. فهـــل من مجيب ؟ » .

لفت هذا الكلام وغيره نظر الشهيد ابراهيم عامر فاشار اليه وقرظه . ولم يكن يعلم اننى كتبت ما كتبت الا بعد ان قمت بدراسة « ظاهرة ارســال الرسائل الى ضـريح الامام الشافعى » ودراسة « ظاهرة الخلود فى التراث الثقافى المصرى » . وذلك لان كتاب « مذكرات يوغسلافية » كما سبق ان ذكرت قد نشر على الملأ قبل هاتين الدراستين وأود ان اذكر هنا ان دار الهلال قد دعتنى الى ان اكتب دراسة عن موضوع « المرأة كسلعة » ، وقد لبيت الدعوة شاكرا ونشرت هذه الدراسة فى كتاب الهلال عدد شهر مارس عام ١٩٦٥ ، وعندما ذهبت الى الدار كان الشهيد ابراهيم عامر قد انتقل اليها فرايت ان احييه فاستقبلنى

هاشا باشا تملأ وجهه ابتسامته العريضة التى يعرفها عنه جميع من كانوا يتعاملون معه .. كان معه شخص لم اره من قبل . كان اشيب وان بدا فى عنفوان رجولته وسمعت شهيد القلم يقول معاتبا :

« يا ابو حنفى حد يسيب القلم من ايده ؟ حد يسيب سلاحه ، يا ابو حنفى راجع نفسك » . ثم يكرر وهو شبه حانق « يا أبو حنفي حد يسيب سلاحه ، حد يسيب القلم ؟ » .

ثم انصرف هذا الشخص ، وكان يبدو انه جاء مودعا تاركا مهنة الكتابة لكي يشغل وظيفة تنفيذية دعى الى شغلها . فآثر الوظيفة وترك القلم ولم يستمع لنصائح شهيد القلم ابراهيم عامر . ودفعنى حب الاستطلاع لكى اعرف من الرجل . فقال الشهيد الا تعرفه ؟ انه « محمود أمين العالم » . وكنت اعرف هذا الرجل من كتاباته ومن كتبه ولكنى لم اره من قبل وان كنت أعرف انه امضى سنينا فى المعتقل الذى ترك آثاره الشريرة فاشعل شعر رأسه بياضا وكان مازال فى عنفوان رجولته . ومعذرة للقارىء فأنا لا أستطيع أن أتحدث عن ابراهيم عامر بأبلغ ماسطره « الفنان صلاح جاهين » على صفحات جريدة الاهرام فى يوم ٢١ من شهر فبراير عام ١٩٧٦ . قال الفنان :

« الى الزميل الشهيد ابراهيم عامر »
الموت في المطبعة
يا مطبعة
يامعبد الديمقراطية العظيم
على مذبحك

قتلوا ابراهيم وكان خسارة ابراهيم
هجموا الوحوش
حرقوا الورق واللى عليه من كلام
بالرشاشات
كسروا المحابر .. دهو سواع القلام
مايهمناش
الفكر عايش فى صميم الفؤاد
والمطبعة
« لساها دايرة بكبرياء وبعناد
نزل الجدع
مامعاهش غير قلبه وغير الكفوف
صحفى اصيل
اعزل يدافع عن صفوف الحروف
ياميت ندم
انفجرت فيه الحروف العزاز
فارت لهيب
طاشت رذاذ والتحولت سم قاز
آه ياصديق
باللى ماعدناش تاني نسمع له صوت
احنا كده
مانموتش غير باللى آحنا نحبه موت . »

وكتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » كتاب يضم بحثا ميدانيا كان يتوقعه القراء الافاضل منى . وقد تضمنت مقدمته أهـــداف البحـث والاجراءات التي قمت بها في سبيل تحقيق هـذه

الاهداف . وقد اوحى الى كتاب « الان هـ . جاردنر » موضوعه « نظرة المصريين القدماء نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى : طبعة ١٩٣٥ » عنوان الكتاب الحالى وان اختلفت خطة البحث التى يضمهاكل من الكتابين كما اختلف منهجهما . والبحث الذى يضمه هذا الكتاب لا يهدف الى مجرد تسجيل موضوعاته الهامة قبل ان ينالها التغيير الثقافى الاجتماعى او الى المقارنة بين نظرة بعض المصريين المعاصرين نحو هذه الامور فحسب ، وانما تبدو اهمية هذا البحث فى التعرف بصورة موضوعية على نظرة فئة معينة من المصريين الذين يؤهلهم المجتمع المصرى المعاصر ليؤدوا مهام القادة الثقافيين فى هذا المجتمع ، نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى ، وما يتضمن ذلك التعرف ايضا على مكانة « الميت » عندهم ، حيث وضع فى الاعتبار انه اذا كانت هذه النظرة نحو هذه الامور بالصورة او الصور التى تنتهى نتائج هذا البحث الى الكشف عنها عند هؤلاء القادة الثقافيين فى المجتمع ، فمن باب اولى ان تكون موجودة فى محيط أعضاء المجتمع فى القطاعات الاخرى . بل ان خطرها ، ان وجد هذا الخطر ، فى هذه الحالة ، يتزايد ، باعتبار ان تاثير القادة او من فى حكمهم فى تاكيد استمرار وجودها جيلا بعد جيل سيكون بالغا .

وانا كباحث علمى اجتماعى آكون بالضرورة شخصا متفائلا . وان يكون تفاؤلى بالضرورة أيضا متزنا . فانا فى هذا البحث وفى غيره من البحوث ألتى قمت او اقوم باجرائها ارصد ظاهرة واتوقع تغييرها أو تطورها . ومن ثم فاننى قمت باجراء هذا البحث بعد صدور القرارات

الاشتراكية في يوم ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٦١ . او بالاحرى بدأت التفكير في القيام باجرائه بعد صدور هذه القرارات مباشرة . اعترافا مني بما ستحدثه هذه القرارات من تغييرات ثقافية اجتماعية في المجتمع المصرى وما ستحدثه هذه التغييرات بدورها في نفوس اعضاء هذا المجتمع وفي نظرتهم العامة نحو الحياة وفي نظرتهم الخاصة نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى .

وعلى الرغم من البحوث والدراسات التى قمت باجرائها بنفسي او قمت بالاشراف عليها ، لم أفتأ أن ابحث واجد في البحث محاولا أن اجيب عن التساؤلات التى ضمتها خاتمة كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، الذى كان اول كتاب أقوم بتأليفه والذى نشر أول مانشر في خلال عام ١٩٦٥ عندما بلغ عمرى أثنتين وخمسين سنة . وفي عام ١٩٨١ نشر لى كتاب « الابداع الثقافى على الطريقة المصرية : دراسة عن بعض القديسين والاولياء في مصر » والذى تفضل بتمويل نشره العزيز الدكتور مسعد عويس « حصل على درجة الدكتوراه في عام ١٩٧١ » . اى ان هذا الكتاب هو أحدى المحاولات للاجابة عن التساؤلات المشار اليها ، وارجو ان لا تكون الاخيرة . وهو يتضمن دراسة عن بعض القديسين والاولياء دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية . وقد اضفت البعد التاريخى في هذه الدراسة ، ايمانا مني في ضوء بحوثي ودراساتي السابقة وخبراتي الاخرى المنتظمة وغير المنتظمة ، بأن كل شيء له تاريخ ، وبأن المجتمع المصرى ليس قديما فحسب بل هو أيضا مجتمع مستمر . وفي ضوء عنوان الكتاب

الحالي حاولت جاهدا أن التمس الاسلوب الثقافي « ان وجد هذا الاسلوب » الذى ابدعه هذا المجتمع القـديم المستمر ليس فقط فى مواجهة الحياة بل ايضـا فى مواجهة الموت . وموضوع الكتاب الحالي لم يأت مـن لاشيء . انني استلهمته من تشكيل « المحكمة الباطنية » التى تضمنتها الرسائل المرسلة الى « ضريح الامـام الشـافعي » ، فقد لاحظت أن هذه المحكمة يرأسها « الامام الشافعي » وان من اعضائها البارزين « الامام الحسين » و « السيدة زينب » . وفى ضوء الاسلوب الذى استخدمته فى معالجة هذا الموضوع ، أقصد الاسلوب الثقـافي الاجتماعي التاريخي ، درست الماضي المصرى السـحيق وخاصة ماتعلق منه ببعض الآلهة مثـل « أوزوريس » و « ايزيس » و « حورس » . كما درست بعض ماتضمنه التراث المسيحي المصرى من قديسين وقديسات مثـل « القديس مارمينا » و « القديسه دميانة » و « القديس الانبابفنوتي » و « القديس حنا المعمدان » (النبى يحيى ابن زكريا عليه السلام) . وفى ضوء معالجة موضوع هذا الكتاب وصلت الى بعض النتائج سيجدها القـارىء حتما فى ثنايا الكتاب اذا قرأه قراءة متكاملة . وارجو ان يلاحظ القارىء انه على الرغم من المجهود الذى بذل فى سبيل بلورة هذه النتائج فان ماوصلت اليه منها ، من بعض جوانبه ، مازال فى حاجة الى التحقيق العلمي فى ضوء دراسات واقعية أخرى . ومن هذا على وجه الخصوص علاقة « الطرق الصوفية » بنشر الدعوة الى تكريم الاولياء وخلع المناقب عليهم ونسبة الكرامات لهم فضلا عن علاقة هذه الطرق ، بطريق مباشر او غير مباشر

بوعى أو من غير وعى ، بنشر الدعوة الشيعية . ومسألة اخرى فى مسيس الحاجة الى التفسير الواضح الذى لا لبس فيه الا وهى عوامل استمرار وجود « محكمة » مثل « المحكمة الباطنية » فى وجدان الكثيرين من المصريين المسلمين والتجائهم اليها بدلا من « محكمة الاحياء » . ان هذه الموضوعات وقد مستها الدراسة التى يضمها كتاب « الابداع الثقافى على الطريقة المصرية : دراسة عن بعض القديسين والاولياء فى مصر » وعالجتها فى تؤدة مازالت فى حاجة ماسة الى التفسير الواضح الذى لالبس فيه . انها كما يعلم القارىء من موضوعات « علم الاجتماع الدينى » او يجب أن تكون من موضوعات هذا العلم . ولعل المستقبل القريب ان ييسر لى الوقت الكافى فاقوم بتحقيق كل هذه الامور . ومهما يكن من الامر فان القارىء الجاد لهذا الكتاب لابد ان يلاحظ ، مالاحظته ، ان مكانة الآلهة المصريين القدماء قد انتقلت فى فترات التحول فى تاريخنا المصرى ، بعملية توفيقية ، الى الانبياء والقديسين ثم الاولياء . أن قارىء كتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » المنشور فى عام ١٩٦٦ ، يجد بعض ماذكرته حيث قلت :

« .. فلما دخلت المسيحية ثم الاسلام الى مصر لم يجدا فى شعب مصر أرضا بكرا او صحراء جرداء ، لان مصر كانت تعرف « أوزوريس واستشهاده ثم بعثه » ، كما كانت تعرف شقيقته « ايزيس » قبل أن يطرق آذانها صوت البشارة المرقسية عن « الفادى المخلص » وامه « مريم العذراء » . وكذلك كانت تعرف الوحدانية العالمية قبل ان يغزو ارضها جيش « عمرو بن العاص »

لهذا احتضنت مصر تعاليم هذين الدينين وتمثلت رموزهما واسرارهما الشبيهة أشد الشبه بما كانت تعى من رموز واسرار » .

وفى عام ١٩٧٠ نشر لى كتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » . والقارىء لهذا الكتاب يجد تاكيداً لما ذكر . بل اننى تجاسرت فاضفت وكنت اتحدث عن مكانة « الامام الشافعى » قائلا :

« ... كان المذهب الاوزيرى فى القديم مذهب الاغلبية الساحقة من أبناء الشعب المصرى . صادف هوى فى نفوسهم كما صادف دواما . واليوم يحل محل هذا المذهب فى شعبيته المذهب الشافعى . فهو أيضا مذهب الاغلبية من ابناء الشعب المصرى المعاصرين !! واذا كان « أوزوريس » اله الآخرة فى العالم السفلى وقاضى القضاة الذى يحاكم أرواح المتوفين ويحاسبهم ويزن اعمالهم ، فان « الامام الشافعى » يبدو فى نظر الكثير من ابناء الشعب المصرى المعاصر وكأنه « أوزوريس » . اى انه توحد به . فهو عندهم قاضى القضاة الذى يرأس هيئة المحكمة الباطنية (اى محكمة الاله الاعظم فى مدينة الاموات التى كان يرأسها أوزوريس بالاضافة الى رئاسته ايضا لـ « محكمة المحاسبة الاخروية » ويحكم فيها بين الناس بالعدل » .

ومن حق القارىء على أن أنوه بكتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى نشرته « مكتبة الانجلو المصرية » فى خلال عام ١٩٧٠ . أن قصة القيام بكتابته مثلها مثل الكتب التى أؤلفها

موجودة فى ثنايا مضمونه ، ولكن هذا الكتاب بالذات مدين لوجوده الى الاستاذ المفكر النابه « أحمد بهاء الدين » رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال فى ذلك الحين . ففى يوم ٣٠ من شهر يوليو عام ١٩٦٧ كتب الاستاذ أحمد بهاء الدين مقالا فى « مجلة المصور » عنوانه : « مطلوب دولة عصرية » تستطيع عند الخطر ان تصل الى اقصى درجات التنظيم وتوفر اكبر قدر من طاقاتها باقل درجة من الارتباك فى المعركة . ومطلوب « مجتمع عصرى » يعيش وفقا لقيم العصر ومفهوماته . وتساءل المفكر النابه فى اخلاص عن معالم مثل هذه الدولة ومثل هذا المجتمع . وبعد نشر هذا المقال بأيام دعانى الاستاذ أحمد بهاء الدين مع زملاء أفاضل لحضور ندوة ثقافية للتحدث حول هذا الموضوع الخطير . وما ان تركت الندوة حتى ذهبت الى ميدان السيدة زينب القريب من « مؤسسة دار الهلال » وجلست على مقهى كان قريبا من مسجد السيدة زينب وانا أفكر فيما حدث قبل عقد الندوة فى خلال يوم ٥ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ وما بعده حتى لحظة عقد الندوة وبدأت أفكر فيما قيل فى أثنائها وفيما قلته من آراء . وفجأة لاحظت « معركة » قامت بين رجل كان يركب « حنطورا » وفى داخله سلال مملوءة بالارغفة المحشوة بقطع من اللحم المسلوق وبين رجال وشبان ونساء وشابات اذا مشى واحد منهم هز الارض من ثقل مايملأ « كرشه » من مأكولات . جاء الرجل بسلاله وارغفته تدفعه النيات الطيبة فقد كان كما بدا لى أنه يوفى نذرا ، ولكن عصابات المحترفين من المتسولين هجموا على الرجل فلم يعط الفرصة لكى

يعطى كل واحد منهم نصيبه ، بل على العكس حدث بسبب مقاومته أن مزقت ملابسه . واسفرت المعركة عن انتصار « الخطافين الاقوياء » الذين نالوا الحظ الاوفر ، وترك الكثيرون بلا نصيب . ونال الرجل فضلا عما حدث لملابسه أقذع الالفاظ . كانت بالطبع الفاظ سباب قذفت فى وجهه وكانها « الصواريخ الموجهة » كان هذا المنظر مؤلما حقا . ورايت بعينى راسى ما كنت اذكره فى احاديثى او فى بعض محاضراتى عن « تحكم الموتى فى الاحياء » ، وتذكرت كلام « مولانا » فضيلة الشيخ محمود خطاب عن موضوع النذور اذ كان يقول :

« ولو عرف الناذر بطلان ذلك ما أخرج درهما لانه اضاعة للمال ولا ينفعه ما يخرجه ولا يدفع عنه ضررا بل فيه المخالفة والمحاربة لله تعالى ورسوله ويجب رد المال الى من اخرجه ، وقبضه حرام ، لانه اكل مال الناذر بالباطل ، وفيه تقرير للناذر على قبح اعتقاده وشنيع مخالفته ، فهو كحلوان الكاهن ومهر البغى » .

وفى الحال وأنا ارى بعض مايلوث ثقافيا المجتمع المصرى المعاصر من ترهات ولدت فكرة تاليف الكتاب المذكور . عشت اياما بل اسابيع وشهورا افكر فى المضمون الذى يجب ان يضمه هذا الكتاب ، وانتهيت بعد معاناة تعودتها الى اطار ذهنى يقدم بعض الدراسات العلمية عن بعض الحقائق الثقافية المعاصرة فى المجتمع المصرى ، اى ان الدراسات المتضمنة فى هذا الكتاب تحاول ابراز بعض الملامح الثقافية الاجتماعية للمجتمع المصرى المعاصر فى ضوء نتائج دراسات سابقة اجريت فى محيط التراث الثقافى لهذا المجتمع . وبعض هذه الدراسات واقعى ،

وبعضها مستمد من مصادر التراث الثقافى النظرى ، ومعظمها دراسات أولية كانت قد أجريت لاول مرة ، وكان هدفى الاول من تأليف هذا الكتاب هو محاولة التعرف على ملامح مجتمعنا المصرى المعاصر من وجهة النظر الثقافية الاجتماعية المتعمقة الشاملة . وذلك لان هذا التعرف اصبح فى ضوء ظروف هذا المجتمع امرا ملحا . لاننا اذا عرفنا هذه الملامح نستطيع أن نفهمها . ومن ثم نستطيع أن نواجهها او نوجهها الى مانصبو الى تحقيقه من آمال واهداف ، داخلية كانت أو خارجية ، على المستوى المصرى او العربى أو الانسانى . وكنت قد تعلمت ، كما تعلم غيرى ، فى ضوء جوادث الفترة التى حدث فيها العدوان الاسرائيلى الامبريالى على بلادنا العزيزة فى يوم ٥ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ الى يوم ٩ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ ، دروسا عديدة ، ودروس الحياة كما علمتنا نحن المصريين كثيرة جدا . ومادامت الحياة مستمرة فان الدروس بالضرورة تكون مستمرة ودروس الحياة قد تكون دروسا خاصة ، وقد تكون أيضا دروسا عامة . وهى أيضا دروس نافعة او دروس ضارة ويلاحظ ان النفع لا يمكن أن يكون مطلقا وان الضرر كذلك لا يمكن أن يكون مطلقا . فالحياة فى ضوء النظرة العلمية لا يمكن أن تكون شرا مطلقا ولا يمكن أن تكون خيرا مطلقا . واذا كنت قد ذكرت ان الكتاب الحالى يضم دراسات تحاول ابراز بعض الملامح الثقافية الاجتماعية للمجتمع المصرى المعاصر فاننى أعنى ذلك تماما . فأنا لم أكن اقصد ابراز مايقال عنه « الشخصية المصرية » او حتى مايقال عنه « الطابع القومى » . لاننى

اعلم تماما أن المجتمع لا يمكن تكون له « شخصية » .
وذلك لان مفهوم الشخصية مفهوم نفسى اجتماعى يطلقه علماء النفس الاجتماعى على كل « فرد » له شخصيته .
فبنى الانسان كلهم لهم شخصيات ماعدا الاطفال الذين لاتزال شخصياتهم تتكون . وانا لم اتبن فى كل كتاباتى مفهوم « الطابع القومى » ، وهو مفهوم كان قد نحته أحد علماء النفس الاجتماعى واسمه « ج . جورر » . واذا كنت لم اتبن هذا المفهوم لانه مفهوم غامض ، فاننى من باب أولى لم أتبن مفهوم « الشخصية العربية » . لقد تحدثت عن المفهوم الاول ذات مرة فى كتابى « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » ، وقد اتضح لى كباحث علمى اجتماعى فى ضوء الممارسة ان هذين المفهومين وغيرهما مثل مفهوم « القومية العربية » لا ثمرة فيها فى الوقت الحاضر لانها مفاهيم لا يجد قائلها أو المستمع لها صورة ذهنية واضحة المعالم لها . وقد تحدثت عن هذه المفاهيم مرات بعد ذلك واوضحت وجهة نظرى هذه « انظر : مجلة قضايا عربية عدد حزيران ـ يونيو عام ١٩٧٩ ومجلة الفكر العربى عدد تشرين الاول ـ اكتوبر ـ تشرين الثانى ـ نوفمبر ١٩٨١ والحلقة الدراسية الثالثة لبحوث الاعلام فى مصر ٢٨ ـ ٣١ مايو عام ١٩٨٣ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وغيرها » .
ومع ذلك اجد الزميل « السيد يسن » فى كتابه « الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الاخر طبعة عام ١٩٨١ » يقول دون ماسند أو مرجع :
« وتنبغى الاشارة الى موقف الكاتب « الذى هو انا »

فى هذه المقالة « يقصد الدراسة المنشورة فى مجلة قضايا عربية عدد حزيران - يونيو عام ١٩٧٩ يتعارض مع موقفه فى بعض دراساته السابقة التى تبنى فيها المفهوم واعتمد عليه !! ».

ولعل الزميل السيد يسن يشير الى الدراسة التى قدمتها الى « مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية » (الجامعة التونسية) فى الندوة التى عقدت فى خلال عام ١٩٧٨ عن موضوع « أهم السمات الثقافية الموضوعية للشخصية المصرية » ، وقد شارك الزميل فى هذه الندوة مع غيره من الزميلات والزملاء . وسمع كما سمعوا ماقلته عن مفهومى « الطابع القومى » و « الشخصية القومية » وعن غيرهما من المفاهيم مثل مفهوم « طراز الشخصية الاساسية » ومفهوم« الشخصية المتوالية » . كما سمع الزميل والزميلات والزملاء اذ قلت :

« ... يرى الداعون أن هذه المفاهيم أو أحدها وبخاصة مفهوم الشخصية القومية أو مفهوم الطابع القومى انه على الرغم من الصعاب التى تواجهه والضعف فى ادوات البحث الميسورة ، والاعتراضات عليه ، فان ذلك يجب أن لايثبط هممنا ، ذلك أننا مازلنا نستطيع أن نتقدم بضع خطوات فى دراسة الطابع القومى وتحليله ، وهم يدعون ان فهم هذا الطابع القومى لمجتمعنا وللمجتمعات الاخرى سوف ييسر الاسهام فى القضاء على أسباب سوء التفاهم وسوء التفسير التى قد تؤدى الى اشعال الحروب. ولعل قارىء الدراسة الحالية يلاحظ أن نتائج هذا الفهم لايمكن أن تكون مطلقة ؛ أى لايمكن ان تكون

ايجابية بالمعانى السابقة . ذلك أن أعداء الشعوب وتجار الحروب ومن على شاكلتهم ، اذا استطاعوا أن يتعرفوا على مفهوم الشخصية القومية لشعب من الشعوب لن يستخدموا معرفتهم الا فى سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة التى لن تكون بالضرورة نفس مصالح هذا الشعب . ان اعمال الجاسوسية والحرب النفسية ، والاعلام السيىء القصد ، كل هذه تحاول استخدام « مضمون » الشخصية القومية لتحقيق المآرب الانانية على حساب الآخرين ، ومع ذلك فاننى أرجو ان يلاحظ القارىء قولى « اذا استطاعوا أن يتعرفوا » . وهم فى ضوء غموض المفهوم ومثاليته وعجز استخدام المنهج العلمى السليم فى جمع الحقائق عنه ، وغير ذلك مما سبق أن أوضحناه لن يستطيعوا ذلك » .

وأرجو أن يلاحظ القارىء أن الافادة من ترديد أحد المفاهيم « الرائجة » فى ضوء ظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة لا تقنى أحدا . وهى ايضا لا تثرى التراث العلمى الاجتماعى « ويتضمن بالضرورة السياسى والنفسى » الذى يجب أن يكون لدى المثقفين العلميين هدف الاهداف . ان الرواج المادى لمفهوم لامع اذا كان يزيف الحقائق ولا يعين على ايضاحها يعنى فى حقيقة الامر الكساد العلمى . فانه كما هو معروف ليس كل مايلمع يكون بالضرورة ثمينا . فمادة «الصفيح» تلمع ومادة « الماس » تلمع أيضا ولكن شتان بين لمعان كل منهما ، اقصد شتان بين قيمة لمعان كل منهما وبقائه باستمرار لامعا .

وقد ضم كتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق

الثقافية المصرية المعاصرة » بين دفتيه الكثير من المواد . وسأتركها للقارئ الفاضل لكي يتفضل بقراءتها انها تشرح المفاهيم العديدة التي استندت عليها الدراسة التي يضمها هذا الكتاب . مفاهيم : الحقيقة والحق العلمي ، والمعرفة والعلم ، والعصري والمعاصر . ثم مفهوم الثقافة ونظريات التغير الاجتماعي والتغير الثقافي . واهم عوامل التغير الثقافي ثم بعض العوامل الثقافية المعوقة للتغيير . وبالاضافة الى كل ذلك تضمن الكتاب بعض سمات المجتمع المصرى المعاصر ، وبعض القيم الاجتماعية المصرية ، وبعض مشاعرنا الجماعية ، وبعض أنماط التفكير في محيط المصريين المعاصرين ، واخيرا اهتم مضمون الكتاب باقتراح بعض الاساليب للتغيير الثقافي الاجتماعي الى الافضل .

وقد كان موضوع « مواجهة المجهول » كاحد انماط التفكير في محيط المصريين المعاصرين ، موضوعا شغلني كثيرا اقصد شغل تفكيري فترة طويلة من الزمان . فعاش معى فى يقظتى وفى منامى ، وعندما كنت آكل او كنت اشرب ، وعندما كنت اسير فى شوارع المدينة او فى كفور القرية ، وعندما كنت اقرأ صحيفة سيارة او اقرأ كتابا ، وعندما كنت أتكلم او كنت اصمت ، اى أن موضوع مواجهة المجهول كاحد انماط التفكير فى محيط المصريين المعاصرين كان فى خلال الفترة التى كنت اعد فى خلالها الاطار الذهنى لكتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى تم طبعه فى خلال عام ١٩٧٠ — كان هذا النمط من التفكير فى محيط

المصريين المعاصرين موضوعا يحفزني التفكير المستمر فيه الى اجراء بحثا علميا عنه . وكانت مشكلتي الكبرى بعد ان اوضحت معناه ، وكان هذا أمرا ليس يسيرا ، ان ابدأ . ولكن كيف ابدأ ؟ تلك كانت المسألة . كنت وانا أسير في الشارع المصرى أجد البائع المتجول الذى يحمل على رأسه بضاعته واسمعه ينادى عليها لعله ان يجد الشارى الذى يروج له هذه البضاعة بصوته العالى الاجش او بصوته ذى اللحن المميز ، كان هذا وكل بائع مثله يفعل ذلك فى كل يوم ولا يتوقع أحدهم ماذا سيصيب من ارباح يواجه بها نفقات لقمة العيش ، وفي الصباح المبكر كنت اسمع أعضاء أسرة البائع الذى يكون على وشك الخروج ببضاعته . اسمع الدعوات من كل واحد منهم . من الزوجة « ان يفتح الله عليه ويكفيه شر الحاكم الظالم » ومن ابنه أو ابنته أن « يحنن عليه » وكان الابن صغير السن لايعدو السنوات الخمس وكانت الابنة فى سن أصغر او اكبر واسمعها ويهتز كيانى اهتزازا عنيفا وهى تقول : « وربنا يحنن عليك يابا وترجع مجبور الخاطر » . وكنت ارى بعينى رأسى قسمات وجه الرجل وهو يواجه المجهول . كان فيها الايمان والثقة ، وكانت العزيمة تطل من عينيه كما كان يطل منهما القلق . وكنت اقول ان هؤلاء البائعين المتجولين وغيرهم كثيرون يواجهون المجهول فى كل يوم بل فى كل ساعة من ساعات النهار . ولكنى كباحث ذى وقت محدود واعمل انا ايضا لاكسب قوتى وقوت عيالى لا استطيع أن اجرى فى شوارع المدينة وحاراتها وازقتها وبخاصة فى الصباح المبكر . وحتى أن استطعت ذلك فان وجودى فى القرى المصرية

فى مثل هذه الساعة المبكرة لمدة طويلة يكاد ان يكون مستحيلا . وبينما انا اسير فى الشارع خطر لى ان امتطى « تاكسيا » لاجلس كما تعودت على مقهى روادها من ابناء الشعب ، فوجدت بعد ان اخذت مقعدي بجوار السائق كلمة « البطل » مكتوبة على مركبة التاكسى «أقصد على هيكلها » ، فى مكان بارز فسألت السائق من هو هذا البطل ؟ فأجاب بأنه « البطل الرومانى » . فسكت ولم اعلق على أجابته ، ولكنى رأيت مالم يكن فى حسبان غيرى عندما رجعت الى مكتبى وعلمت أن البطل الرومانى هو القديس « مارجرجس » . اذن ان سائق التاكسى قد كتب لفظ البطل تيمنا بهذا البطل ولعله ان يكون ايضا راجيا حمايته ، تماما كما كان يفعل المصريون القدماء فضلا عن المصريين المحدثين مسيحيين أو مسلمين . كان الاقدمون يضعون أطفالهم وانفسهم تحت حماية الآلهة ، وجاء المسيحيون فوضعوا أطفالهم وانفسهم تحت حماية القديسين . ونرى المسلمين يضعون أطفالهم وانفسهم تحت حماية الاولياء . ولا تكون الحماية فى كل الاحوال هى الهدف بل نجد التبعية للاله أو القديس او الولى فضلا عن الولاء لكل هؤلاء . وسائق التاكسى يواجه هو الآخر المجهول منذ أن يبدأ عمله حتى لحظة الانتهاء من هذا العمل . ومنذ تلك اللحظة وجهت عنايتى كل عنايتى الى مايكتبه أصحاب السيارات والاوتوبيسات واللوريات والعربات ، ومايكتبه سائقوها ، من كلمات وعبارات على هياكلها او يعلقونه بالاضافة الى هذه الكلمات والعبارات أو بدونها من أشياء معينة درءا للحسد أو طلبا للرزق او رجاء الوقاية من

المجهول . وقد حفزنى مالاحظته الى الدأب سعيا فى أوقات فراغى وراء كل سيارة « ملاكى » ووراء كل سيارة « تاكسى » ووراء كل اوتوبيس وكل لورى ، ووراء كل عربة « كارو » أو عربة تبيع المأكولات او المشروبات فى احدى عشرة محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية. وذلك لكى اجمع ماكتب على هياكل هذه المركبات . ومر الوقت وانا افعل ذلك . ثلاث سنوات لا اكثر ولا اقل . وكنت ادخل « الجراجات » . وكنت اقف على ابواب الطرق الموصلة الى محافظة القاهرة . لكى اوفر الوقت . واذا ماسافرت الى محافظة من المحافظات الاحدى عشرة كنت اسجل ما أراه على المركبات التى تصادفنى واصادفها فى كل محافظة وكان يرى الناس ما افعل فيهز البعض منهم رءوسهم اسفا لانهم كانوا يظنون اننى لست فى مستوى عقلى سوى . أو كان يبدى البعض الاخر الشك والريبة اللذين يترجمان مشاعرهم المتوجسة نحوى ويحسبون أننى من رجال شرطة المرور وقد جئت اكتب لاصحاب المركبات او من يسوقونها المخالفات دون مبرر او جريرة . وقد لاحظت فى خلال عملية جمع الكلمات والعبارات المكتوبة على هياكل المركبات « خمسمائة مركبة » تنوعها وتكرارها وتباين أشكالها ومعانيها . كما لاحظت أن المسألة لاتقف عند حد اثبات أو عدم اثبات وجود اسلوب جديد لمواجهة المجهول فى مجتمعنا المصرى المعاصر ، بل تتعدى ذلك الى آفاق تمس المناخ الثقافى الاجتماعى لهذا المجتمع ، وتعكس الكثير من العناصر الثقافية غير المادية التى تملأ هذا المناخ وتعيش فى كيان اعضاء هذا المجتمع وفى نفوسهم . ولاحظت كذلك ان المركبات التى تكتب عليها الكلمات والعبارات هى فى

حقيقة الامر تحمل هذه العناصر الثقافية غير المـادية وتعلن عنها حيثما تسير وكأنها جهاز اعلامى شعبى مـن أجهزة الاعلام فى مجتمعنا المصرى المعاصر يتحرك على امتداد مدن هذا المجتمع وقراه . وفى ضوء نتـائج البحث الحالى ، وفى ضوء دلالات هذه النتائج ، تبين أن الكلمات والعبارات المكتوبة على هياكل المركبات موضوع الدراسة ، على الرغم من ان بعضها متكرر ، وان معانى بعضها متشابهة ، وعلى الرغم من أن اشكالها متعددة ـ قد اختارها كاتبوها انفسهم بمحض ارادتهم واصروا على كتابتها على هياكل المركبات التى يستخدمونها على الرغم من عدم موافقة الدولة على هذه الكتابة . وانهم اذ يكتبون مايكتبون بمحض ارادتهم ، فانهم فى حقيقة الامر يحاولون أن يسمعوا أصواتهم دون ان يراهم أحد ، اى أنهم فى حقيقة الامر يحاولون بمحض ارادتهم أن يهتفوا . وكاتبو الكلمات والعبارات موضوع البحث فى ضوء الظـروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، اى ظروفهم الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، اذ يهتفون بمحض ارادتهم ، قد استخدموا دون ما ارادة احـدى وسائل التعبير عند الصامتين من أعضاء مجتمعنـا المصرى المعاصر ، هى فى حقيقة الامر وسيلة جديدة تجلجل فيها أصواتهم دون ان يراهم أحد ، ويعبرون عن طريقها عـن انينهم وعن آمالهم وافراحهم وأتراحهم واستسـلامهم ودعاباتهم ، وعن بعض القيم التى يقدسونها وبعض انماط تفكيرهم . وقد اتممت البحث المشار اليه فى الاسـبوع الاخير من شهر اغسطس عام ١٩٧٠ ، واصررت على طبعه على حسابى وتم نشره فى غضون عام ١٩٧١ بعنوان « هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات

فى المجتمع المصرى المعاصر » . وكان لنشر هذا الكتاب صدى طيبا حتى ان الاستاذ الكبير احمد بهاء الدين كتب مقالا فى جريدة الاهرام الاسبوعية بعنوان « هتاف الصامتين » واشار الى الكتاب بعد ان حلل محتوياته وابرز اهم نتائجه ، وذلك بمناسبة مرور الذكرى الثالثة على وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

وفى ضوء نتائج البحث الذى يضمه كتاب « هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر » ، وفى ضوء دلالات هذه النتائج ، تبين ان مايدعو اليه الجهاز الاعلامى الشعبى الجديد يتضمن الكثير من العناصر الثقافية غير المادية السلبية « اى التى تكون اهدافها سلبية فى الغالب » التى توجد ولاتزال فى المجتمع المصرى المعاصر ، والتى يتهم لوجودها المجتمع المصرى المعاصر اتهاما صارخا ، فهى تعتبر فى حقيقة الامر امتدادا للعناصر الثقافية غير المادية البالية التى وجدت فى ظل ظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية وسياسية وبقيت كامنة تظهر كلما اتاح المجتمع المصرى، فى الظروف غير المواتية ، ظهورها لتؤدى وظائفها التى تتفق مع هذه الظروف غير المواتية ــ ومع ذلك فاننا نلاحظ أن البحث المذكور اذ يبرز هذه العناصر السلبية ، يبرز فى الوقت نفسه الحاجة الملحة الى مواجهتها والى محاولة تغييرها الى الافضل . ولم تبين نتائج هذا البحث هذه العناصر الثقافية غير المادية السلبية فحسب ، بل ابرزت اصالة مجتمعنا المصرى المعاصر ، واصالة روح مصرنا الخالدة وعمقها وروعتها فى شخص عناصر ثقافية غير مادية اخرى تتسم ، على الرغم من كونها مطلقة ،

بالايجابية « اى التى تكون اهدافها ايجابية فى الغالب » وهى الاخرى فى حاجة ملحة الى تثبينها ودعمهـــا « وذلك بغرس الحاجة فى نفوس اعضاء الشعب اليها » او اعادة تفسيرها حتى تستمر وهى فى ثوبهـا الجـديد تتلألأ فى المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى المواتى « اى الذى تفرزه الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصـادية والسياسة المواتية » ، ومن ثم تستمر تشـع المحبـة والسلام والوطنية ، وتدعو الى الحق والعدل والحرية ، وتطبق كل ذلك تطبيقا انسانيا رشيداً .

ووجدت نفسى فى ضوء هذه النتائج اواجه « ظاهرة الازدواجية الثقافية » وجها لوجه . وقد اكدت هذه المواجهة الكتاب الذى قمت بتأليفه وموضوعه : « حديث عن المراة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » والذى طبع ونشر فى عام ١٩٧٧ . وكان للسيدة الزا ثابت الفضل الاكبر فى تيسير طبعه ونشره بعـد ان اعجزتنى الظروف المعاشـية عن القيام بهذا العبء . ولا انسى فى هذا الصدد فضل العزيز احمد عويس الذى ارسل لى بعض النقود وهو يواجه الحياة فى احـدى الدول العربية ، مغتربا ويكد ويكافح بشرف من اجل دعم حالته الاقتصادية . ولولا عون هذين الشـخصين الكريمين ربما لم يكن قد خرج هذا الكتاب الى حيز الوجود . انه كتاب عزيز على لا لاننى عانيت فى تاليفه ولكن لان المراة المصرية بأدوارها الاجتماعية العديدة لا تحيا كما كان يرجو لها الامام محمد عبده وقاسم امين ومـن قبلهما رفاعة الطهطاوى ومن جاء بعدهم من السيدات الفضليات « عائشة التيمورية وملك حفنى ناصف وهدى

سلطان الشهيرة بهدى شعراوى » وغيرهم من كبـــار المفكرين المنصفين كالاستاذ سلامة موسى والدكتور طه حسين والاستاذ لطفى السيد . وقارىء الجـزء الاول من الكتاب الحالى : « الارض والبذور » بخاصة قـد يجد سر اهتمامى الكبير برفع المستوى الانسانى للمـراة المصرية والحرص على كرامتها واحترام مشاعرها كانسانة تكمل الرجل والرجل يكملها . هى تكمل الرجل بأدوارها الاجتماعية كأم وكزوجة وكأخت وكابنة وكزميلة وكجارة .. والرجل يكملها بأدواره الاجتماعية كأب وكزوج وكأخ وكابن وكزميل وكجار .. وقصة كتابة هذا الكتاب الذى أهديته الى حفيداتى موجودة بين دفتيه . ومع ذلك فقد لاحظت ان نتائج بحوثه ودراساته التى قمت باجـرائها فى الواقع الاجتماعى الحى للمجتمع المصــرى المعاصر فى ضوء خبراتى به وهى بالضرورة محدودة ، لانها لا تقـول كل شىء ، لانها لا تستطيع ان تقول الا بعض الاشياء . وهى خبرات تتضمن فى بعض الاحيان بعض الانطباعات وبعض الاراء ، وان كان همها الاول أن تقتصر على الحقائق عن طريق ما أجريته من البحوث الميدانية على اختلاف مستوياتها وان تعتمد على نتائج هذه البحوث – لاحظت ان هذه النتائج تؤكد ان التحدى الحقيقى فيما يتعلق بالمجالات الثقافية الاجتماعية كالعلاقة بين الرجل المصرى والمراة المصرية والعلاقة بين الاباء والابناء مثـــلا ، او كالمشاكل التى يواجهها المجتمع المصرى المعاصر كمجتمع نام ، يكون اى هذا التحدى فى مواجهة المشكلة الكبرى الا وهى اختلاف ماهو ايجابى فى التراث الثقـــافى الاجتماعى المصرى النظرى المتعلق بموضوع العـلاقة بين

الرجل المصرى والمرأة المصرية وبين الآباء والابناء مثلا ، او بموضوع المشاكل التي يواجهها المجتمع المصرى المعاصر كمجتمع نام ــ عما يمارسه أعضاء هذا المجتمع . اى مواجهة «ظاهرة الازدواجية الثقافية » التي توجد في هذا المجتمع . والمعروف أن كل المجتمعات الانسانية المتقدمة منها وغير المتقدمة توجد فيها هذه الظاهرة ، ولــكن عوامل وجودها فى مجتمع كالمجتمع المصرى ، القـديم قدم الدهر والمستمر استمرار الحياة ، تختلف بالضرورة عن عوامل وجودها فى المجتمعات الانسانية الاخـرى . ومظاهر هذه الظاهرة واشكالها تختلف كذلك عن مظاهرها وأشكالها فى هذه المجتمعات . والملاحظ ان مفهـــوم « الازدواجية » قد يطلق عليه مفهوم « الثنائية » فى بعض الاحيان . ولكنى فضلت المفهوم الاول بالمعنى الذى تبناه مضمون كتابى « الازدواجية فى التراث الـدينى المصرى : دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية » وهـو كتاب مازال يحاول ان يجد ناشراً لطبعه وتوزيعه حتى كتـابة هذه السطور . وقد فضلت مفهوم الازدواجية لان مفهوم الثنائية مفهوم فلسفى فى اغلب استعمالاته . نجد ذلك عند التحدث عن مفهومى الطبيعى وفوق الطبيعى ، وعن مفهومى الفكر والمادة ، وعن مفهومى النفس والجسد ، وعن مفهومى الاخلاق والسلوك « على اساس ان الخلق شيء نفسى داخلى او هو الدافع الذى يحـرك الانسـان للفعل اى للسلوك » . ويلاحظ ان معنى مفهوم «الازدواجية» الذى تبنيته هو معنى فكرى يعنى على وجه العمــوم التناقض بين مايقال وبين مايعمل ، أى التناقض الذى نجده فى أحد معانى أحد المفاهيم على الرغم من عـدم

تغيير لفظه « مفهوم الصبر مثلا » . او المتناقض بين مايقال فى مجال معين ومايقال فى نفس المجال ، ومن الامثلة على ذلك مانجده من القيم المتناقضة التى يمارسها اعضاء المجتمع المصرى فى المجالات المتماثلة « اللقمة الهنية تكفى ميه . واللى لك محرم على غيرك مثلا » او التناقض او الصراع بمعنى ادق بين القديم وبين الجديد « الطب الاكلنيكى والوصفات الشعبية مثلا » .

والملاحظ ان « التراث الدينى » هو جزء هام من اجزاء « التراث الثقافى » . وهو فى مجتمعنا المصرى المعاصر يمثل أهم القيم الثقافية وربما اكثرها . ولم اعن فى هذا الكتاب بالتراث الدينى على اطلاقه ، بل كان اهتمامى بتراث الدين الاسلامى على وجه الخصوص . ولم يكن فى وسعى ابدا ان اهتم بالتراث الاسلامى كله . ولكننى عنيت اول ماعنيت ، فى ضوء خبراتى بابراز ازدواجية هذا التراث ، اى التناقض الواضح بين مايقال عن هذا التراث نظريا وبين مايمارس فعلا فى الواقع الحى فى المجتمع المصرى المعاصر فى بعض المجالات التى تدور حول :

- الازدواجية فى العقيدة .
- الازدواجية فى العبادة .
- الازدواجية فى المعاملة .

ومضمون هذا الكتاب فى ضوء نتائجه يرجو القارىء أن لايعتبر ظاهرة « الازدواجية فى التراث الدينى المصرى» بالمعنى الذى تبناه مجرد ظاهرة من ظواهر رواسب الماضى . انها أعمق من ذلك مافى ذلك من شك . وهى ليست منعزلة عن غيرها من ظواهر المجتمع . ذلك لان

الدعوة التى ينشدها الكتاب هى فى حقيقة الامر دعـوة الى مواجهة الواقع الثقافى الحى فى المجتمع المصرى المعاصر بقصد تغيير هذا الواقع الى الافضل . وترتـكز هذه الدعوة بالضرورة على دعائم او مطالب يجب ان تيسر التطوير والتغيير الى الافضل . اى ان مواجهة الواقع الثقافى التى دعوت اليها تعنى فى حقيقة الامر مواجهة مطالب هذا التطوير وهذا التغيير لاننا حينما نواجه هذه المطالب لا يكفى ان نقف عند الامور التى لا نرضى عنهـا بوصفها انها مجرد رواسب . اننى عندما عالجت موضوع « الازدواجية فى التراث الدينى المصرى » فى ضـوء المجالات التى اخترتها لم اكتف بوصفها ، ولكننى فضلا عن ابراز وجودها حاولت أن ابرز ايضا بعض عوامـل وجودها ، ومواقعها ، وصورها أو الاثواب التى تلبسـها فضلا عن آثارها المعوقة لتحقيق اهداف المجتمع المصرى المعاصر وامانيه فى المستقبل المشرق الذى يرنو اليه .

وقد لاحظت ، كما كنت الاحظ من قبل ، أهمية رجال الدين فى المجتمع المصرى المعاصر . وجازفت بنقل احدى التجارب العلمية التى كان من حظى أن اخوضها عنـدما كنت ادرس فى « جامعة بوستن » فى خلال الاعـوام ١٩٥٣ - ١٩٥٦ . كنت واحدا من عشرة طلاب يدرسون نظريا وعمليا موضوع « العلاج الجماعى فى مستشـفى بوستن السيكوباتى » . وكان الطلاب التسعة مـن رجال الدين المسيحيين ، وكنت الوحيد الذى لم اكن مـن رجال الدين وكنت فى الوقت نفسه مسلما يؤمن بالدين السماوى اليهودى وبالدين السماوى المسيحى . وقد راى أستاذى « البرت موريس » أن اخوض هذه التجربة

فى هذا الموقع من الدراسة النظرية والعملية . عشت مع زملائى تحت اشراف وكيل المستشفى « البروفســـور روبرت . د . هايد » . وكانت هذه التجربة موفقــة مافى ذلك من شك . فقد أكدت لى ان العــلم والدين لا يتنافران بل على العكس وجدت انه فى ضوء نتائجها التى ضمها كتابى وعنوانه « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة » ان العالم قد اثبت مايدعو اليه الدين ، وان الدين قد اكد ماوصل اليه العلم . لقد كان من حظ هذا الكتاب ان تتبناه « دار الكاتب العربى للطباعة والنشر » فتطبعه وتوزعه فى عام ١٩٦٨ واتقاضى عن ذلك عائدا ماليا . كنت فى ذلك الحين ومازلت أدعو الى ســيادة العلم ومنهجه . فقد لاحظت فى ظل المناخ الثقــافى الاجتماعى المصرى انه توجد علوم اربعة . منها بالضرورة « العلم العصرى » الذى بشر ببداياته علمــاء مســلمون أفاضل ابتداء من « جابر بن حيان » ، أى منذ القرن الثامن الميلادى . والذى أكمله علماء الغرب من تلاميذ ومريدى العالم الفيلسوف « أبن رشد » « مات فى عام ١١٩٨ م » . اى ان العلم العصرى كخبرات انســانيــة منتظمة التى يحصل عليها العالم عن طريق منهج معــين هو المنهج العلمى الذى لا يعنى الحفظ والتلقين بل الذى يواجه ظواهر الطبيعة أو ظواهر المجتمع مواجهــــة موضوعية . وهو اذ يفعل ذلك يكون دائما مهتديا بالشعار القائل « لا شيء يأتى من لاشيء » . وهو المنهج الذى يحاول دائما ان يكون منهجا لفهم الحياة بقصد تغييرها . ويسعى دائما الى الاجابة عن السؤالين كيف ؟ ولماذا ؟ اى التعرف على العوامل التى تكون من وراء وجود هذه الظواهــر

وعلى القوانين التى تحكمها ، مع ملاحظة انه كمنهج لايبحث ابدا ولا يهمه أن يبحث أبدا عن الاجابة عن السؤال لماذا ؟ على وجه الاطلاق . بل هو فى بساطة يدرس الظواهر المادية والانسانية دراسة واقعية ، اى يقوم بدراسة العلاقات بين الاشياء وقوانين حركتها الداخلية فى ضوء الطبيعة والمجتمع وليس فى ضوء بعض المبادىء المنطقية والعمليات العقلية فحسب . وفى ضوء شعار منهج العلم العصرى « لا شيء مطلق » فاننا نجد انه اذا كان هذا العلم قد يستخدم فى وقت الحرب كسلاح رهيب فتاك « القنبلة الذرية مثلا » فان بعض آثاره التى يصل اليها العلماء فى أثناء الحرب تنقذ الارواح فى وقت السلام . واذا كان العلم العصرى فى بعض المجتمعات الرأسمالية المتقدمة قد اسهم فى انتاج الحضارة الاستهلاكية المعاصرة ، التى اختزلت الانسان الى بضاعة تنتج البضاعة وتستهلك البضاعة ، وجعلت منه مستهلكا سلبيا يفعل الحب ولا ينفعل ، والذى اصبح فى كنفها كلما ازداد ثراؤه الكمى بامتلاك الاشياء ازداد فقره النوعى من امتلاك الضجر له وابتعاد حلم السعادة الحقيقية المعاشة التى تجعل منه انسانا كاملا لا انسانا مشطورا على ذاته ومعزولا عن الآخرين الذين لم تعد علاقاته بهم الا علاقات بين أشياء ـ فان ذلك لا يمكن ان يكون مرجعه الى العلم العصرى الذى عرف سر الطبيعة والمجتمع وامكنه بطاعتهما أن يتسلط عليهما ويتحكم فيهما وكان من نتائج ذلك التقدم الهائل الذى نراه جميعا وبخاصة مايتوقعه علماء الفضاء فى خلال السنوات العشر القادمة ، اى منذ كتابة هذه السطور ،

حيث ستكون هناك رحلات فضاء مختلفة لكواكب واقمار « المجموعة الشمسية » فضلا عن رحلات عديدة لمدار الارض واعداد الاجهزة العلمية ماتستطيع ان تستخدم فى أكثر من رحلة ولاكثر من سنة ، وحيث توجـد الامكانية ليبدأ الانسان فى عصر الفضاء اى عندما يكون هناك انسان يعيش فى الفضـاء من أجـل اسـتخدام مايمكن استخدامه فى الفضاء للتصنيع الذى سيكون حتما ارخص من التصنيع فى الارض وبخاصة ما تعلق بالنباتات والاعشاب الطبية والعديد من الصناعات الطبية الاخرى مثل الامصال واللقاح والبنسلين . واذا كان مرجع آثار العلم العصرى لايعود الى هذا العلم الذى عرف كما ذكرنا سر الطبيعة والمجتمع وأمكنه بطاعتهما أن يتسـلط عليهما ويتحكم فيهما ، فان مرجع ذلك يعود الى ارتباط العلم العصرى بايديولوجية معينة او بفلسفة معينة . واننى ارى أن هذا لايعيب هذا العلم فى شيء فالعـلم العصرى يجب ان يكون بالضرورة للمجتمع . والمجتمعات مازالت متباينة . أى ان ايديولوجياتها ، أو فلسـفاتها السائدة متباينة كذلك . وهذا العلم اذ يتعرف موضوعيا على ماهو كائن فى الطبيعة وفى المجتمعات لكى يفهمها يحاول ان يغيرها الى مايمكن ان يكون أحيانا أو يغيرها الى مايجب أن يكون احيانا آخرى . ويكون التغيير فى المجتمع الاشتراكى بالضرورة فى سبيل مصلحة الملايين وفى المجتمع الراسمالى يكون التغيير بالضرورة فى سبيل حفنة من أعضاء المجتمع او حكومة تحكم باسم هذه الحفنـة من الناس الذين لاهم لهم الا أن يملئوا جيوبهـم بالارباح الوفيرة .

وكما يوجد فى مجتمعنا المصرى المعاصر العلم العصرى نجد أيضا « علم السيميا » وهو علم له فروع سبعة او وسائل سبع هى : علم الاعداد وعلم الاوفاق وعلم الحروف وعلم الطبائع الاربعة وعلم الكواكب والافلاك والبـــروج والمنازل وعلم الاختبارات النجومية وسعدها ونحســـها وشرفها وأتصالاتها ثم علم الاسماء والرقى والدعوات . والملاحظ ان علم السيميا فى ضوء منهجه « أو مناهجه » لا يمكن ان يكون علما عصريا . ومع ذلك نجد الداعين اليه يشيعون بكل الاساليب ان من يمارس فروع هذا العلم أو وسائله يستطيع بها ان يتصرف على جميـع مافى الكائنات من خير وشر وجلب وطرد ، فأهـداف هـذا العلم فى اعمال الخير كالترياق ، وفى اعمـــال الشر كالسم الناقع . ومفهوم « الخير » هنا مفهوم غامض أى ان معانيه عديدة ، ويتوقف كل معنى على اختيـــار الممارس ، وما ينطبق على مفهوم الخير يسرى على «مفهوم الشر » كذلك . وهناك علوم آخرى غير علم الســـيميا بفروعه ووسائله ، وأن كانت تتصل به فى ضوء طبيعته واهدافه . فهناك علم « الكوتشينة » وهنـــاك علم « الفنجان » وهناك « علم الكف » وهناك « علم الطوالع » طوالع الرجال والنساء وما يسمى بالطالع الحـــدسى وغيرها . وكل هذه العلوم الزائفة التى تسمم الفكر فى مناخنا الثقافى الاجتماعى المصرى تعيش وتزدهر لاتزال . ويبدو أن علم السيميا ومايتبعه من علوم زائفـــة قـد تعمد المتعمدون ان يدخلوها فى المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى عمداً . وقد ذكرت ذلك فى الجزء الاول من الكتاب: الارض والبذور ، وفى الجزء الثانى : ماء الحياة بما فيه

الكفاية . ولعل القارىء أن يلاحظ « نجمة داود » التى لا يستثنى من وجودها « حجاب » من الاحجبة ذات المقاصد المتعلقة بالرقى والدعوات وشفاء الاطفال من الامراض ووقايتهم وغير ذلك من الاهداف التى يتلهف من أجل تحقيقها العديد من الوطنين المصريين المعاصرين ، ويلجأون بكل الوسائل وربما يكون ايسرها دفع الاموال الطائلة لكى يتم المراد !.

ومن المصريين المعاصرين من لايعترفون بالعلوم الزائفة السابقة علنا ، وان اعترفوا بها ممارسة . وهم لايعترفون أبدا بالعلم العصرى علنا وضمنا . والعلم عندهم ولا علم غيره هو « العلم اللدنى » . وتراهم يقولون كل شيء عن هذا العلم ولا يثبتون شيئا عن وجوده . فلا أدلة عندهم تدل على وجوده او الفائدة المرجوة منه سواء كان ذلك فى حياة الدنيا أو فى حياة الاخرة . وللوصول الى هذا العلم مستويات ومنازل ، وأساليب الوصول اليه عديدة - ومن أساليب الوصول الهامة اسلوب « حلقة الذكر » ذكر الله جل وعلا والصلاة على النبى المختار حيث يترنم أعضاء الحلقة بأوصاف النبى صلى الله عليه وسلم ويرددون أوصافه العديدة . وقد تحدثت عن ذلك من قبل فى الجزءين السابقين ، ولعل القارىء الكريم الذى أوصيته راجيا أن « يقرأ الدراسةالحالية بترتيب ورودها» حتى تكون أجدى عليه وأيسر ، لانها كتبت لتقرأ كذلك ، أى لتقرأ قراءة متصلة ــ أن يكون قد اتبع وصيتى هذه .

ولعل العلم الرابع أن يكون خطيرا كذلك . واقصد بهذا العلم « علم الفهلوة » واقصد بخطورته وقوفه

حجر عثرة امام النهضة التى آن الاوان لكى تنبعث فى مجتمعنا المصرى المعاصر . فالملاحظ ان اعضـاء هـذا العلم اى أن المصريين المعاصرين الذين يمارسونه هم الذين يدعون العلم بالامور كلها على اختلاف انواعها . فهـم العلماء العصريون تارة ، وهم العلماء المزيفون حفظـة التراث المصرى الاصيل تارة اخرى ، وهم العلماء اللدنيون الواصلون العارفون تارة ثالثة . ولعل وجود هـؤلاء أن يكون مرجعه الى ضعف العلماء العصريين فى الوقت الحاضر ، ومن ثم الى غلبة العلماء الاخرين . فالملاحظ ان العلماء فى مصر ، أقصد المتعلمين الذين كانوا منذ الماضى السحيق من رجال الدين أو الادعياء منهم حتى وقتنـا الراهن ، وان العلماء العصريين الذين بدأوا عندما بدأت الجامعة الاهلية فى عام ١٩٠٨ ، وحتى من بدأ من هؤلاء كان معظمهم ممن تخرجوا فى جامعة الازهر الشريف أمثال مصطفى عبد الرازق وطه حسين واحمد امين وامين الخولى وغيرهم . وانا اذكر ـ وانا حديث السن وكنت واعيا ـ ما اصاب طه حسين عندما نشر كتابه « فى الشـعر الجاهلى » ، واننى اذكر ايضا المعارك التى كانت تنشب بين مفكرى مصر ، والمقالات التى كان بعضها يتهم طه حسين ويضمها كتاب « مصطفى صادق الرافعى » « تحت راية القرآن » ، والتى كان بعضها الآخر يتهم المفكرين الاخرين مثل العقاد وسلامه موسى ، وكنت اقرأ ما اسبغه الرافعى ، بحق أو بغير حق ، على هؤلاء المفكرين مـن القاب ، فقد لقب سلامه موسى مثلا بأنه « عدو العروبة والاسلام » . وكنت اقرأ ماكان يكتبه الرافعى عن العقاد دون أن يذكر اسمه وماكان يكتبه العقاد عن الرافعى دون

ان يذكر اسمه . وقد قرات فى « جريدة الاهرام » فى يوم ٢٠ من شهر ديسمبر عام ١٩٣٥ بيانا يقول فيه العقاد انه تخلى منذ امس عن التحـــرير فى جـريدة « روزاليوسف اليومية » التى كانت تصـــدر فى الثلاثينيات . ولكن لم ترض الرافعى هذه الواقعة فذكر فى احدى مقالاته دون ان يذكر اسم العقاد ، ولكن المتابعين للمعارك الادبية وكنت منهم قرأوا ماذكره الرافعى وفهموا ماذكره عندما كتب :

« قال الرجل : انى خلعت الحذاء . فردت الحذاء قائلة : انى خلعت الرجل » .

ومهما يكن من الامر فان عدد عوامل وجود المصريين المعاصرين الذين يمارسون علم الفهلوة قد يكون عددا اكبر مما ذكرت . والتعرف على أهل « الفهلوة » ليس صعبا . فأنت تجدهم الاشخاص الذين يبحثون باستمرار عن أقصر الطرق واسرعها لتحقيق الاهداف الدنيوية والاخروية على السواء . وأنت تعرفهم عندما يتجنبون العناء والجهد المطلوبين عادة فى اجتياز العقبات للوصول الى تحقيـق هذه الاهداف والغايات . فتراهم يتجنبون استخدام الوسائل الطبيعية لتحقيق هذه الاهداف والغايات ، ويكون همهم ليس انجاز العمل على اكمل وجه ، وانما انجازه وتحقيق اهدافه وغاياته حتى لا يقال عنهم انهم عاجزون عن ذلك . ومن سمات هؤلاء ايضا مانلاحظه عندما يعجزون عن تقبل الحقائق الموضوعية ، اى عندما يعجزون عن تقبل الواقع وفقا لما تفرضه الظروف الملحة من تصرف سريع ، مما يضطرهم الى اخفاء العيوب والفشل والنقائص بغية انقاذ المظاهر والحفاظ على ماء الوجه .

انهم الادعياء الذين يعرفون كل شيء ويرون ان غيرهم لا يعرف شيئا . انهم الذين ، في ظل بعض الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، رفعوا في يوم منكود شعار « اهل الثقة » اولا ثم « اهل الخبرة » أخيرا وآخرا وكأن الوطنية مقصورة عليهم . والفهلويون في كلمة قصيرة هم الانتهازيون الملونون المتلونون المنافقون . وقد سجلت كل ذلك واكثر في بعض الكتب والدراسات التي نشرتها وبخاصة في مقدمة كتابي « حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » . ولعل قاريء الكتاب الحالي ان يتفضل بالرجوع الى مانشر لي في هذا الصدد .

وانني اذ أدعو ملحا الى سيادة العلم العصري ، ومازلت افعل ذلك ، فانني لاحظت ، ومازلت الاحظ ، ان الكثيرين يرون ان نتائجه غير كافية . فهي لا تتصل بالحقيقة المطلقة بسبب . ونحن في ضوء الظروف المختلفة التي يواجهها مجتمعنا المصري المعاصر لسنا في حاجة الى الحقيقة المطلقة . أن هذا المجتمع في ضوء ظروفه الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يحتاجها . انه يحتاج الى الحقيقة التي تقطع دابر عدونا الماكر الغدار ، والتي تيسر القضاء على الامية وعلى البلهارسيا وعلى الجرائم بانماطها العديدة « الرشوة والتهريب وتعاطي المخدرات والاتجار فيها وغيرها وغيرها » فضلا عن المشاكل الاجتماعية العديدة الاخرى . ان الحقيقة المطلقة لا تواجه هذه المشاكل الاجتماعية الخطيرة ولا تواجه غيرها مثل مشاكل الاسكان والمرور والنقل والمرافق والهجرة الداخلية والصراع الثقافي بين الاجيال . ولايمكن لقاريء ان يتهمني

بأننى مع العلم العصرى على حساب الفن بأنواعه ، لان الفن بأنواعه احد مصادر المعرفة الانسانية ، وهو مصدر هام يحتاج اليه الانسان ماعاش . ولعل الفن الصادق أولى ، فى ضوء ظروف مجتمعنا المصرى المعاصر ، بالـــرواج والغلبة . ان الفن الصادق بكل انواعه نشاط انســانى ينبع من الحياة ويصب فى الحياة وييسر مواجهةالحياة . اننى اذ ارفع شعار أن يكون العلم العصرى حكما اعلى فى شئون الفكر فى مجتمعنا المصرى المعاصر ، أؤكد ان الفن الصادق بأنواعه فى ضوء انسانيتنا ضرورة لا يمكن ان يستغنى عنها بحال . واذا كان الاقتناء فى مجـــال الثروة والسلع المادية وما شابهها لا يمثل عندى اهمية انسانية كبرى ، فان الاستغناء عن الفن الصادق بأنواعه يعتبر بحق اهدارا للانسانية .

ولا يحق للقارىء الكريم أن يتهمنى ايضا بأننى مـــع العلم العصرى على حساب الدين . فالدين لله والمجتمـــع لاعضائه . ان الدين منطقة لها أصولها الجذرية فى مجتمعنا المصرى . وهو منطقة أيمان بما يدعو اليه فى مجالاته العديدة واهمها مجال العقيدة ومجال العبادة ومجـــال المعاملة . والدين ذو الاصول الجذرية فى المجتمع المصرى لا يحتاج الى من يحميه من البشر ، فله رب يحميه . وقد اجتمع العلم العصرى مع الدين فى التجربة العلمية التى ضمها كتابى « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة » . كانت هذه التجربة كما ذكرت من قبل مجرد برنامج دراسى ولعل الخبرة الاساسية فى هذا البرنامج أن يكون مصدرها الحقيقى وجود الفرصة المتاحة لكل طالب لمقابلة زملائه يوميا فضلا عن الطلبة الاخرين ، تحت قيادة الطبيـــب

النفسي المسئول « بروفسور هايد » . وقد تحدد حجم الطلبة فهو كما ذكرت آنفا لايزيد على عشرة أعضاء ، وذلك لامكان مشاركة كل عضو فى الخبرة الجماعية . ان البرنامج الدراسي يهتم بالعلاج الجماعى الدينامیكى حيث يشارك كل طالب فيه عن طريق عملية فهم نفسه وفهم الآخرين . فهو يعرض على أعضاء الجماعة مشاكله الخاصة ، كما يعرض مشاكله مع المرضى كأفراد «أشخاص » أو المرضى كجماعة ، فضلا عن مشاكله مع الجماعات الاخرى فى خارج المستشفى . وأمام اعضاء الجماعة ، ، جميعهم ، يكشف عن خبيئة نفسه . يكشف عن استجاباته السارة وعن استجاباته غير السارة التى تثيرها هذه الخبرات فى نفسه . ومن أهم جوانب البرنامج الدراسي محاولة تقويم العمليات الجماعية لتنظيم الجماعات وتطورها . حيث ان الخبرات التى يحصل عليها الطالب فى اثناء هذا البرنامج تتصل اتصالا مباشرا بالخبرات الجماعية التى يقضى معها — وهو رجل دينى — حياته . ذلك لان أساليب الملاحظة وتقويم العمليات التى يعرفها الطالب بل ويمارسها فى اثناء البرنامج الدراسي يمكن تطبيقها على الجماعات التى يعمل معها . الجماعات التى هى فى الواقع معين للبحث لا ينضب ، فحاجاتها الى البحث أمر ضرورى ، وهى فى الوقت نفسه مصدر لهذا البحث . وقد افدت من كل ذلك فيما بعد ولعل بعض آثار هذه التجربة ان يجدها القارىء الجاد فى ثنايا الكتاب الحالى بأجزائه الثلاثة . وقد نجحت الجماعة التى كنت احد اعضائها فى اختيار موضوع « الشعور بالعداوة » موضوعا لدراستها . ذلك لأن

البرنامج الدراسي كان يقضى بتقديم مشروعا فى تقرير مكتوب فى نهاية فترة الدراسة « فى خلال المدة من يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٥ حتى يوم ٨ من شهر يوليو عام ١٩٥٥ » . وقد استخدم الاعضاء للوصول الى مصادر الشعور بالعداوة اساليب عدة . منها ملاحظة مشاعرهم واستجاباتهم الشخصية فى اثناء وجودهم فى المستشفى . لاحظوا ذلك كجماعة وكأشخاص كذلك ، كما لاحظوا ذلك على بعضهم بعضا . وبهذه الوسيلة امكنها جمع الحقائق اللازمة ثم امكنهم ان يضعوا فروضا معينة ثم حاولوا اثبات صحة هذه الفروض فى ضوء تجاربهم كجماعة وتجاربهم الاخرى كأشخاص يعيشون فى المجتمع.
وأرجو أن يلاحظ القارىء أن المنهج الذى اتبعته الجماعة مسجل فى كتاب « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة» ومن حقه اذا وجد الوقت الكافى ان يرجع اليه بالتفصيل ولكن لا يسعنى هنا الا آن اسجل موافقة التعبير السليم عن الشعور بالعداوة ، اجمالا من غير تفصيل ، مع مضمون الآية القرآنية الكريمة :
« ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتى هى احسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم »
« سورة فصلت : آية ٣٤ »
وكان من أهم ماانتهى اليه اعضاء الجماعة هو فرض عام يتلخص فيما يلى :
« ان تهديد اى شخص بالقيام بفعل بغيض او توجيه هذا الفعل البغيض ضده ، يثير عادة أنواعا متباينة من الاستجابات فى نفسه قد يكون الشعور بالعداوة احدها » .

وكان أعضاء الجماعة جميعا على وعى بأن المقصود بالتهديد هنا هو الخوف الحقيقى او الوهمى من امور بغيضة معينة مثل الاذى او الضرر أو التحقير او حرمان الذات حرمانا على مستوى معين . وقد يتحقق هذا التهديد عند اعاقة شخص معين من فرصة فهم نفسه حق الفهم او من توقع هذا الشخص تحقيره أو تقييده ، وقد يتحقق هذا التهديد ايضا اذا خشى الشخص من رفض الاعتراف بحاجاته المشروعة أو رفض الاعتراف بحقوقه كعضو فى جماعة معينة . وفى ضوء كل هذا آثرت ان يضم الكتاب المذكور دراسة احدى الحالات عن شاب مصرى ادين فى جريمة قتل مرتين ، وحكم عليه بالاعدام فى كل جريمة اى مرتين كذلك . على أساس ان قتل انسان آخر يعتبر « ذروة الشعور بالعداوة » . وكان قيامى ببحث حالة هذا الشاب بحثا اجتماعيا تجربة مثمرة لى . لقد قمت ببحث حالات عديدة من قبل فى محيط الاحداث وفى محيط الشبان ، مصريين وغير مصريين ، ولكن لم يكن من بينهم شخص قتل مرتين وحكم عليه بالاعدام مرتين . لقد كان من غير اليسير مقابلة هذا الشاب فى خارج « زنزانته » الا وفى يديه الاغلال وبصحبة احد حراس « سجن الاستئناف » حيث كان يودع فيه . ولكنى فضلت مقابلته دون حراس ويديه حرتين فى الزنزانة . واعترف انه ليلة ذهابى لمقابلته لم انم الا غرارا ، فقد خشيت منه الاذى . ولكننى فجأة تذكرت اننى لا اكن لهذا الشاب بوصفى باحثا اجتماعيا علميا شعورا غير انسانى . فأنا كباحث احاول ان ارصد حركاته وسكناته ومشاعره وردود فعله فضلا عن الظروف

الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التى عاش فيها منـــذ
ولادته حتى ارتكب جريمتى القتل وبعد ذلك حتى الوقت
الذى أراه فى خلاله عند مقابلته . وقلت لنفسى اننى
مادمت لا اكن له فى قرارة نفسى شعورا بالعداوة فانه لن
يبادلنى هذا الشعور ، لانه لايوجد عامل حقيقى واضـــح
لذلك . ومع ذلك فانه اذا كان هذا التفسير قد يسر لى
النوم وقتا يسيرا ليلة ذهابى لمقابلة هذا الشاب ، فاننى
لن انسى مطلقا وسأظل اذكر دائما الاحساس الذى ملك
على نفسى عندما صحبنى احد الضباط فى ســـــجن
الاستئناف الى « العنبر » من الفناء وفى اثناء طلوعى
السلم الذى يؤدى الى العنبر . ولكنى تمالكت نفسى
وعادت الى رباطة الجأش لاننى كنت ســعيدا أترقب
التجربة الجديدة فى شوق . وعندما عرفت اين يقيم
الشاب تركت وحدى ، ورأيت الشاب انسانا يبتسم لى .
ولعل قارىء هذا الكتاب اقصد كتاب « محاولة فى تفسير
الشـــعور بالعداوة » أن يلم ببحث حالة هـــذا الشاب
والمعلومات التى جمعت عنه كانسان وعن اسرته والبيئة
الخارجية ومغامراته فضلاً عن الجريمتين اللتين ارتكبهما
واسلوب ارتكاب كل منهما والدوافع الى ارتكاب كل منهما
مع ملاحظة أن كل المعلومات التى جمعت قد جمعت بعد
ثبوت الادانة والحكم على الشاب موضوع البحث . ولا
اخفى سرا اذ اقول انه عندما نفذ هذا الحكم بالاعـــدام
وجدت نفسى أبكى بكاء حاراً ، فقد كانت دموعى تسيل
ولم استطع ان اوقف سيلها الا بعد فترة غير قصـــيرة ؛
وحزنت من أجل قتله أياما وأسابيع وشهوراً ، وحتى الآن
كلما اذكره اشعر بالأسى والحزن العميق العميق . واذا

كنت قد بكيت في هذه المناسبة فاننى قد بكيت فى مناسبات أخرى كذلك . فأنا لم أكن « حائط مبكى » فقط ولكنى كبشر بكيت فى مناسبات وفاة بعض زملائى بالمركز ، وبكيت عندما كنت لا اجد مخرجا وانا اواجه العنت وتعمد الاساءة من أدارة المركز ، وبكيت عندما كنت أواجه من زملائى بالمركز ومن بعض تلاميذى من مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة الوآن الجحود وعدم الوفاء . لم اكن كما كانت ادارة المركز تشيع وتذيع مجرد حائط مبكى أفتح صدرى وقلبى على مصراعيه لانين الزميلات والزملاء كلما أصاب احدهم عنت او ظلم من ادارة المركز ، وياليت هذه الادارة كانت فى ذلك موضوعية بل كانت تبدى الوانا من السخرية ، التى كانت تراها لاذعة ، منى . وانى لهذه الادارة ان تعلم اننى ماكنت افعل ما افعل الا بقصد توطيد دعائم مهنة البحث العلمى الاجتماعى من اجل مصرنا الخالدة . ولكن يبدو على الرغم من تفاؤلى الكبير ارى الان اهتزاز قواعد الاريكة التى تقف عليها هذه المهنة الشريفة فى المركز . ولعل هذا الاهتزاز ان يكون مؤقتا ، ولعل الذين فروا من المركز هاربين من المناخ الثقافى الاجتماعى الذى تعيش فيه قيم التسلط غير المبرر فضلا عن قيم التسيب ان يؤدوا الامانة فى مواقع اعمالهم فى مراكز البحوث الاخرى وفى الجامعات وفى غيرها من الهيئات العلمية .

ويبدو أن تجربة « مستشفى بوستن السيكوباتى » كانت لها آثار أخرى فى تفكيرى فقد دعوت فى اجتماعات « مجلس الخبراء » بالمركز مرارا وتكرارا الى اعداد برنامج تدريبى لرجال الدين من الشباب فى مصر ،مسلمين

كانوا او مسيحيين . وذلك لكى يتربى من بينهم « كادر » يحمل شعلة التفكير المستنير ويرى اعضاؤه ماكان يراه العلامة « ابن رشد » الذى نجح فى التمييز بين نوعين من الحقيقة : حقيقة الوحى وحقيقة العقل . اى ان دعوته فى القرن الثانى عشر الميلادى كانت دعوة الى تحرير العلم من سلطان الدين ، وفى اقامة دعائم عالم خاص به — عالم كان من الممكن أن تقبل حقائق العلم فيه بعيدا عن منطقة الدين . وقد ادى ذلك الى تشجيع التقدم فى تشييد بناء علمى متميز . أو ينحى اعضاؤه منحى « الامام الشيخ محمد عبده » الذى لم يكن يعلم فى « الازهر الشريف » النحو والفقه كما كان يفعل غيره من المشايخ وخاصة المبتدئين بالتدريس . فالنحو والفقه كما يدرسان فى الازهر ، من العلوم النقلية ، وهو اى الامام الشيخ محمد عبده كان يريد أن يربى العقل ، ويفهم الكون ويهذب الخلق . ولكن صيحاتى فى هذا الشأن ذهبت سدى . وكانت تشيعها الكلمات الساخرة تصدر من ممثل ادارة المركز ، ولم يكن مع الاسف الشديد لاحد من الزملاء اعضاء المجلس رأى يسندنى فى دعوتى المتكررة .

واذا كان من حظى أن أبدأ أسهامى مع زملائى طالبات وطلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وخريجها فى ارساء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر منذ عام ١٩٣٧ وحتى كتابة هذه السطور ، فان من واجبى ان اسجل متى وكيف نشأت هذه المهنة ، وقبل ذلك لماذا نشأت ؟ كنت اعى هذه الاسئلة وخطورتها بل وخطورة الاجابة عنها منذ اللحظات الاولى ، اى منذ يوم ١٦ من شهر

اكتوبر عام ١٩٣٧ يوم التحاقى بالمدرسة مع زميلات وزملاء كان عددهم ٦٥ طالبة وطالبا . وقد أعددت العدة لتسجيل اجاباتى عن الاسئلة المشار اليها . وتبلورت فكرة كتابة كتاب « نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى » . وخرج هذا الكتاب الى السوق فى عام ١٩٧٣ . ولكن مع الاسف الشديد لم تجد يدا تمتد لشرائه والاطلاع عليه . كنت فى ذلك الحين اقـــوم بالتدريس فى « مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة » . وكنت اقوم بهذه المهمة منذ ان انتدبت للتدريس وكنت اعمل مديرا « لمؤسسة الزفاف الملكي بالعباسية » أى منذ عام ١٩٤١ . وكانت ادارة المدرسة تنتدب غيرى مـــن الزملاء فى اثناء سفرى الى الخارج ولكن سرعان ماكانت تنتدبنى للتدريس عندما اعود . وسارت الحالة على هذه الوتيرة حتى شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ وكان قد اعد كتاب « نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى» ليبدأ طالبات وطلبة السنة الاولى فى دراسته . فقـد تعودت ان اقوم بتدريس « مادة الخدمة الاجتماعية » « للسنة الاولى » ومادة « علم الجريمة » « للسنة الرابعة» اننى لم اختر هاتين المادتين ولكنهما فرضتا على فرضا . كنت أرغب فى تدريس مادة « علم الاجتماع » او مـــادة « مناهج البحث العلمى الاجتماعي » ولكن ادارة المدرسة رفضت وكدت بدورى ، وبخاصة بعد عودتى من الولايات المتحدة وحصولى على درجة الدكتوراه ، أن ارفض اداء مهنة التدريس رفضا باتا لولا نصيحة أحد زملائى الذى شجعنى على القبول ، ففعلت ذلك . وكانت حجة الزميل ان مادة « مناهج البحث العلمى الاجتماعى » غير موجودة

فى المنهج الدراسى وعلى واجب كبير فى اقناع ادارة المدرسة لكى توجد هذه المادة الهامة فى المنهج . وقد أقتنعت ادارة المدرسة برأيى بعد مرور اكثر من عامين ولكنها آثرت ان يقوم بتدريسها غيرى . كان لى ان ادرس مادتى الخدمة الاجتماعية وعلم الجريمة . وقمت بهذا الواجب حتى تغير عميد المدرسة وجاء زميل آخر وابى دون أبداء الاسباب ان يعطينى الفرصة لمواصلة واجبى فى تدريس المادتين المذكورتين أو غيرهما . وكان ذلك فى بداية العام الدراسى ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، وترتب على ذلك ان « بار » توزيع كتاب « نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى » لم يشتر من نسخ هذا الكتاب الا عدد محدود من جمهور قرائى . وهذا الجمهور كما يعلم القارىء محدود . ولكن حدث مالم يكن فى الحسبان وذلك بعد حوالى عشر سنوات من نشره . بدأ المهتمون بالخدمة الاجتماعية يبحثون عن نسخة منه ويلهثون وراءها فلا يجدونها . والملاحظ ان هذا الكتاب قد حوى بين دفتيه قصة كتابته وهو ماعتدت على القيام به فى كل كتاب ينشر لى ، ثم دراسة مستفيضة عن المجتمع المصرى بعد ثورة عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٧ ، ثم موضوع نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر ويتضمن موضوعات شتى منها نبذة وافية عن معاهدة عام ١٩٣٦ وخطوات نحو التغيير الى الافضل قبل هذه المعاهدة والطاقات الخلاقة التى برزت بعد المعاهدة من اجل التغيير الى الافضل والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ونشأتها ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة واهدافها . وفضلا من ذلك تضمن الكتاب أهم المشروعات التى ظهرت

لاول مرة فى المجتمع المصرى وسماها الكتاب « من بواكير مشروعات مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر » ، وتتضمن هذه البواكير :

- بحث مشكلة الفقر فى مصر فى عام ١٩٣٨ .
- مؤسسة الزفاف الملكى .
- تجربة اصلاح القرية المصرية .
- مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة

والملاحظ اننى لم اكن لاهدف أبدا الى ان اثقل على القارىء الكريم بالحديث عن نفسى . ولكننى احسست صادقا ان تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر هو بعض تاريخ حياتى . فانا عاصرت احداث نشأة هذه المهنة مرحلة بعد اخرى . وكنت قريبا من الاحداث واسهمت فيها . ولعل هذه المعاصرة وهذا القرب وهذا الاسهام كلها ، أن تؤكد لي وللاخرين اننى اولى بتدوينها على وجهها الصحيح . وأن واجبى ان افعل ذلك لاننى أصبحت من أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهما لها ، وكنت شاهد عيان فيها بل واحداً من الذين وقفوا على مقدماتها . ويكفينى صحبة السيدة الزا ثابت الطويلة التى لم تنقطع منذ عام ١٩٣٧ وحتى كتابة هذه السطور . والسيدة الزا كما يتضح من فصول الكتاب المذكور قد اسهمت اسهاما فعالا فى بذر بذور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر وتثبيت جذورها . وهى تعمل منذ ان وطئت قدماها ارض مصرنا الخالدة فى اواخر عام ١٩٣٤ فى ميادين هذه المهنة ومجالاتها حتى وقت كتابة هذه السطور . وقد تفضلت السيدة الزا باعطائى كل المستندات والوثائق التاريخية منذ انشاء او قبل انشاء

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى تبنت بحق تحقيق انشاء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر . وهذه المستندات والوثائق لا تزال فى حوزتى حتى الان .

وفى خلال الفترة منذ عودتى من الولايات المتحدة حتى انقطعت الاسباب كانت مادة الخدمة الاجتماعية هى المادة التى احسست بضرورة غرس الحاجة اليها للطالبات والطلبة الذين كنت اقوم بتدريسها لهم . كانوا مازالوا فى دور المراهقة المتأخرة وقد حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية وأمامهم المستقبل المشرق للقيام بأدوارهم الاجتماعية فى المجتمع لتغييره الى مايجب ان يكون او الى مايمكن أن يكون . بدأت القيام بهذه المهمة منذ السنة الاكاديمية ١٩٥٦-١٩٥٧ بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة . وأنا من الاشخاص الذين يعشقون مهنة التدريس ، فكنت اعطى لهم خبراتى الواقعية فى ميادين الخدمة الاجتماعية والاكاديمية ما استطعت الى ذلك سبيلا . كنت أفعل ذلك وانا اعلم بمرضى الذى علمت به عند الكشف الطبى بمناسبة التحاقى بـ « المعهد القومى للبحوث الجنائية » ، ومع ذلك فلم اكن اضن بشىء . كان هؤلاء الطالبات والطلبة عندى رمزا لكل ماكنت احلم به من اجل مستقبل مصرنا الخالدة المشرق. ومر الوقت سراعا كعادته ، ثم فى عام عام ١٩٦٦ وجدت الفرصة سانحة لكى تنشر « دار المعارف كتابى : «الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر » وكانت أهم أهداف نشر هذا الكتاب وتدريسه لطلبة وطالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، اننا فى ظل المناخ الثورى الذى كان المجتمع المصرى يعيشه فى

ذلك الحين كنا فى مسيس الحاجة الى تربية الـــكادر الثورى . أى ان الحاجة كانت تدعو الى قادة ثوريين كان من بينهم بالضرورة الاخصائيون الاجتماعيون . فالمجتمع المصرى فى ذلك الحين كان يواجه ظاهرة التغيير الاجتماعى التى كانت بدورها تصطحب ظاهرتى « التخلف الثقافى » و « التفكك الاجتماعى » . اى ان هذا المجتمـــع كـــان يواجه مشاكل اجتماعية حتمية ناتجة عن ظاهرة التغيير الاجتماعى التى كان يواجهها بسبب التغيرات المقصودة سواء اكانت ثقافية اجتماعية أم اقتصادية ام سياســـية ام غيرها مما كشفتها الايام بعد ذلك . والملاحـــظ ان القيادة الاولى لمهنة الخدمة الاجتماعية قبل ثورة عام ١٩٥٢ كانت غيرها بعد هذه الثورة . ومهما يكن من الامـــــر فالاخصائيون الاجتماعيون فى ضوء الطبقات التى أتوا منها كان معظمهم نتاج الطبقات الفقيرة وربما جاء بعضهم من المستوى الادنى لهذه الطبقات . وكنت على الرغم من موقفى السياسى من ثورة عام ١٩٥٢ او بالاحرى مـــن قادتها وبخاصة بعد عام ١٩٥٤ ، أحاول فى حـــــدود طاقاتى ، ان اجعل من الخدمة الاجتماعية « علما » . كان يسيئنى للغاية ان يكتب أستاذ يقوم بتدريس الخدمة الاجتماعية كتابا بعنوان « الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن » . وكنت أرى أن مفهوم « العلم » فى ضـــوء تعريفه غير مفهوم « الفن » فى ضوء تعريفه . كنـــت ارى ، ولازلت ، أن الخدمة الاجتماعية مثل علم الجريمة « علم اجتماع تطبيقى » . وانه اذا اهتم اساتذة الخدمة الاجتماعية المصريون بالبحوث الواقعية فى المجتمع المصرى الحى يستطيعون الاسهام فى اثراء علم الخدمة الاجتماعية

ليس فقط بين المصريين بل انهم يستطيعون الاسهام فى اثراء التراث العلمى للخدمة الاجتماعية سواء كان ذلك فى البلاد النامية او فى غيرها . وكتبت هذا الكتاب فى هذا الضوء ومن حق القارىء ان يقراه ويحكم له او عليه . ومهما يكن فاننى هنا فى هذا الجزء من كتاب « التاريخ الذى احمله على ظهرى : دراسة حالة » اود ان اضرب مثلا او مثالين على اهتمامى بموضوع كتاب « الخدمة الاجتماعية ودورها القيادة فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر » لقد تجاسرت مثلا بأن اصيغ تعريفا لمفهوم الخدمة الاجتماعية كما كنت اراه فى ذلك الحين ، ولا زلت . وذكرت قبل أن افعل ذلك أن من حق المهتمين بالموضوع أن يختلفوا معى على صياغة هذا التعريف ، فان هذا لم يغير ولن يغير من الصورة شيئا . فانا لم أكن ، ولازلت ، أهدف الى أن أفرض شيئا على أحد ، وانما الهدف الحقيقى هو أن من حق القارىء وليس عليه ان يتمثل هذا التعريف كما كنت ولا ازال اراه . كنت اعيش مجتمعا بدا لى أنه مجتمع ثورى . وكنت ارجو ان يقوم اعضاء مجتمعنا المعاصر تحت قيادة قادتنا الثقافيين الجادين القادرين ومنهم بالضرورة الاخصائيون الاجتماعيون الجادون القادرون بمواجهة مشاكله وادوائه اى بالتغيير الجذرى لكى يستقيم امره وييسر للملايين القادرين التنمية اقصد القيام بها عن وعى وبشرف . ولن يتحقق ذلك كما قلت واقول وسأقول الا بغرس الحاجة فى نفوس هؤلاء الملايين القادرين الى الشعور بالانتماء وذلك باتاحة الفرصة لهم بالاسهام فى اتخاذ القرار والاسهام فى تنفيذ هذا القرار . وفى هذا الكتاب ايضا

هاجمت « التطوع » في ميادين الخدمة الاجتماعيـــة .
واقصد بهذا التطوع « التطـــوع المشرف » وذلك فان
المجتمع المصرى او اى مجتمع آخر لا يقبل ان يدير
مستشفى مثلاً شخص متطوع يشرف على متخصصين هم
اصحاب مهنة الطب . وكذلك الخدمة الاجتماعية ترحب
بالمتطوعين ذكورا كانوا او اناثا شبانا كانوا او شيبا بشرط
ان لايكونوا مشرفين ولكن تحت اشراف أصحاب المهنة .
وذكرت اشياء كثيرة أخرى وضربت الامثلة من واقـــع
الخبرات التى واجهتها منذ أن قمت كاخصائى محترف
فى مصر فى مؤسسة الزفاف الملكى اى منذ شهر مايو
عام ١٩٣٩ ، فضلا عن الخبرات التى اكتسبتها عمليا او
اكاديميا فى « انجلترا وويلز » وفى « انجلترا الجديدة »
وبخاصة فى ولاية « ماساتشوست » بالولايات المتحدة .
وللذكرى أقول بأن نسخة من هذا الكتاب قبل طبعه
مكثت على مكتب الدكتور احمد خليفة الوزير شهرا .
وكنت أود أن يكتب له مقدمة فهو الآن وزير للشـــئون
الاجتماعية ومن حقى عليه وقد تزاملنا فى العمل فترة
تبلغ حوالى عشر سنوات فى بذر بذور مهنة البحث العلمى
الاجتماعى وتثبيت جذورها أن يبدى لونا من التشـــجيع
لى فيكتب المقدمة ، والكتاب أصبح يقـــع فى دائـــرة
اختصاصه الحالى ولن يكلفه الكثير اذا فعل ذلك ولم يكن
فعله هذا يزيد أو ينقص من قيمة ماكتبت . وعندما ذهبت
اليه بالنسخة تركت ورائى كل ماكان يدفعنى او كـــان
لا يدفعنى الى عدم الذهاب ، وطلبت منه ماطلبت كزميل
كفاح . ولكنى كنت احلم حلما من أحلام اليقظة . وذلك
لانه بعد مرور شهر من تسليمى اياه النسخة اعطاها لى
كما هى وهو يقول :

« يا اخي انت كل سنة تؤلف كتاب »

وأخذت النسخة من يده ولم اقل حرفا واحدا وخرجت من مكتبه الفخم حاملا اياها ولم احزن كثيرا او قليلا ولكنني اسفت وسرعان ماذهب هذا الاسف الى غير رجعة . فقد كنت اظن ان الكتاب الحالي اذا كان قد قرأه الوزير ربما طالب بتغيير اسم الوزارة لكي تصبح « وزارة التنمية الاجتماعية » بدلا من « وزارة الشئون الاجتماعية » . فالكتاب يدعو الى تنشئة الانسان المصرى الصالح . أى أنه يدعو الى ان الخدمة الاجتماعية لا تقوم بدور العلاج فحسب ، اقصد علاج المشاكل الاجتماعية بمعناها الواسع التى تعوق تنمية الانسان المصرى وازدهار ملكاته . وكان يدعو الى ان الافراد لا يمكن ان يطلق عليهم أفرادا بل يجب أن يطلق عليهم اشخاصا . لانني منذ ذلك الحين وقبل ذلك الحين وصلت الى ان أعضاء المجتمع أى مجتمع ، ماعدا الاطفال الذين فى هذا المجتمع او ذاك ، هم أفراد ذوو شخصيات . وكنت ارى مخالفا لما كان يراه غيرى من أساتذة الخدمة الاجتماعية فى ذلك الحين أن « طريقة خدمة الفرد » لا تعالج فحسب فهى تنمى وتقى ثم تعالج جميعا ، وكذلك « طريقة خدمة الجماعة » و « طريقة خدمة المجتمع » . وهذه الطرق كانت ولا تزال من أهم طرق الخدمة الاجتماعية .

كنت الاحظ ، ولا ازال ، ان الشخص من اعضاء المجتمع هو فرد ذو شخصية ويعيش منذ لحظة ولادته فى جماعات « حتى الاطفال غير الشرعيين أن وجدوا » ، وان المجتمعات القومية والمحلية تتكون من جماعات وليست من أفراد

ذوى شخصيات اى اشخاص « ماعدا جماعات الاطفال لان شخصياتهم مازالت فى دور التكوين » . وكنت أرى ان الخدمة الاجتماعية بطرقها التى اشرت اليها من قبل اذ يقوم الاخصائى الاجتماعى فى ضوء مبادئها بالعمل فى مجالاتها وميادينها ، لابد فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين وفى كل حين آن تكون اهدافها اهداف التنميـة ثم الوقاية ثم العلاج . وتضمن الكتاب لاول مرة الدعوة الى تطبيق الخدمة الاجتماعية فى مؤسساتها وفى خارج مؤسساتها . وعارضت فكرة ان الخدمة الاجتماعية هى كما كان يدعو بعض الاساتذة فى محاضراتهم وفى كتبهم الى انها مجرد خدمة اجتماعية مؤسسية ! وكنت ومازلت أؤكد على أن تصل الخدمة الاجتماعية آلى من لا يصلون اليها سواء اكانوا اطفالا ام احداثا ام شبانا ام شابات ام بالغين .

وفى ضوء تجاربى العملية التى بدأت اخوضها منـذ شهر مايو عام ١٩٣٩ لم أكن ادعو الى ماهو نظرى فحسب. لم افعل ذلك فى ميادين الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص . وكنت أود من الصميم ان اقنع ادارة المركز لكى تقتحم ميادين التطبيق فى ضوء تجارب حيـة فى محيط اعضاء المجتمع الاسوياء وغير الاسوياء والذين فى المؤسسات او فى خارجها « كالمؤسسات العقابية والذين طبق عليهم نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم ويعيشون فى البيئة الاجتماعية كأعضاء المجتمع الاسوياء » . ونجحت فى ميادين الخدمة الاجتماعية وكان فشلى ذريعا فى اقناع

ادارة المركز لانها لم تقبل اقتراحى الذى لايرى ان يكون هم المركز–وكان ومازال فى ضوء قانونه ذا رأى استشارى– اجراء البحوث ونشرها فى كتب . ان الكتاب الاعظم الحى هو المجتمع المصرى الحى . انه المعمل الثقافى الاعظم وهو الموسوعة الحية الكبرى . وما كان لنا ان نتركه ولا نحاول أن نطبق بعض ماتصل من نتائج انتجتها البحوث التى كنا نقوم بها فى المركز . ولكن ادارة المركز كانت ، ولا تزال مع الاسف الشديد الشديد ، لاترى هذا الرأى . ومن ثم توجهت الى ميادين الخدمة الاجتماعية أسهم فيها بقدر مالدى من طاقة فأطبق مالدى من افكار نظرية . وكان من حسن حظى ان اسهمت ، كما ذكرت فى الجزء الأول من هذا الكتاب واكدت ذلك فى الجزء الثانى ، فى أنشاء « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » فى عام ١٩٤٧ . وفى عام ١٩٧٧ اى بعد مرور ثلاثين عاما على انشاء هذه الجمعية تيسر لى فى عام ١٩٧٨ نشر دراسة علمية عن « تجربة فى التنمية الحضرية المحلية : جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق فى ثلاثين عاما » . وفى هذه الدراسة شرحت هذه التجربة من الالف الى الياء . وكان همى ان أبين للقارىء العقبات التى صادفتها قبل أن ابين عوامل نجاحها وازدهارها وتعدد نشاطاتها ومشروعاتها واستمرارها ساعية الى تأدية رسالتها قدما دون ملل أو تقاعس أو يأس . وأنا هنا ارجع فضل وجود هذه العوامل الى العاملين فى هذه الجمعية وعلى رأسهم السيدة ألزا ثابت والسادة الافاضل اعضاء الجمعية العمومية واعضاء مجلس الادارة . ولعل مايهم قارىء هذا الكتاب أن أبين « أهداف الجمعية ومجالات

عملها والاساليب التى انتهجتها لتحقيق هذه الاهداف »
وكانت اهداف الجمعية ومازالت تنصب على « دعم »
الاسرة البولاقية وتكوين « الكوادر » من الشابات ومن
الشبان لكي يستمر تحقيق الاهداف جيلاً بعد جيل .
اى ليكونوا قادة نابعين من البيئة الثقافية الاجتماعية
البولاقية يستطيعون فى ضوء تكوينهم ان يؤدوا ماعليهم
من واجبات نحو أنفسهم ونحو الحى الذى نشئوا فيه
ونحو الوطن الكبير مصرنا الخالدة ، اى لكى يكونوا
مواطنين صالحين ، ولم تقتصر هذه الاهداف « وهى
اهداف تنموية » على ذلك بل اهتمت بأن يبقى هؤلاء
المواطنون الصالحون دائما صالحين « وهى اهداف وقائية»
أى أنها أهتمت بوقايتهم ثقافيا اجتماعيا من الانحراف
بكل صوره التكوينية والثقافية الاجتماعية والنفسية
والعقلية ، ثم علاج كل من حاد عن الصواب او كان فى
حاجة ملحة جسمية او نفسية او عقلية الى العلاج ، ومن
ثم فقد تعددت مجالات العلاج فى الجمعية وخدماتها .
والملاحظ ان هذه الخدمات كانت ولاتزال تقدم فى ضوء
الشعار القائل : « ساعد العميل لكى يساعد نفسه » ،
اى ان كرامة كل شخص يتقدم بطلب خدمة يجب ان
تكون مكفولة . فهو قبل كل شيء شخص له كيانه وله
قدراته وله آماله ومن حقه أن يعرف كل ذلك وان يفيد
من كل ذلك تحت أشراف الخبرة الرشيدة التى تقدمها
الجمعية لكى يساعد نفسه بنفسه . وباتاحة الفرصة لى
كعضو من أعضاء الجمعية العمومية أولاً وكسكرتير عام
للجمعية وبتشجيع السيدة الزا ثابت التي تعتبر بحق
الطاقة الانسانية الرفيعة التى تدير هذه الجمعية تيسر

لنا ان نطبق فكرة « الاحتراف المشرف » وان نطبق ايضا فكرة « التطوع غير المشرف » ، وننجح فى هذا التطبيق نجاحا باهرا . ونجحنا كذلك فى ضوء خبراتنا واستمرارها فى الاعتماد الكلى على الاسلوب العلمى فى مواجهة تحقيق أهداف الجمعية . فقد رأى المسئولون على الجمعية منذ اللحظة الاولى ان الاعتماد على الارتجال فى تحقيق هذه الاهداف غير ذى موضوع . وكان اعتماد الجمعية على ولاء السادة أعضاء الجمعية العمومية عاملا هاما فى استمرارها . والملاحظ أن الاستمرار فى جماعة من الجماعات أو فى مجتمع من المجتمعات يعنى غرس بذور الاصالة والتقاليد السليمة والخط الواضح فضلا عن قيم التعاون الايجابي والتكامل الاجتماعى والتسامح وتثبيت جذور كل ذلك . والملاحظ أيضا أن الاستمرار فى محيط جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق يعنى كل ذلك كما يؤكد الاستقرار . وتحاول الجمعية منذ فترة ليست بالقصيرة ، كأسلوب لتحقيق أهدافها ان تحقق استقلالها ذاتيا ، وذلك بالقيام بالتجارب تلو التجارب لاقامة مشروعات انتاجية تدر عائدا دون ما استغلال ليتيسر للجمعية فى المستقبل القريب الاعتماد على ذاتها اقتصاديا حتى تضمن استمرار وجودها ، وذلك لان الجمعية ترى أن تكوين الكوادر القيادية التى تعمل من اجل التيسير لاعضاء الحى البولاقى القيام تحت اشرافهم بعمليات التنمية الحضرية فى هذا الحى وحده لا يكفى ، وانه من الضرورى أن تحقق الجمعية لهذه الكوادر أن عاجلا وأن آجلا الاستقلال الاقتصادى الذاتى لكى يستمر القيام بهذه العمليات جيلا بعد جيل .

وارجو من القارىء الكريم آن يتأكد من اننى على الرغم من الاهتمام بانتاجى العلمى الخاص ، وقد ذكرت بعضه فيما سبق ، اننى لم اهمل انتاجى العلمى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . كان بودى أن يكون وقتى كله مكرسا للانتاج الاخير ولكن حالت الظـــروف التى ذكرتها فى الفصلين السابقين دون ذلك . اننى منذ ان وطئت قدماى ارض مصرنا الخالدة بعد عودتى مـــن الولايات المتحدة وقد اتممت دراساتى العليا بالحصـــول على درجة الدكتوراه فى « علم الاجتماع » وكان ذلك فى يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٦ ـ وأنا كرست حياتى لهدفين ، الأول : ان ادرس المجتمع المصرى دراسة علمية وذلك باجراء البحوث الواقعية لكى احاول ان اعلم وذلك لكى اسهم مع العاملين فى تنمية الانسان المصرى وبخاصة الاعضاء الشابة فيه . وكان من حسن الحظ ان تركت جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق وعندما عـــدت وجدتها فاستأنفت نشاطاتى فيها . وكان من حسن الحظ ايضا أن عينت فى المعهد الجديد اقصد « المعهد القومى للبحوث الجنائية » فى يوم ٤ من شهر اكتوبر عـــام ١٩٥٦ لامارس نشاطى فى ميدان مهنة البحث العلمـــى الاجتماعى الجنائى . ولكننى وقد بذلت الجهود من اجل ذلك وجدت أن اهداف هذا المعهد الذى أصبح فى عام ١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » غير الاهداف المرجوة ، واحسست كما احس غيرى قبلى اننى أعيش فى متاهات وأن الضباب الفكرى يحيط بى من كل جانب ، فاتجهت متأخرا الى ان انتج لحســـابى انتاجا علميا ارجو آن يسهم فى التراث العلمى الاجتماعى.

ولم اهمل عملى فى المعهد ولا فى المركز . والدليل على عدم اهمالى البحوث والدراسات التى قمت بهـــا او التى اشرفت عليها وكان بعضها وليس كلها مدونا فى أحد منشورات المركز الذى نشر فى عام ١٩٧٦ بعنوان « قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر » واننى اعتز بكل البحوث والدراسات المسجلة تحت اسمى فى هذا المنشور . وبالاضافة الى هــذه البحــوث والدراسات التى كان آخرها فى المنشور قد نشر فى عام ١٩٧٣ ، واصلت القيام بالبحوث والدراسات المتعلقــة بأعمال المركز وتلك التى نشرتها فى مجلات علمية اخرى او عرضتها فى مؤتمرات أو ندوات . وقد بلغ عدد مانشر او عرض لى من بحوث ودراسات حتى كتابة هذه السطور ١٢٥ بحثا ودراسة . واننى لا استطيع فى هذا الجزء من « التاريخ الذى أحمله على ظهرى: دراسة حالة » ان أشير من قريب او من بعيد الى كل هذه البحوث والدراسات . لقد حاولت فى هذا الفصل أن اعالج بعض مانشر لى من كتب حسب موضوعاتها وليس حســـب تواريخ نشرها تيسيرا للقارىء لكى يتتبع مصادر أفكارى ومسارها . ولكننى اميل الى أن اذكر بعض البحوث والدراســات الاخرى منها مانشر ومنها مالم يتح له النشر حتى الان وذلك لدواعى الظروف الامنية التى يجتازها مجتمعنــا المصرى المعاصر . ومن البحوث الاخيرة اسجل فى هــذا الفصل بحثا رائدا مثله مثل البحوث والدراسات الاخرى التى أخذت على عاتقى أن أقوم بها او اشرف عليها . وهو بحث متميز أيضا لانه يتعلق بالقوات المســلحة المصرية . ولن أتحدث عن هذا البحث بالتفصيل ، ومن

باب أولى فاننى لن اتحدث عن نتائجه ولكنى سأتحدث عن بعض ملامحه ومنها بل اهمها : ـ

- موضوع البحث .
- طريقة اختيار الموضوع .
- المفاهيم .
- روح الفريق .

ويتضمن موضوع هذا البحث « دراسة الروح المعنوية لاعضاء القوات المسلحة والعوامل الفردية « الشخصية » والظروف الاجتماعية المرتبطة بارتفاع الروح المعنوية او انخفاضها » . وذلك للتخلص فى ضوء نتائجه من جوانب الضعف « ان وجدت » ودعم العوامل المساعدة على رفع الروح المعنوية . والملاحظ أن الاطار الاسامى للبحث كما طلب من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كان لموضوع « سمات شخصية القاتل المصرى » . وعندما أسند الى الاشراف على هذا البحث وتم تكوين الهيئة المشرفة على اجرائه ، لاحظنا منذ أول وهلة فى اول اجتماع عقد لهذه الهيئة التى كانت مشكلة من بعض الأعضاء العاملين العلميين بالمركز ومن بعض الضباط العاملين بالقوات المسلحة أن اجراء البحث المذكور يحتاج لسنوات طويلة لاجرائه ، كما رات الهيئة أنه يمكن الوصول الى سمات القاتل المصرى باجراء عدة بحوث ودراسات اجتماعية نفسية تسهم فى القاء الضوء على الموضوع الاصلى وتتم على مراحل وتحقق فوائد تطبيقية فى كل مرحلة ، وتتضافر فى النهاية لرسم صورة علمية دقيقة لسمات القاتل المصرى . وفى الاجتماعات التالية تيسر للهيئة حصر أهم الموضوعات الاجتماعية

النفسية التى يمكن بحثها فى ظل الاطار المقترح . وبلغ عدد هذه الموضوعات احد عشر موضوعا ، وثم عن طريق استفتاء عام أعدته الهيئة لتطبيقه على عينة قوامها مائة من قادة القوات المسلحة لاستطــــلاع رأيهم فى اكثر الموضوعات اهمية والحاحا ، والذى يشعرون بضــرورة دراسته اسرع من غيره من واقع خبرتهم العملية فى القيادة حتى تتخذه هيئة البحث موضوعا للدراسة الحالية وكانت نتيجة الاستفتاء ان تبين ان موضوع « الروح المعنوية والعوامل المؤثرة فيها » كان اكثر الموضوعات اهمية والحاحا . وقد تبنت هيئة البحث التعــريف التالى لمعنى مفهوم « الروح المعنوية » « وهو تعريف اجرائى » :

« مقدار حماس المقاتلين واتجاههم الايجابى نحــو العمل العسكرى والظروف المحيطة به « قيادة ، معدات ، شئون ادارية و .. الخ » ، وينشأ هذا الحماس والاتجاه نتيجة للتوحد والاتساق بين أهداف العمل العسكرى من ناحية ، واهداف جماعة الافراد الذين يكونون الوحــدة الفرعية الصغرى من ناحية أخرى .

ومن دواعى سرورى العميق أن سار العمل فى هيئة البحث منذ اللحظة الاولى وحتى تمت كتابة التقــرير الاولى عن « حالة الروح المعنوية للمقاتلين المصريين » بروح الفريق . فقد كان أعضاء الهيئة يعملون متعاونين فى صمت وفى سرية وفى استقلال . لم يتدخــل فى شئون اعمالهم أحد من داخل المركز او من خارجه . ومن ثم اتيحت الفرصة لى ان اقود الهيئة كفريق . وروح الفريق التى يجب أن تسود البحوث العلمية الاجتمــاعية

كانت ، ولا تزال ، بين اهم اهدافى منذ ان وطئت قدماى الشقة التى بدأ ان يتخذها « المعهد القومى للبحــوث الجنائية » مقرا له . ومع ذلك فالملاحظ انه اذا كــانت الهيئة فى خلال فترة تبلغ سنتين وثلاثة شـــهور واثنى عشر يوما قد اجتمعت بكامل اعضائها ٧٥ اجتمـــاعا فان اللجنة الفرعية التى تكونت من بعض أعضاء الهيئة قد اجتمعت ١٥٥ اجتماعا . والملاحظ أن اللجنة الفرعية كانت مكونة من أربعة اعضاء أثنين من العاملين العلميين بالمركز واثنين من الضباط ، وكلهم أعضاء بهيئة البحث . وكان العبء الاكبر فى الاشراف الميــدانى والقيـــــام بالتحليلات الاحصائية قد وقع على كاهلها . وادى الجميع أعضاء هيئة البحث واعضاء اللجنة الفرعية واجباتهم كل فى موقعه احسن الاداء . واننى اذكر الخلافات التى كانت تحدث بين الاعضاء ، ولكنها كانت خلافات آراء وتهدف الى مايفيد البحث حتى يتم على الوجه الاكمل . وبدأ الامل فى العمل كفريق فى هيئات البحوث ولجانها بالمركز يحيا فى نفسى ويعود اليها بعد ان كاد اليــــأس من تطبيقه ، فى المناخ الثقافى الاجتماعى الذى كـــان سائدا فى المركز فى الكثير من الاحيان ، ان يملأ على كيانى . وكانت تجربتى فى البحث عن « حالة الروح المعنوية للمقاتلين المصريين » سبيلى الى هذا الامل . وذلك لانها امدتنى بوضوح وجلاء بعوامل وجوده اى اننا كنا نعمل متعاونين فى صمت وفى سرية وفى استقلال .

ومن البحوث والدراسات التى قمت باجرائها او اشرفت عليها التى اعتز بها ، وبلا غرور فاننى اعتز بكل البحوث والدراسات التى قمت باجرائها او اشرفت عليها على

الرغم من القصور الذي قد يشوب بعضها ، مانشـر في المجلة الجنائية القومية وفى المجلة الاجتماعية القوميـة التى ينشرهما المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وفى مجلات الامن العام وكلية الشرطة والهلال والفـكر المعاصر والطليعة وقضايا عربية وآفاق عربيـة والمعرفة والفكر العربى . فضلا عن الجرائد والمجلات السـيارة ومنها جريدة الاهرام وجريدة الاخبار وجريدة الجمهورية ومجلة المصور ومجلة روزاليوسف ومجلة صباح الخير حواء وغيرها وغيرها . وقد نشرت فى « المجلة القومية الجنائية » بحوث ودراسات قمت باجرائها وحدى أذكر منها بحث « حول عقوبة الاعدام فى مصر » « العـدد ٢ ــ ٣ يونيو ــ نوفمبر عام ١٩٧٨ صفحات ٩٣ ــ ١١٧ » وقد قدمت هذا البحث للقارىء المصرى المتخصص وغير المتخصص على السواء . فهو يعالج موضوعا حيويا يمس شغاف القلوب ، قلوب الجميع ، ويهتم به الجميع . وفضلا عن ذلك فان هذا البحث قد كتب فى ضوء خبراتى فى محيط الجريمة والمجرمين منذ خريف عام ١٩٣٨ ، اى منذ أن قمت ببحث أول حالة لحدث مصرى جانح فى مدينة القاهرة وحتى الان « أى حتى الانتهاء من كتابة تقرير البحث » ، حيث اعمل ، ولا ازال حتى كتابة هذه السطور ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ويلاحظ أن هذه الخبرات كانت خبرات منتظمة ومتنوعة أى هى خبرات علمية استقيتها كما ذكرت ذلك من قبل من مجتمعات عديدة مثل المجتمع الانجليزى والمجتمع الامريكى والمجتمع اليوغسلافى والمجتمع السوفييتى فضلا عن المجتمع المصرى . عشتها فى هذه المجتمعات ومارستها

كطالب وكعامل وكزائر فى ميادينها ومجالاتها . اننى فى واقع الامر اذ اقدم للقارىء فى البحث الحالى خلاصة هذه الخبرة ، لايمكن ان ادعى ان ما اقدم هو آخر كلمة . فانا اذ اعتز بهذا البحث وبنتائجه لا ادعى الكمال ولا يمكن ان افعل ذلك . وقد تضمن البحث تعريفا للجريمة بوصفها ظاهرة ثقافية اجتماعية تصدر عن شخصية انسانية ولا يمكن أن تكون « شخصية اجرامية» ومن ثم فالجريمة هى سلوك بشرى يكون عادة مخالفا لقانون العقوبات . والملاحظ انه يوجد فى المجتمع اى مجتمع قوانين ثقافية اجتماعية اخرى عديدة لا يعد من يخالفها او يخالف احدها بالضرورة شخصا مجرما . فهناك القوانين الثقافية الاجتماعية لدور العبادة ، وللمدارس والجامعات ، ولمصالح الحكومة ، وللاندية الاجتماعية والرياضية ، وللملاعب ودور الثقافة الترفيهية الاجتماعية كالمسرح والسينما مثلا . وفى بعض المجتمعات نلاحظ تسلط القوانين الثقافية الاجتماعية على المسلمين من اعضاء المجتمع فى شهر كشهر رمضان او فى الاعياد . والمخالفون لهذه القوانين عديدون ولكنهم لايكونون بالضرورة مجرمين، لانهم فى الغالب لم يخالفوا قانون العقوبات السائد فى هذه المجتمعات ، وان كانوا قد خالفوا القوانين الاخرى . وقد اكدت فى هذا البحث ان صفات المجرمين « القتلة وهاتكى الاعراض واللصوص مثلا » التى تتسم بها شخصياتهم وهم يرتكبون جرائمهم ، مثل صفات المخاطرة والاقدام والرغبة فى الكسب ، هى نفس الصفات التى تتسم بها شخصيات رجال الاعمال والعديد من الحكام وهم يؤدون اعمالهم . وفى البحث الحالى حاولت

ان اقنع القارىء بأن المجنى عليه الطبيعى له دور فى ارتكاب الجريمة ضده . أى أن المجنى عليه فى ضـوء سلوكه وتصرفاته ، قد يؤدى دورا مهما وان كـان غير متعمد فى ارتكاب الفعل الاجرامى ضده . أى أن اتجاه القانون « الحالى » فى الكثير من الاحيان نحو اثبـات اذناب المجرم « الكامل » وبراءة المجنى عليه الطبيعى الكاملة لا يمكن ان يعكس الحقيقة « كاملة » . والمجنى عليه من الاشخاص الطبيعيين فى حالة جريمة القتل مثلا ليس المجنى عليه القتيل فحسب ، بل يتعدى ذلك الى اعضاء اسرته المقربين ايضا . فالملاحظ أن الضرر قد وقع على المجنى عليه المقتول وقد تم فقدان هذا الضرر عند لحظة موته ، ولكن أعضاء الأسرة المقربين يبقون فى حـزن طويل مستمر بعد ذلك .

وقد تضمن بحث « حول عقوبة الاعدام فى مصـر » ملاحظات اخرى عديدة . منها أنه ليس القتلة المدانون وحدهم هم الذين يحكم عليهم بعقوبة الاعدام . وان مرتكبى جرائم الجاسوسية أو بعضهم يحكم عليهم أيضا اذا ماادينوا والملاحظ ايضا انه ليس اولئك وهؤلاء فحسب هم الذين اذا ما ادينوا يحكم عليهم بعقوبة الاعدام ، بل نجد فى ضوء وقائع التاريخ ان الكثير من المفكرين واصحاب العقائد والمثـل العليا قد ادينوا ظلما وحكم عليهم بالموت . فقد استقبل حياة الخلود كل من المعبود المصرى القديم « أوزيريس » (اول الشهداء) ، والفيلسوف « سقراط » (٤٦٩ — ٣٩٩ق . م) ، و « القديس مرقس البشير » (— ٦٨م) ، و « الامام » على بن ابى طالب » (٢٣ قبل الهجرة — ٤٠ هجرية اى حوالى ٦٠٠ — ٦٦٠ م » ، والامام « الحسين

ابن على » (ابو الشهداء) « ٦٢٥ — ٦٨٠ م » ، والامام ابو حنيفة النعمـــان بن ثابت « ٦٩٩ — ٧٦٧ م » ، والفيلسوف « جيوراندو برونو » (١٥٤٨ — ١٦٠٠ م) — لانهم وقفوا صامدين يدافعون عن عقائدهم وافكارهم وكأن لسان حالهم يقول كما قال ســـقراط لقضاته :
« ... سيذهب كل منا فى طريقه ، انا فى طريقى الى الموت ، وانتم فى طريقكم لتعيشوا ، والله يعلم اى الفريقين اهدى سبيلا » ، وكما قال الامام على بن ابى طالب لابنه الحسن فى شأن ضاربه : « ابصروا ضاربى ، اطعموه من طعـــامى ، واسقوه من شرابى ، واذا انا مت فلا تغالى فى كفنى ، وصلى على ، وكبر على سبعا ، وفى رواية خمسا ، وغيب قبرى » . والتاريخ يزخـــر بغير هؤلاء الابطال ، التاريخ القديم والتاريخ الحديث . والحديث عن صرعى التفرقة العنصرية او التفرقة الدينيـــة او التفرقة السياسية والمعتقلات والسجون ، حديث طويل طويل . فنحن فى عصرنا الحالى نعيش خبراتهم فى كل يوم بل فى كل لحظة . ولعل ذلك ان يرجع الى ان الانسان على وجه الارض فى سبيل الخلاص والتحرر من القيود المعنوية والمادية جميعا مازال عليه ان ينـــذر لذلك الضحايا من الشهداء ، اى ان الانسانية فى العصور الماضية وحتى فى العصور الحالية وربما فى العصـــور القادمة كانت ولاتزال فى عطش شديد الى دماء الشهداء او كما قال « العقاد » فى كتابه (العبقريات الاسلامية : المجلد الثانى : عام ١٩٧٤ ، صفحتا ١٥٩ — ١٦٠ » :
« ... مسكينة هذه الانسانية ! .. لاتزال فى عطش شديد الى دماء الشهداء ، بل لعل العطش الشديد يزداد

كلما ازدادت فيها آفاق الاثرة والانانية ونسيان المصلحة الخالدة فى سبيل المصلحة الزائلة ، او لعل العطش الشديد الى دماء الشهداء يزداد فى هذا الزمن خاصة دون سائر الازمنة الغابرة ، لانه الزمن الذى وجدت فيه الوحدة الانسانية وجوداً ماديا فعليا وأصبح لزاما لها ان توجـــد فى الضمير وفى الروح فى الخريطـة الجغرافية وفى برامج السفن والطائرات .

الوحدة الانسانية اليوم حقيقة واقعية عملية ، ولكنها حقيقة واقعية عملية فى كل شىء الا فى ضمير الانســان وروح الانسان » .

وقد يلخص هذا كله وربما يؤكده ماذكره الشـــاعر صلاح عبد الصبور فى مسرحيته الشعرية « مأســاة الحلاج » (الحسين بن منصور الحلاج ٨٥٨ – ٩٢٢ م » الذى كان مشغولا بقضايا مجتمعه فوقفت الدولة ضده وصلبته فى أحدى ساحات بغداد ولسان حاله :

« كان يقول :
اذا غسلت بالدماء هامتى وأغصنى
فقد توضأت وضوء الأنبياء
كان يريد ان يموت ، كى يعود للسماء
كأنه طفل سماوى شريد
قد ضل عن أبيه فى متاهة المساء
كان يقول :
كأن من يقتلنى محقق مشيئتى
ومنفذ ارادة الرحمان
لانه يصوغ من تراب رجل فان
أسطورة وحكمة وفكرة

كان يقول :
ان من يقتلنى سيدخل الجنان
لانه بسيفه أتم الدورة
لانه أغاث بالدماء اذ نخس الوريد
شجيرة جديدة زرعتها بلفظى العقيم
فدبت الحياة فيها ، طالت الاغصان
مثمرة تكون فى مجاعة الزمان
خضراء تعطى دون موعد ، بلا أوان
وحين أسلمه السلطان للقضاء
ورده القضاة للسلطان
ورده السلطان للسجان
ووشيت أعضاؤه بثمر الدماء
تم له ماشاء
هل نحرم العالم من شهيد ؟
هل نحرم العالم من شهيد ؟ »

وفى ضوء الحقائق الموضوعية نجد ان عدد المحكوم عليهم بالاعدام فى مصر فى خلال المجال الزمنى للبحث أى فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ « عام بدء تسجيل المحكوم عليهم بالاعدام فى مصلحة السجون » الى عام ١٩٧٣ ، ٧١٤ شخصا . وفى خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ أى من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ نجد ان عدد المحكوم عليهم ٢٧٩ شخصا . وكان عدد المحكوم عليهم بعد عام ١٩٥٢ فى خلال نفس عدد السنين اى من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، ٣٢٤ شخصا . اى ان عدد الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام بعد عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣ قد زاد ، وكان عدد الاشخاص الزائدين ٤٥

شخصا . وقد نفذ حكم الاعدام شنقا حتى يوم ٧ من شهر يوليو عام ١٩٧٤ على ٥٧٣ شخصا والباقى وعددهم ١٤١ شخصا لم ينفذ فيهم الحكم لبعض العوامل اهمها قبول النقض وتحويل التحقيق « ٧٩ شخصا » وقبول النقض او تعديل الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة « ٣٠ شخصا » واستبدال الحكم بالاعدام الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة بأمر ملكى « عشرة أشخاص » ، ثم ثمانية اشخاص فى انتظار اخطار مصلحة السجون لتنفيذ الحكم بالاعدام ، ثم خمسة اشخاص قبول النقض فى قضاياهم وحكم بالبراءة وتم الافراج عنهم ، ثم خمسة اشخاص لوفاتهم ، ثم اربعة اشخاص لضرب احدهم بالنار عندما حاول الهرب وآخر لانه انتحر شنقا وثالث لصدور أمر ملكي بالعفو ورابع لاستبدال الحكم بالاعدام بالاشغال الشاقة ١٥ سنة .

ومن حيث الجرائم التى أتهم بها هؤلاء المحكوم عليهم بالاعدام وثبتت ادانتهم نجد أنها جرائم عديدة . مع ملاحظة أن المحكوم عليه قد يتهم وتبثت ادانته فى اكثر من جريمة . وكان اهم هذه الجرائم جرائم القتل بأنماطها « قتل عمد + قتل عمد باصرار + قتل عمد مقترن بسرقة باكراه + قتل بالسم + قتل عمد باصرار وسرقة واشتراك فى قتل حمار ! » . وكانت نسبة هذه الجرائم بالنسبة للجرائم التى ارتكبها المحكوم عليهم بالاعدام شنقا نحو ٨ر٨١٪ . اما الجرائم الاخرى فقد كانت نسبتها نحو ٢ر١٨٪ ، وهى تتضمن انماطا عديدة اهمها جرائم التجسس وقيادة تنظيم سرى والاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة الوطن . أى ان جرائم

القتل قد تتضمن جرائم القتل السياسي ، فنجد منهـا واهمها جريمة قتل السردار « السيرلى ستاك باشـا » التى ارتكبت فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الاربعاء ١٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٢٤ وقضت المحكمة فى يوم ٧ من شهر يونيو عام ١٩٢٥ ، بالاعدام شـنقا على كل من المواطنين المصريين عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنايت الطالب بمدرسـة المعلمين العليا وابراهيم موسى الخراط بالعنابر ومحمود راشد المهندس بالتنظيم وعلى ابراهيم محمـود البراد بالعنابر وراغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة وشفيق منصور المحامى ومحمود احمد اسماعيل الموظف بوزارة الاوقاف ، ثم استبدل حكم الاعدام بالنسبة للاول وجعل الاشغال الشاقة المؤبدة . وقد نفذ الحكم باعدام السبعة الباقين شنقا فى يوم ٢٣ من شهر اغسطس عام ١٩٢٥ . واذا كان من قتل فى جريمة السردار كلهـم من المواطنين المصريين ، فاننـا نجد أنه قـد حـكم على اسرائيليين صهيونيين هما « الياهو حكيم » و « الياهو بينث نسورى » بالاعدام شنقا لارتكابهما جريمة قتـل سياسي أيضا وذلك بقتل « اللورد موين » الوزير البريطانى المقيم فى يوم ٥ من شهر نوفمبر عام ١٩٤٤ ، وقضـت المحكمة العسكرية فى يوم ٢٢ من شهر يناير عام ١٩٤٥ باعدامهما شنقا ونفذ هذا الحكم فى يوم ٢٢ من شهر مارس عام ١٩٤٥ . ومن بين جرائم القتل السـياسى جريمة قتل « احمد ماهر » التى حكمت محكمة عسكرية عليا على قاتله المواطن المصرى « عيسوى عوض الله » بالاعدام شنقا فى يوم ٢٨ من شهر يوليو عام ١٩٤٥ ،

وتم تنفيذ حكم الاعدام فى يوم ١٨ من شهر سبتمبر عام ١٩٤٥ . وقد قتل « محمود فهمى النقراشى » المواطن المصرى « عبد المجيد أحمد حسن » الذى حكمت عليه أيضا محكمة عسكرية عليا بالاعدام شنقا فى يوم ١٣ من شهر اكتوبر عام ١٩٤٩ وتصدق على الحكم فى يوم ٢٨ من شهر ديسمبر عام ١٩٤٩ وتم تنفيذ حكم الاعدام فى يوم ٢٥ من شهر ابريل عام ١٩٥٠ . وقد ادين كل من المواطنين المصريين « مصطفى خميس » و « محمد حسن البقرى » فى حوادث كفر الدوار فى عام ١٩٥٢ وقضت محكمة جنايات دمنهور فى يوم ١٦ من شهر اغسطس عام ١٩٥٢ باعدامهما وتصدق على الحكم فى يوم ٥ من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ وتم تنفيذ حكم الاعدام فى يوم ٧ من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ . ومن جرائم الاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة الوطن الجرائم التى قضت محكمة الشعب فى يوم ٤ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ بالاعدام شنقا على كل من المواطنين المصريين محمود عبد اللطيف محمد عامل سباكة ويوسف عز الدين محمد طلعت مقاول متفرغ للعمل الاسلامى وهنداوى سيد أحمد دوير محامى وابراهيم الطيب ابراهيم صقر محامى ومحمد محمد فرغلى من علماء الازهر ومتفرغ للعمل الاسلامى وعبد القادر على عودة قاضى ثم محامى امام النقض . وقد صدق على الحكم فى نفس اليوم الذى نطق به فيه ، أى فى يوم ٤ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ وكان تنفيذ الحكم بعد ذلك بثلاثة أيام فقط أى فى يوم ٧ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ . ومن جرائم قيادة تنظيم سرى ، الجرائم

التى قضت محكمة أمن الدولة العليا فى يوم ٢١ من شهر اغسطس عام ١٩٦٦ بالاعدام شنقا على كل من المواطنين المصريين سيد قطب ابراهيم ومحمد يوسف هواش وعبد الفتاح عبده اسماعيل وعلى عشماوى واحمد عبد المجيد عبد السميع ومجدى عبد السميع متولى وصبرى عرفة الكومى ، ثم استبدل حكم الاعدام للرابع والخامس والسادس والسابع وجعل الاشغال الشاقة المؤبدة . وقد نفذ الحكم باعدام الثلاثة الاول فى يوم ٢٩ من شهر اغسطس عام ١٩٦٦ .

والملاحظ أن جرائم القتل من النادر ان تكون من الجرائم غير المنظورة . قد يكون الفاعل فى احدى هذه الجرائم مجهولا ويستمر كذلك ، ولكن الجريمة تعرف مادامت الجثة « جسم الجريمة » قد عثر عليها . وذلك على العكس من جرائم الرشوة والجرائم الجنسية وجرائم المخدرات وجرائم التهريب مثلا . فمعظم الجرائم الاخيرة يكون من الجرائم غير المنظورة . ولعل قدرى فى ضوء البحث الذى عرضته أن اتاح لى الفرصة لابرز دور المجنى عليه ليس فقط فى جرائم القتل بل ايضا فى جرائم اخرى مثل جرائم السرقة وجرائم النصب والاحتيال وغيرها . ولعل هذا القدر ايضا ان سدد خطاى فنشرت دراسة فى جريدة الاهرام الصادرة فى يوم ١٩ من شهر ابريل عام ١٩٦٢ عن موضوع « الجرائم غير المنظورة » بعنوان « التطور الاجتماعى ومشاكل الجريمة : كيف نواجه الجرائم غير المنظورة فى مجتمعنا ؟ » . وكان نشر هذا الموضوع لاول مرة ، اى أنه لم يسبقنى من المهتمين بعلم الجريمة فى مصرنا الخالدة أحد لكى يبرز هذا المفهوم

الذى له خطره عندما نحاول التعرف على حجم الجريمة فى المجتمع او عن صورها واتجاهاتها نحو النقصان او نحو الزيادة . وفى ضوء نتائج هذا البحث الرائد اتضح أن فئة المجرمين بعامة هم نتاج المجتمع الذى ولدوا فيه ويعيشون . فالمجتمع اى مجتمع كما يستحق المواطنين الصالحين الذين يضمهم فهو أيضا يستحق المواطنين المجرمين الذين يوجدون فيه . ويلاحظ قارىء بحث « حول عقوبة الاعدام فى مصر » أن جريمة القتل جريمة خطيرة وينفر منها المجتمع الانسانى مافى ذلك من شك وذلك لان المجتمع يخسر الشخص الذى قتل أو الاشخاص الذين قتلوا .مع ذلك فالملاحظ ان القتل فى المجتمعات الانسانية لايحدث بالضرورة كمخالفة لقانون العقوبات . فالحروب والفيضانات والزلازل وحوادث الطيران وحوادث المرور وغيرها تسبب قتل الابرياء من الاطفال والشباب والرجال والنساء . وقد بين هذا البحث أن القتلة العاديين الذين يدانون ويحكم عليهم بعقوبة الاعدام لا يختلفون كثيرا عن القتلة الاخرين من الاشخاص الطبيعيين كالقتلة فى الحروب وحوادث المرور مثلا . ولا يعنى ذلك ، كما أكد البحث ، أن يترك القاتل العادى الذى يمثل امام المحكمة ويدان وشأنه ، بل يجب ان تدرس حالته حتى نصل الى بعض الحقائق عن شخصيته لكى نيسر له اعادة تنشئته الى حظيرة الانسانية مواطنا صالحا ، ولكى يزداد فهمنا للنفس البشرية مما ييسر عمليات التنشئة الاجتماعية السوية للمادة البشرية فى المجتمع ووقاية أعضائها من الجناح والانماط الاخرى من الانحراف . وقد تبين من البحث ان القاتل العادى

او حتى غير العادي « اى الذى يقتل وهو يحارب او الذى يرتكب جريمة قتل خطأ ايا كانت مثلا » لا يمكن ان يحاسب ويعاقب ، فيعدم الاول ويسجن الثانى ، مثلا ، على أساس أنه يملك مايسمى بالارادة الحرة . ومن ثم فهو مسئول عن تصرفاته وافعاله . وذلك أنه لا يوجد انسان عادي يملك هذه الارادة الحرة ، وان ردع المجرم الذى يعدم لا طائل فيه وردع الاخرين لا يثبته الواقع الحى فى المجتمعات الانسانية . فالجرائم لاتزال ترتكب سواء اكانت جرائم قتل عمد ارتكبت مع سبق الاصرار والترصد ام غيرها كالسرقة والتزوير والرشوة .. الخ . صحيح ان الانسان منا لديه ارادة ولكنها ليست حرة حرية مطلقة . انها محدودة فى ضوء الامكانات والقدرات والملاحظ ان القدرات الانسانية قد تكون منتظمة او غير منتظمة والقدرة المنتظمة هى التى تستند الى العلم ، اى تستند الى الفهم الموضوعى للظواهر الانسانية او المادية . وذلك فى ضوء التعرف على القوانين التى تحكم هذه الظواهر الانسانية والمادية ومن ثم فاننى أرى أن قدرة الانسان المنتظمة هى قدرته التى تيسر التغيير ان اقتضت الضرورة هذا التغيير . وكانت من نتائج البحث أن الاحكام بعقوبة الاعدام قد زادت بعد عام ١٩٥٢ « أى فى خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ » عنها قبل ذلك « أى فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ » ، ومن ثم فان الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام فى الفترة الاولى قد زاد عددهم . وكانت نسبة من حوكم امام محاكم استثنائية مثل المحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة العليا ومحكمة الشعب ومحكمة الثورة فى

خلال المجال الزمانى للبحث « أى من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٧٣ نحو ٣ر١٦٪ من الحالات التي عرفت فيها جهة صدور الحكم بالاعدام شنقا « اى ٨٩ شخصا من ٥٤٦ شخصا » . وقد حوكم ٧٠ شخصا من الـ ٨٩ شخصا فى خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، أى بعد عام ١٩٥٢ بنسبة نحو ٧ر٧٨٪ ، اما الباقى وقدره ١٩ شخصا بنسبة ٣ر٢١٪ فقد حوكموا امام محاكم استثنائية فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ . وارجو ان يكون القارىء لهذا البحث قد تأكد من انه ليس كل من يرتكب جريمة قتل أو جرائم أخرى تستحق عقوبة الاعدام يحكم عليه اذا ما ادين بالاعدام ، وانه ليس كل من يحكم عليه بالاعدام بالضرورة ينفذ فيه هذا الحكم . كما أرجو من القارىء لهذا البحث ان يكون قد تأكد ان عددا كبيرا من الذين حكم عليه بعقوبة الاعدام من المواطنين المصريين في خلال فترة مجاله الزمانى ونفذ فيهم هذا الحكم ، لا يعتبرهم الكثيرون فى ضوء تغير الظروف الثقافية الاجتماعية والسياسية مذنبين . بل هم فى نظر هؤلاء أبطال وشهداء . والامثلة على ذلك عديدة ومن حق القارىء ان يأخذ بما يراه هؤلاء او لا يفعل ذلك . ومهما يكن من الامر فان المجتمع المصرى باعدامهم قد خسر حتما النفع الاجتماعى الذى يكمن بالضرورة فى شخصية كل منهم . وهو نفع ، فى ضوء مستواهم الثقافى الاجتماعى ، وفى ضوء الاهتمام العام الذى كان يملأ نفوسهم سواء كان اهتماما بالعقيدة او بالوطن أو بالفكر وفي ضوء العصر الذى عاشوا فيه وماتوا نفع ثمين ما فى ذلك من شك .

وارجو أن لا يمل القارىء من تكرار ماقلت من قبل واقول الان من انني لم اطلب من احد نشر دراسة فى مجلة من المجلات التى تفضلت ونشرت لى دراسات . لا يمكن ان يكون هذا الاتجاه منى غرورا أبدا ولكنه على العكس من ذلك تماما ، أنه الخجل ، كما يبدو ، الذى منذ شبابى وحتى كتابة هذه السطور يمنعنى من الاقدام على ذلك . كنت ومازلت اذا ماطلب أحدهم منى دراسة او مقالا أبادر بتلبية الطلب . فقد كنت اعتبر هذا نوعا من التحدى ومن واجبى ان أواجهه . ومن ثم فاننى اذ أعرض احدى الدراسات التى تفضلت « مجلة الفكر العربى » بنشرها فى العدد الثالث والعشرين ، تشرين الاول « أكتوبر » تشرين الثانى « نوفمبر » ١٩٨١ . وموضوع هذه الدراسة عن « الطريق الى الوحدة العربية وجهة نظر ثقافية اجتماعية فكرية » ، فاننى اعرضها لوجود خلاف فى الراى حولها . وهو خلاف قد وجد قبل أن تنشر وحاولت ان ارد على من خالفنى وان ابدى رايى فى صراحة ووضوح فى هذا الموضوع الخطير . ورايى هنا يكون بالضرورة فى ضوء خبراتى المحدودة وتخصصى المعروف . فانا كنت ومازلت باحثا علميا اجتماعيا ولن اغير جلدى وأسبح فى موجات من كانوا مثلى واصبحوا يلقبون انفسهم بالمتخصصين السياسيين تارة او بالمتخصصين السياسيين الاجتماعيين تارة اخرى او بالمتخصصين الاجتماعيين السياسيين تارة ثالثة . اننى لا اعيب عليهم أن يفعلوا مايفعلون ، ولكن عيبى عليهم ان وجد فهو ينصب على ركوبهم موجات الرواج الفكرى الذى يملأ « الجيوب » بالنقود التى لا يمكن ان تكون

حلالا زلالا . ومن الغريب ان اقتراح عنوان هذا الموضوع لكى اكتب عنه جاءنى من شاب توسمت فيه النجابة ومتانة الخلق . كان هذا الشاب هو « دكتور مجدى حماد » . وعندما جاء الى مكتبى لم اكن رايته قبل ذلك وقدمته الى الزميلة « الدكتورة سهير لطفى » . وعلى الرغم من كثرة أعمالي قبلت ان أقوم بهذا « الواجب » . ومكثت شهرا متفرغا لكتابة هذه الدراسة ، وانتظرت مجيىء « الطالب » الدكتور مجدى فى الموعد المحدد فلم يحضر الا بعد أن تحدثت اليه تليفونيا . واخذ الدراسة ومرت الايام سراعا ولم اسمع منه شيئا . وعندما حضرت ندوة من الندوات التى عقدها « معهد التخطيط » عن موضوع « التنمية » فى خلال الفترة من يوم ٢١–٢٤ من شهر مارس عام ١٩٨١ ، وجدت الرجل المطلوب الذى كان طالبا يجلس فى مقاعد المستمعين وأنا ألقى حديثى فى هذه الندوة عن موضوع « ازدواجية العبادة عند المصريين المسلمين » . وعندما سألته عن الدراسة قال انها لم تقبل وذكر بعض الاسباب ، فقلت له بكل وضوح ان لا يهتم بهذه النتيجة أبدا وماعليه الا ان يتفضل بارجاع النص ولكنه أظهر تعذر ذلك ، واصررت على ضرورة ارجاع النص ووعد بذلك ولكنه لم يف بوعده ، لم يفعل مافعله الفنان يحيى حقى الذى كان من الساعين الجادين لنشر كتابى « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ولكنه فشل مع غيره من أمثال عالم الاثار « شارل كوينز » والدكتور العالم الفنان « حسين فوزى » وغيرهما . ولكن الفنان يحيى حقى بعد نشر كتابى طلب دراسة عنه لكى تنشر فى

مجلة « المجلة » التى كان يشرف على تحريرها . ولاسباب لم أعلمها حتى الان لم تنشر هذه الدراسة ولما طلبت منه النص بادر باعادته الذى نشر بدوره فى كتاب « قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، الذى طبعته ونشرته الدار القومية للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٥ » .
وعندما حاز هذا الكتاب جائزة الدولة التشجيعية فى عيد العلم عام ١٩٦٦ ، كلف الفنان يحيى حقى « نفسه » أن يكتب الزميل الاستاذ الدكتور « حامد عمار » . دراسة فى مجلة المجلة ، وقد تفضل الدكتور عمار بكتابة هذه الدراسة وعنوانها « الدكتور سيد عويس وظاهرة الكتابة للاولياء » . وقد نشرت هذه الدراسة فى مجلة « المجلة » (العدد ١٢٢ السنة الحادية عشرة فبراير « شباط » ١٩٦٧) . ولكن الدكتور مجدى كان أفضل من الاستاذ « رجاء النقاش » الذى عندما كان مسئولا فى دار الهلال عن نشر « كتاب الهلال » ، أقنعنى العزيز الدكتور مسعد عويس بأن يذهب اليه بنسخة من كتاب « حديث عن المراة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » لنشره . ومكثت هذه النسخة لدى رجاء النقاش فترة من الوقت ، وعندما ذهب الدكتور مسعد اليه فى موعد حدده له لم يجده بل وجد نسخة الكتاب ومعها خطاب اعتذار ، ومالبث أن ترك رجاء النقاش مصرنا الخالدة ليعمل فى بلد عربى وانتهى الامر عند ذلك .
ولكنى فوجئت فى أحد الايام بمجلة قضايا عربية «السنة الرابعة ، العدد ٥ و ٦ تشرين الاول ــ اكتوبر وتشرين الثانى ــ نوفمبر عام ١٩٧٧ » يحملها الدكتور مسعد فى يده وقد تضمنت موضوعاتها أحد فصول كتاب

« حديث عن المراة المصرية المعاصرة : دراسة ثقـــافية اجتماعية » وكان موضوع هذا الفصل « ولا يزال » « حول موضوع جسم المراة المصرية » .. ويبدو ان رجاء النقاش اكتفى بنشر اسمى تحت العنوان ولم يدع انه المؤلف ولكنه سمح لنفسه بأن يجعل عنوان الدراسة المنشورة « حول موضوع جسم المراة العربية فى مصر » وترك نص ماكتب فى الفصل كما هو لم يغير منه شيئا . واذا كان الدكتور مجدى فعل مافعل فقد نشرت الدراسة عن « الطـريق الى الوحدة العربية : وجهة نظر ثقافية اجتماعيـــة فكرية » ، وقد تقاضيت ضعف مااقترح الدكتور مجدى من اجر . واذا كنت فى كل كتبى اعترف دائما بالفضل لذويه ، فانى اعترف بفضل الزميلة الدكتورة سهير لطفى فى نشر هذه الدراسة . والدراسة المذكورة تتضمن موضوعات عديدة ، منها انها تؤكد وجهة نظرى عن مفهوم « الشخصية العربية او المصرية » او مفهوم « الطـابع القومى » ، وقد نشرت دراستين عن هذا الموضوع فى « مجلة قضايا عربية » ، الاولى عن موضوع « حول مفهوم الشخصية المصرية » « العدد ٥ ايلول ــ سبتمبر عام ١٩٧٤ » . والدراسة الثانية عن موضوع « حــول مفهوم الشخصية القومية » « العدد الثانى حزيران ــ يونيو ١٩٧٩ » . وفى هذه الدراسة اقصد الدراسة التى نشرت فى مجلة « الفكر العربى » اكدت وجوب اجـراء بحوث ودراسات واقعية لمجتمعات الدول العربية للتعرف موضوعيا على السمات الثقافية لكل مجتمع فى ضــوء المنهج الذى يسر لى الحصول على السمات الثقافيـــة

للمجتمع المصرى وتضمنتها الدراسة ، أى فى ضـــوء المنهج الذى تتضمن عناصره :

– البعد التاريخى لثقافة المجتمع .
– مدى استمرار هذه الثقافة واستقرارها .
– مدى تعدد مصادر هذه الثقافة وتنوعها .
– ظاهرة الازدواجية « بالمعنى الذى تبنته الدراسة المنشورة » فى هذه الثقافة .

وقد ذكرت فى صراحة ووضوح اننى اذ ادعو الى ذلك ملحا فان هدفى الوصول الى المعرفة الموضوعية لهـــذه العناصر لكى نؤكد مايتماثل منها ومايتشابه ولكى نواجه مايتباين منها او يختلف – فاننى لا ارفع شعار :

« لا وحدة عربية بدون وحدة ثقافية »

وتضمنت الدراسة المذكورة موضوعات اخرى ارجو أن يتفضل القارىء الكريم ويجد الوقت الكافى لكى يقرأها قراءة متأنية . ولكنى اختم حديثى عن الدراسة بملاحظة المسها كباحث علمى اجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر منذ فترة غير قصيرة ، وهى اننى ارى أن هذا المجتمع لا ينبض ضميره بمعنى موحد لمفهوم « المواطن المصـــرى الصالح » . واننى أجد أن الواقع الحى المعـاصر يؤكد الاختلاف والتباين والتنافر السائد فى مناخه الثقـافى الاجتماعى بشأن هذا الموضوع الحيوى . ذلك لانالتناقض بين مايقال وبين مايعمل أصبح من سمات هذا المناخ . ومهما يكن من الامر فان العبرة عندى ليست الاتفاق على معنى هذا المفهوم فحسب بل ان اكثر من ذلك اهمية هو

الاتفاق على الوسائل التى تحقق اعداد المواطنين المصريين الصالحين . فالاختلاف على هذه الوسائل فى ضوء ظروف المجتمع المصرى المعاصر هو السائد . ويصل هذا الاختلاف فى الكثير من الاحيان الى الصراع الثقافى المرير فقد يتفق البعض على اجهزة تكوين المواطن الصالح . « اجهزة التنشئة الاجتماعية كالاسرة والجيرة والمدرسة والمنظمة الدينية والمنظمة السياسية ومنظمة شغل اوقات الفراغ واجهزة الاعلام والثقافة مثلا » . ولكن الاختلاف والتباين بل والتنافر تكون كلها عادة حول اى الاجهزة اصلح واجدى . وقد يكون الصراع حول ثنائيات مثل « السنة والبدعة » و « العقل والنقل » و « السلف والخلف » و « الاصالة والمعاصرة » و « الكم والكيف » و « القومية والوطنية » و « الحب والحقد » و « العلمانى والكهنوتى » وبين براثن هذا الصراع يعيش أطفال المجتمع حائرين وشبابه قلقين .

واذ اختم الفصل الحالى فاننى ارجو ان يكون عنوانه يؤكد الشعار العلمى القائل انه لا شىء مطلق . فقد يولد من الشر ماهو خير . ولعل قارىء هذا الفصل ان يرى مارأيته فى ضوء الممارسة ومواجهة مواقف الحياة . وارجو رجاء حاراً منه وهو يقلب آخر صفحة فيه ان يبدأ صفحة جديدة يحاول أن يملأها بالاعمال الصالحة التى تهدف الى الخير اى التى تهدف الى التغيير الى الافضل ما أستطاع الى ذلك سبيلا . وقد يؤكد ماأقول التقرير الذى رشحنى لنيل « درجة المستشار » بعد ان امضيت حوالى سبع سنوات وأنا قابع فى « درجة

خبير اول » التى فزت بها بعد عمل متواصل لا يكل حوالى ثمانى سنوات أى منذ عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٤ . عملت فى خلالها بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ثم بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ونص التقـرير المشار اليه يتضمن الاعتراف بأن « الانتاج العلمى للدكتور عويس ينم عن غزارة علمية ودقة واصـــالة منقطعة النظير » .

- ٥ -

وأخيرا وليس آخرا

لا اخفى على القارىء الكريم أننى ترددت كثيرا فى كتابة الفصل الحالى . ولكن سرعان ماتبدد هذا التردد عندما ايقنت ان فى كتابته عبرة ودرسا بل ودروسا ربما أفاد منها من يجيئون من بعدى من الزميلات والزملاء . كانت هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ نكبة اصابت ابناء الوطن العزيز فى شخص قادتهم ومن اتخذوهم قدوة لهم وبخاصة من كانوا فى نطاق الفئة العمرية الشبابية . اما ابناء الوطن من فئتى العمرية والذين فى مواقع عمل مثل مواقع عملى او مايماثلها او يشبهها فقد كانت تلك الهزيمة هزيمة لنا حقا . لقد كان الشعور بالذنب يهز كياننا النفسى هزا عنيفا . ولم يكن لنا بدا الا أن ننظر فى امر هذه الواقعة ونقلب صفحاتها للتعرف على عواملها . وقد فعلت ذلك كما سبق ان اوضحت واشتركت فى الندوات وانتهيت الى محاولة البدء فى كتابة كتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى نشر فى عام ١٩٧٠ وفى « نطاق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية « كان المناخ الثقافى الاجتماعى فى خلال الهزيمة وبعدها مناخا مهزوما ايضا . كانت الادارة لا ترى الا ماهو تحت قدميها ، بل كانت لا ترى سوى ذاتها ومصالحها الخاصة ومادام لا يوجد على مكتب المدير المنتدب ورقة فى حاجة الى الامضاء فالعمل يسير

على مايرام . ذلك كان الشعار السائد . عدم وجود ورقة على المكتب يعنى أن مهنة البحث العلمي الاجتماعي تسير فى سبيل التوفيق والسداد . كنا نشعر بهـــــذه « البيروقراطية » الهابطة والالم يحز فى نفوسنا . واذ اقول كنا اقصد العاملين العلميين بالمركز ، وانا منهم ، بخاصة . وكان الدكتور خليفة فى منصب الوزارة ومهما كانت الوزارة قريبة من المركز والمركز قريبا من الوزارة فقد كانت اعمال الوزارة العديدة تبعده عن المركز اميالا . والدكتور خليفة على الرغم مما قلت فى الاجزاء السابقة عن بعض أعماله كان الشخص الوحيد الذى اســـتطاع لفترة حوالى التسع السنوات ان يسير بالمركز الى بر الامان . كان يعرف كل شىء وكل شخص بين جنباته . وقد قاد المركز ومن قبله « المعهد القومى للبحـــــوث الجنائية » قيادة الربان الذى يحاول ان يتلمس طريقه فى ضوء ظروف المجتمع المصرى الثقافية الاجتمـــاعية والاقتصادية والسياسية التى كان يواجهها . كـــانت البلاد تحكمها الاقلية القوية التى كانت ترى ان الوطنيـــة اصبحت لها حكرا . كانت السجون والمعتقلات مفتوحة لكل من يعارض او حتى يبدى لونا من المعارضة. واصبحنا وبخاصة فى الفترة السابقة على الهزيمة نسمع الاقوال الواعدة التى لا تمارس ونرى وبخاصة فى خـــلال عام ١٩٦٥ السجون والمعتقلات تفتح أبوابها للجماعات التى كانت قريبة الى قلب الدولة عندما بدأت حركة عام ١٩٥٢ وبعدها الى حين اى عندما اصبحت ثورة بقرارات يوليو عام ١٩٦١ . تماما كما فتحتها لهم فى خلال عام ١٩٥٤

وشكلت المحاكم الاستثنائية سواء اكانت محاكم عسكرية ام محاكم امن الدولة العليا ام محاكم الشعب ام محاكم الثورة . كان زملائى وزميلاتى بالمركز ، وكنت معهم ، نرى كل ذلك ونسمع الكثير مما يحز فى النفوس ونعيش همومنا ومع ذلك فقد كانت ادارة المركز المنتدبة تحيـــا وكأنها لاترى ولا تسمع ولا تتكلم . واذا تكلمت كـانت تصدر عنها أوامر بيروقراطية هابطة لايخشاها الا الهابطون أو المنافقون او اصحاب المصالح . وكنت فى هذا الخضم حائرا حقا لا ادرى ماذا افعل . فكرت فى الكتابة وبدات ذلك ، ثم فكرت فى السفر الى بلد من البلاد العربيـة لاعمل فى احدى جامعاتها . وكانت جامعة الكويت اقرب الجامعات التى جاءت الى خاطرى ، وذلك لان « الدكتور عثمان نجاتى » الذى كان يشرف على « بحث القتل » يزور المركز من حين الى حين . وكنت أراه وكان يرانى . وعلى الرغم من اختلافى الفكرى معه عندما قدم لكتاب « الدكتور زكريا ابراهيم » الذى نقدته بامر الاســتاذ خليفة « قبل ان يحصل على درجة الدكتوراه » ونشــر نقدى فى المجلة الجنائية القومية فى عددها الثانى المجلد الاول ، شهر يوليو عام ١٩٥٨ ـ فقد كان الدكتور نجاتى على درجة عالية من تكامل الشخصية فلم يكن بيننـا الا الاحترام والتقدير المتبادلان . كان الدكتور نجـاتى قد التحق بجامعة الكويت رئيسا لقسم علم النفس بكلية الاداب ، فكتبت اليه فى خلال عام ١٩٦٨ لكى ييسر لى الالتحاق بالجامعة اذا استطاع الى ذلك سبيلا . وكـان قد انتدب الى نفس القسم الزميلان « حسن الكاشف » و « مصطفى تركى » كمعيدين به . وفوجئت برد أرسله

الدكتور نجاتى مع الزميل حسن الكاشف يعتذر فالجامعة لديها من يكفيها فى الوقت الحاضر اى فى السنة الاكاديمية ٦٨-١٩٦٩ . ولم أكن لافرض نفسى على احد ، فلم يترك هذا الرد فى نفسى اثرا سيئا . ولكن لم تمر أيام فاذا بى أستلم بالبريد خطابا من « الدكتور عبد الفتاح اسماعيل » مدير الجامعة وكان مؤرخا فى يوم ١٩ من شهر يونيو عام ١٩٦٨ ويقول فيه ان « الاستاذ الدكتور احمد مصطفى ابو زيد » قد قام بتزكيتى للعمل فى جامعة الكويت . واننى أعرف الدكتور أبو زيد لانه قام بالاشراف على « بحث الثار » الذى قام بعبء الاهتمام به وتمويله المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . كنت اعلم انه أستاذ مساعد بجامعة الاسكندرية وان تخصصه كان فى « علم الانثروبولوجيا » . وقرات التقرير النهائى لبحث الثار بعد أن اتمه وكان تقريرا رائدا حقا يستحق عليه كما يستحق زملائى بالمركز الذين كانوا يعملون تحت اشرافه كل تقدير . وكنت اعلم ايضا أن الدكتور أبو زيد كان منافسا لى فى الحصول على جائزة الدولة التشجيعية فى علم الاجتماع فى عام ٦٥-١٩٦٦ ، وقد كان كتابه عن موضوع « البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع طبعة عام ١٩٦٥ » . وهو كتاب يختلف عن كتابى « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ولعل قارىء الكتابين أن يلاحظ انصاف لجنة الجائزة التشجيعية فى الاجتماع عام ٦٥-١٩٦٦ فى ضوء تقرير مقررها وهذا نصه :

تقرير لجنة الجائزة التشجيعية
فى الاجتماع عام ٦٥ - ١٩٦٦

عن كتاب ((من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى

يتلخص التقريران المقدمان من الاستاذين الفاحصين فى أنه كتاب جديد فى موضوعه لم يسبق اليه المؤلف ـ درس فيه دراسة منهجية علمية ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى من الناحيتين الاجتماعية والاجتماعية النفسية متتبعا اصولها التاريخية فى المجتمع المصرى على اساس أن دراسة هذه الظاهرة وفهمها فهما واعيا ييسر التحكم فيها وضبطها والحد من قسوة صراعها ذلك لانها تعكس الكثير مما فى أغوار نفوس العديد من المواطنين الذين يمارسونها . وقد كشف المؤلف فى كتابه عن صلة ظاهرة ارسال الرسائل الى الامام الشافعى بموضوع اجتماعى بالغ الاهمية وهو موضوع الجرائم غير المنظورة لان هذه الرسائل تتضمن شكاوى ضد أفراد ارتكبوا الوانا من العدوان والظلم على الاموال او الاشخاص سواء فى نطاق الاسرة او فى نطاق العمل .

ومنهج الكتاب علمى يستند الى التحليل الاحصائى ومنهج تحليل المضمون والتفسير العلمى الدقيق فى ضوء الفروض التى افترضها واستطاع ان يتحقق من صحتها .

وللكتاب قيمة علمية ممتازة وهو بحث أصيل مبتكر تظهر فيه الدقة والقدرة على البحث كما انه يضيف الى العلم شيئا جديداً بما استطاع ان يكشفه من حياة المصريين واعتقاداتهم وقيمهم وهو بذلك يرقى الى المستوى المطلوب للجائزة .

وبعد قراءة التقارير ومناقشتها وافقت اللجنة باجماع الاراء على ترشيح كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » للدكتور سيد عويس لنيل جائزة الدولة التشجيعية فى الاجتماع هذا العام .

مقرر اللجنة

ولعل الدكتور أبو زيد قد زكانى لأنه اعترف لنفسه بأننى طالب علم جاد أو لعله أن زكانى لانه اصبح كما وصفه الدكتور مدير جامعة الكويت فى خطابه المرسل الى انه اى الدكتور أبو زيد « أستاذ » الانثروبولوجيا الاجتماعية بالجامعة . اى انه سيكون رئيسا على وانا مرءوس له حيث اننى كنت فى ذلك الحين فى المركز على درجة « خبير أول » « أى على درجة أستاذ مساعد جامعى » . لم اكن أدرى فى ذلك الحين ولم اكن اهتم لكى ادرى . اننى كنت راغبا فى التغيير ، تغيير المناخ الثقافى الاجتماعى الذى كنت أعيش فى ظله فى المجتمع المصرى بعامة وفى المركز بخاصة . كنت سعيداً لأننى سألتقى هناك كما علمت بالأساتذة الذين أعرفهم من كتاباتهم

ومؤلفاتهم وكان منهم الدكتور توفيق الطويل والدكتور زكى نجيب محمود والدكتور عبد الهادى أبو ريدة،وذلك لان القسم الذى انضممت اليه كان « قسم الفلسفة والاجتماع » . وكان هؤلاء الثلاثة مدرسى فلسفة وكنت شديد الرغبة الاكيدة فى ان اقابلهم لكى اتحدث معهم واسعد بما عندهم من تجارب أكاديمية قد اكون فى مسيس الحاجة اليها فى حياتى العملية . فانا كباحث علمى اجتماعى ارى اننى فى مسيس الحاجة ألى المعرفة الانسانية وارى فى الوقت نفسه ان مصادر هذه المعرفة الانسانية أو اهم مصادرها هى الفن وألدين والفلسفة والعلم العصرى . ومعرفتى بهذه المصادر تيسر لى اتساع افقى لكى ارى المجتمع الانسانى فى أفقه العريض الواسع الشامل ، ومن ثم يكون اختيار موضوعات بحوثى ودراساتى يرقى ألى هذا المستوى . ويبدو اننى كنت على عجل من امرى فما اتممت الاجراءات المطلوبة منى الا وسارعت الى المطار لكى امتطى الطائرة الى دولة الكويت . لم يدر بخلدى ان استأذن « البروفسور جان دوس جالى » الطبيب ألذى كان يشرف على حالتى الصحية فى السفر فلعله كان ينصحنى بعدم السفر أو لعله كان قد أرشدنى الى مايجب على أن أتبعه وأنا بعيد عنه اذ سأكون فى بلد يختلف مناخه عن مناخ مصرنا الخالدة . لم استأذن البروفسور وسافرت الى قدرى ومع قدرى وحدى . على أن تتبعنى زوجتى بعد ان يستقر بى المقام . وقلت زوجتى فقط وذلك لانالعزيز احمد كان قد تزوج وكذلك العزيزة آمال والعزيزة تيسير وسمير العزيز كان على وشك الزواج وكان يعمل فى

« اسوان » . اما العزيز مسعد فقد كان فى بعثة فى « موسكو » للحصول على درجة الدكتوراه .

ووجدتنى فى الكويت يوم السبت ١٤ من شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ . وصلت الى المطار فى منتصف الليل تقريبا .
وسأذكر دائما ماقابلنى عند خروجى من الطائرة الأمر الذى لم اكن اتوقعه ابدا . صدمنى هواء ساخن وحسبت اننى اقف امام « فرن » والهواء الساخن يكاد ان يخنقنى وتذكرت عمال الافران الذين يقفون امام فوهة الفرن يوميا ساعات وساعات والعرق يتصبب من الجباه ويسير فى شعب غضون الوجوه وخلف الاذان . ولم املك الا أن اتنفس بعمق ومالبثت أن اتبعت شهيقى بزفير مشتعل كنت مرهقا وكنت كذلك خائفا فانا أواجه المجهول .
ولكنها ليست هذه اول مرة اواجه فيها المجهول . اننى فى الواقع اواجهه باستمرار وبخاصة فى السنين الماضية الطويلة ، أى منذ لحظة ولادتى . ومع ذلك فاننى اذ أواجه المجهول هذه المرة اجد مشاعرى يختلط فيها الخوف بالامل وبالتفاؤل جميعا . اننى فى تلك الاونة كنت ابلغ سن الخامسة والخمسين او يزيد . وانا فى هذه السن وفى ضوء ظروفي السابقة كنت شخصا متعبا وكانت صحتى ليست شابة ومع ذلك فان الامل كان لا يزال يملأ فؤادى . وقد أرجعت الحالة التى وجدت نفسي عليها فى ذلك الحين الى الظروف السابقة القريبة ، اقصد الظروف التى كانت تتعلق بالاجراءات المتصلة بالسفر الى دولة الكويت . كان فى حقيقة الامر ظروفا رهيبة حقا . ولا أرى داعيا وانا اكتب هذه السطور ان اتحدث عنها . كنت أود ان أكتب عن ركوب الطائرة منذ

ان دخلت باب مطار القاهرة الدولي حتى أمرت بركوبها .
وكنت اود ان اتحدث عما رايت في أثناء الرحلة وعما سمعت ، وقد رايت وسمعت اشياء عديدة واحسست بها . وكنت اود ان اتحدث عن الزملاء الذين صحبوني من بيتي الى مطار القاهرة . كان عددهم كبيرا أكبر من اى عدد صحبني مودعا في المرات الست السابقة اى منذ عام ١٩٤٨ . كان يصحبني العزيز احمد والعزيزة آمال والاستاذ لطفي فطيم زوجها والعزيزة تيسير والاستاذ فوزى النجار زوجها ، وقد تفضل وصحبني زملائي العاملون العلميون بالمركز الاساتذة السيد يسن وعلى فهمي وسمير الجنزوري وصلاح عبد المتعال ، وكان العزيز سعد محمد سعيد احد عمال المركز قد اثلج صدرى بحضوره كذلك . لقد سعدت بهم جميعا . وكما سعدت بهم جميعا خجلت منهم جميعا . انني في الواقع في ضوء طبيعة عناصر وجداني لا احب مواقف الوداع ولكن ماالحيلة ؟ كان احمد العزيز خير مساعد ، انه شاب شهم وانسان وحبيب ولم يحضر سمير الحبيب فقد كان في عمله ، وكان العزيز مسعد يبعد عن القاهرة اميالا واميالا . وكانت ماما العزيزة « زوجتي » تود الحضور ولكني خشيت عليها وفي الواقع انني كما يبدو كنت اخشى من نفسي اى انني خشيت من مشاعرى وشجني ان تغلبني امامها . وكانت تلك المرة السابعة التي أسافر فيها خارج بلادي ولم يكن من حظي ان تأتي ماما معي مرة واحدة وانني اذكر اننا عندما وصلنا الى مطار القاهرة كنت اود ان اهرب من الجميع لاخلو بنفسي

وانتهزت الفرصة وفعلت ذلك .

ومن الامور التى لا اجد لها تفسيرا ، وربما اذا عرضتها هنا ان يشاركني القارىء الكريم في هذا العجب العجاب او قد يجد له تفسيرا وذلك لانني عندما اعطيت جزءا من النقود عند استلامى العمل بالجامعة ، بادرت بشراء قلم حبر من الذهب . كانت النقود كثيرة مافى ذلك من شك فقد سجل لى ان احصل على مرتب شهرى يوازى مرتبى السنوى الذى كنت احصل عليه في وظيفتي بالمركز ، بل اكثر من ذلك . وعجبى الذى اراه الان اى وقت كتابة هذه السطور يرجع حتما الي تعليل الاهتمام بشراء القلم « الذهبى » هذا ، وبخاصة انني عندما كتبت به لاول مرة لم اجد متعة وانا اضعه بين أصابعى ، وليس لدى ما اقول الا انني لم افكر في شراء مثل هذا القلم من قبل ، ولكنها النقود : نقود الكويت ، اقصد متعة صرف هذه النقود . وكانت اغراءات صرف النقود تنبعث من اسواق الكويت المملوءة بكل الاشياء . مجتمع عجيب مملوء بالمتناقضات . . مجتمع الابل و « الاوبل » . وكان هذا انطباعي عن هذا المجتمع الذى بدأ عندما تأسست امارة الكويت « على الارجح » فى عام ١٧٥٦ م ، اى قبل ان يظهر مجتمع الولايات المتحدة فى عام ١٧٧٥م وكنت أراه مجتمعا غنيا جدا وفيه اقليات عديدة . وكان الكويتيون ، وربما مازالوا اقلية كبيرة . ولفظ الكويت تصغير للفظ « كوت » اى الحصن او القلعة التى انشئت لكى تسيطر على المنطقة الواقعة بين قطر والبصرة . وقد ذكر احد الرحالة ان الكوت في منتصف القرن التاسع

عشر كانت بلدة صغيرة يقطنها عشرة آلاف نسمة يمتلكون ثمانمائة مركب صيد وكانوا يعيشون على التجارة وصيد السمك والغوص بحثا عن اللؤلؤ . وقد قدر عدد سكان الكويت في أول تعداد رسمي أجرى في عام ١٩٥٧ ب ٢٠٦ آلاف نسمة وكان عدد الكويتيين « والذين تكوتوا من الايرانيين وغيرهم » منهم نحو ٥٥٪ اى ١١٣ الفـــا .
والملاحظ في ضوء اطلاعي على آخر تعداد أجرى في عام ١٩٨٠ اصبح عدد السكان حوالي ٠٠٠ر١٣٥٦ر١ نسمة وكانت نسبة الكويتيين والذين تكوتوا منهم نحو ٥ر٤١٪
وفي ضوء ملاحظاتي في اثناء فترة اقامتي القصـــيرة في الكويت تأكد لدى أن المجتمع الكويتي مجتمع بلا تاريخ حضاري اى بلا ثقافة أو حضارة واضحة . كنت وانا اجوب شوارع المدينة العاصمة أو ازور المدن التي صنعها « النفط » كالاحمدي وميناء الشعبية ، وكنت عنـدما علمت ان العمالة الوافدة تشكل نحو ٧٠٪ من العمـــالة الكلية وتصل في بعض التخصصات الى نحو ٩٠٪ اصارح الآخرين بأن هذا المجتمع مجتمع من الورق . وهو مجتمع يستحق الدراسة الموضوعية وهذا هو واجب العلمـاء والباحثين العلميين وانني اذكر انني وانا اركب عـربة « تاكسي » قال لي السائق وكان لبنانيا :
« ان هذا المجتمع (يقصد مجتمع الكويت) ارضـــه عربية فقط اما ناسه فهم من جنسيات أخرى » .
وقد لاحظت ان مدينة الكويت مدينة كبيرة وان البناء فيها على قدم وساق وتجد شوارعها طويلة جدا وعريضة جدا والسيارات تملؤها . ووجدت أنه قلما يمشي الناس في شوارع الكويت فالاغلبية الساحقة تملك الســـيارات

او يركبون « التاكسى » الذى ليس فيه « عداد » . وقد لاحظت انه كلما صغر رقم السيارة الملاكى كلما عظم شأن صاحبها فقد كنت اركب بجوار مالك سيارة كويتى ورأى ان يفسح الطريق للسيارة التى وراء سيارته عندما سمع صوت « بوقها » يدق دقا متواصلا ، وعندما رأى صاحب السيارة الكويتى الذى كنت اجلس بجواره رقم السيارة التى افسح لها لتمر قبله سب ولعن ساخطا . وعلمت انه فعل ذلك لانه وجد ان رقمها اكبر من رقم سيارته ومن ثم فان صاحبها بالضرورة يجب ان يكون اقل منه قدرا وانه كان ينبغى أن يدرك ذلك ويعلم ان رقم سيارة صاحبى أصغر من رقم سيارته، فلايحاول أن يسبق سيارته ذات الرقم الاصغر ! واننى اذكر عندما ذهبت الى مقر جامعة الكويت لاول مرة ذهبت اليه فى سيارة تاكسى لانه يبعد عن منزلى فلا استطيع الذهاب اليه الا بهذه السيارة او فى صحبة احد يملك سيارة . وعندما وصلت الى مقر الجامعة وجدتنى فى « حيص بيص » لا اعرف ما الذى كان على أن افعله ولكنى من حسن حظى وجدت « الاستاذ نصر » الذى كان يعمل معنا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعض الوقت . انه الان يعمل بجامعة الكويت كل الوقت وكان هو بعينه الشخص الذى كان على أن اقابله حيث قمت عنده باجراءات استلامى العمل فضلا عن استلامى مبلغ ٢٥٠ دينارا . كويتيا على سبيل القرض ادفعه عند استلامى اول مرتب شهرى احصل عليه من الجامعة ومن عند الاستاذ نصر ذهبت الى « زميلى الاستاذ محمد حسن كامل » احد زملاء خريجى الدفعة الاولى من مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى عام ١٩٤٠ ، اى نفس

الدفعة التى كنت احد اعضائها . وكان كما توقعت اخا كريما وشخصا كريما . ومن عنده طلب منى مقـــابلة « الدكتور عبد الفتاح اسماعيل » مدير الجامعة . وبدات اجراءات المقابلة حيث اضطررت لكى أقابل احد سكرتيرى المدير وان اجلس فترة حتى يستاذن لي لكى امثـل بين يدى المدير . وعندما اذن لى وجدت الحجرة التى فيها مكتب مدير الجامعة فسيحة جدا وان الطريق الى مكتبه طويل بلا ضرورة . ولعله كان يستمد من طـــول هـــذا الطريق مكانته الرفيعة . وقد مكثت اسير فى هذا الطريق دقائق معدودات حيث وجدته يجلس خلف مكتب كبـــير الضخامة فكان يبدو لى أصغر من حجمه . وعندما قام لتحيتى بدا حجمه الطبيعى الذى لم يكن ليلفت الانظار .

كان المدير بعد ان حيانى التحية الكريمة والحق يقال يلبس قناعا يحاول به أن يوحى الرهبة فى نفوس من يقابلونه من اساتذة أو غيرهم . وعندما وجدت احد الـــكراسى الشاغرة التى أمام المكتب جلست دون أن استاذن ولم يكن للدكتور المدير أن يعترض على ذلك . كان الحديث بينى وبينه حديثا جديا تناول خبراتى وقد أهتم بهـــذه الخبرات ذاكرا أن جامعة الكويت هى « جامعة بحوث » قبل أن تكون « جامعة تدريس » . وعلى الرغم من تجربة المقابلة المسرحية فقد حمدت له هذه العبارة وسعدت بها السعادة كلها . ومن حجرة مدير الجامعة الفســـــيحة والطريق الى مكتبه الطويل الطويل وجهت الى الذهاب الى « قسم الفلسفة والاجتماع » حيث قابلت رئيسه الدكتور ابو ريدة كما قابلت الدكتور توفيق الطويل والدكتور زكى نجيب محمود واخيرا قابلت الدكتور احمد ابو زيد وكان

استقبالهم لى كريما . وبدأ الدكتور زكى نجيب محمود المحادثة معى كما اذكر ، وكان حديثه حول موضـــوع عدم وجود المفكر الذى يجمع فى جعبته الالوان العديدة من المعرفة . كان يود ان يعرف عوامل عدم وجود هؤلاء المفكرين في الآونة الراهنة . وقد عجبت لسؤاله هذا فى اول الامر وكان على ان اصمت او أن اجيب . وآثرت ان أجيب فقلت ، كما اذكر ، لك يا أستاذنا ان تذهب الى اية مكتبة وبخاصة اذا كانت تحوى موســـوعة من الموسوعات أو اكثر وانت تجد الاجابة عن سؤالك .وزدت قائلا اننى اشك فى وجود شخص أقصد مفكرا قـــــرا « الموسوعة البريطانية » كلها مثلا او حتى استوعب او تمثل احد مجلداتها . وتشعبت المحادثات وقد عرفت فى أثنائها أن الدكتور ابو ريدة قد قضى أجازته الصيفية فى تركيا وهناك بحث عن كتاب من الكتب العربية التى تملأ مكتبة « الآستانة » والتى جمعها العثمانيون بدءا من الفتـــح العثمانى لمصرنا الخالدة حيث بدا لهم أن يجردوها ليس فقط من العلماء والفنانين والحرفيين بل من الـــكتب الثمينة كذلك . وذكر الدكتور ابو ريدة انه عثر على ضالته فى الحصول على نسخة مصورة من كتاب للعالم الكبير « ابو على الحسن بن الهيثم » وانه يزمع على تحقيقه ثم نشره . فقلت لنفسى ما أسعدنى وانا أعيش بين هؤلاء العلماء ! وعندما حان وقت الانصراف عدت الى منزلى فى سيارة الزميل محمد حسن كامل الذى عاد ليأخذنى الى السوق فى الساعة الرابعة بعـــد الظهر لشراء بعض الضروريات . وكنت عندما أعود الى منزلى حيث أعيش فى احدى الشقق المؤثثة بالاثاث الوثير التى بهـا ثلاث

حجرات وصالة ومطبخ واسع فضلا عن دورة الميـاه ، كنت أجلس فى احدى الحجرات فى معظم الاحيــان وحدى . وأننى اقول معظم الاحيان لاننى كنت ادعـو « بواب » المنزل ليشرب الشاى معى . وكان هذا البواب شابا من ايران دخل دولة الكويت خلسة ، وفى غفلة من المسئولين عين فى وظيفته مسئولا عن نظافة المنزل . كنت أسعد برؤياه وبجلوسه معى . كان هو يطمع فى نقودى وكنت انا اطمع فى انسه الذى اتعمد أيجاده بالتحدث اليه والاستمتاع بحديثه الخبيث الساذج . وكان الوقت الذى اقضيه خارج الجامعة طويلا طويلا . فلم أكن أعمل شيئا فى الجامعة ولكن كان على ان اذهب كل يوم وامكث ساعة او اكثر او أقل ، وكان يطلب منى عـــدم المجىء فالدراسة فى الجامعة كانت ستبدأ فى يوم ١٢ من شهر أكتوبر عام ١٩٦٨ . والملاحظ ان طلب عدم المجىء هذا كان حبيا ولم يكن رسميا فالدكتور ابو ريدة على كبر سنه وطول باعه فيما تخصص فيه كان يخشى مـــدير الجامعة وكنت انظر الى ملامح وجهه وهو يتحدث الى المدير او يتحدث اليه المدير تليفونيا فأرى عجبا . كـــان يتحدث وكأنه يتهته او ان حلقه جاف لدرجة انه كان يكاد ان لا يسمع صوت نفسه . وبعد المحادثة تراه وكأن جبلا قد زحزح عن كاهله ثم يتمتم وكأنه يتحدث الى نفسه قائلا :

« دا المدير ده مابيونش واوامره حامية خالص »

وكنت احاول أن اجعل من الوقت الطويل الذى أقضيه فى خارج الجامعة فرصة لاتعرف اكثر على مدينة الكويت نهارا وليلا . كنت أفضل أن أكون وحدى فى معظـــم

الاحيان . وكان يصحبني الزميلان حسن الكاشف ومصطفى تركي في بعض الاحيان . كنت اذهب الى الاسواق ومنها « سوق الصفا » مثلا لا لاشترى شيئا ولكن لكى ارى واسمع .. ارى الناس والاشياء والظواهر وانماط السلوك والعلاقات الاجتماعية واسمع مايقوله الناس ومايصدر عنهم من تعليقات . وكنت اعى بعض ما يقال اذا كان الحديث باللغة العربية ، ولم اكن اعى شيئا مما يقال اذا كان الحديث باللغة الفارسية . وكانت الاصوات التي تبثها الاذاعات اصواتا شتى ، وكان معظمها اصواتا تتحدث باللغة الفارسية . وكانت هذه الاسواق تعكس الفنى الفاحش وكانت تضم الفقراء والمتسولين . ولن انسى ماحييت عند ماكان يقف الشبان العديدون في مكان خاص من بعد ظهر كل يوم حتى وقت الغروب . كانوا شبانا اقوياء وفيهم الابيض والاسمر والاصفر . وكنت اراهم يعرضون انفسهم على الناس ، اقصد يعرضون عملهم وهم واقفون ينتظرون اشارة « اصبع » واحد ، والكل يرجو أن تكون هذه الاشارة موجهة اليه ، وذلك لكى يجرى المحظوظ الذى اشير اليه ليقضى حاجة لمن اشار اليه نظير اجر لايقبل المساومة . فالعرض اقصد عرض الشبان الاقوياء كان عادة اكثر من الطلب عليهم . وكنت اقف ربما بالساعات لكى ارى هذه المسرحية القبيحة اقصد المستهجنة التى ياباها كل ذى حظ من النخوة واحترام بنى الانسان . لقد كانت ظاهرة تحويل الانسان الى سلعة اقصد تحويل الطاقة الانسانية فى شخص الشبان الواقفين بالساعات على ارجلهم الى سلعة يشتريها كل قادر على شرائها امرا ممجوجا حقا .

وانظر الى وجوه الذين لم يشر الى أحدهم باصبعه عندما
تغرب الشمس وهم يعودون من حيث أتوا . كانت وجوها
كاسفة حقا لا تنظر الى شيء الا الى مواقع اقدامهم . لهف
نفسي ماذا كانوا يحسون به ويشعرون . وكنت اتعمد
الذهاب الى هذا الموقع لارى كيف يصنع المجتمع الكويتي
من الانسان عبدا . ولم أكن اعجب من ذلك . فلا عجب
لان النظام الاجتماعي في المجتمع الكويتي كان يحتم وجود
المتناقضات . وانني اذكر أن الاوامر قد صدرت الى
اعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاجتماع في ساعة معينة
بعد ظهر احد ايام الاسبوع . وقيل لي أنه اجتماع
سنوي يراسه مدير الجامعة ويخطب في الاعضاء خطبة
عصماء . وحضر الجميع ولم يتخلف احد . وجلسوا في
مقاعد كتبت عليها أسماؤهم حسب درجة كل عضو ، اي
ان عمداء الكليات اولا ثم رؤساء الاقسام ثم الاساتذة
ثم الاساتذة المساعدين ثم المدرسين ثم المعيدين . وبدا
لي ان الاغلبية الساحقة من اعضاء هيئة التدريس
المجتمعين كانوا من المصريين ، وكان منهم من العراقيين
والاردنيين والسوريين الذين كانوا يشكلون الاقلية .
ورايت منظر الاساتذة الاجلاء يجلسون تحت قدمي مدير
الجامعة الذي أنفرد بالجلوس على كرسي وحده وامامه
منضدة لا يشاركه فيها أحد . كان في نظري فرعونا اي
أعادت جلسته وحده الى أعلا والعلماء الافاضل الاجلاء
تحت قدميه صورة « فرعون موسى المصري » . وكانت
صورة بشعة نفرت منها وتوجست الشر ولم اتوقع
الخير . وعجبت لرضاء هؤلاء العلماء الافاضل للقيام
بهذا الدور الوضيع وبررت تصرفهم ولكني لم اعذر واحدا

منهم . واذا كان الاعضاء الجدد قد اخذوا على غـــرة قلت ذلك فى نفسى متسائلا ، فما هى حجة من سبقوهم الا أن تكون مايحصلون عليه من راتب عال جدا ؟ فالنقود هنا كما هى هناك قد اذلت اعناق الرجال الا مـــن رحم ربك . ولم تكن خطبة المدير عصماء . كانت خطبة حديثها طويل بلغت مدته الساعتين . وتحدث فيها عن انشاء الجامعة وتطورها حتى اللحظة التى كان يخطب فيهـا . وتحدث فيها عما حقق فى الماضى ومايحقق فى الحاضر وما يجب أن يحقق فى المستقبل . كان الاجتماع طويلا فى حجرة لا تكييف فيها . وقد ضمنها بعض نصـائحه وكأن الذين يجلسون امامه تلاميذ فى « كتاب » . وذكر حادثة عن احد اساتذة الجامعة تضمنت أن هذا الاستاذ لبس « الدشداشة » « اى الجلباب الكويتى القومى » وجاب شوارع المدينة دون ان يلبس « العقال » . وقد لام الاستاذ الذى لم يذكر اسمه على ذلك ونصحه كمـا نصح جميع الحاضرين فى سخرية أن من يلبس الدشداشة يجب عليه أن يلبس العقال وان لبس الدشداشة بلا عقال يعنى لبس الجلباب المصرى الذى يلبسه المصريون عادة فى قـراهم وان من حق الجامعة ان تربأ بأســـاتذتها ان لا يفعلوا فى الكويت مايفعلونه فى قراهم . وقد ذكر المدير ماذكر لكى يعلم الحاضرين أن كل مايقوم به عضـــو هيئة التدريس فى الجامعة وفى خارجها لديه به علم فهو قد أعد « طابورا خامسا » تحت أمرته اعدادا كاملا . وقد تأكد ذلك من وقائع حدثت فى أثناء اقامتى القصيرة فى الكويت . فقد تأخر استاذ عن حضور الحصة فى موعدها دقائق ولامه المدير على ذلك فذكر له الاستاذ أنه كــان

يطمئن على زوجته فى المستشفى فأكد المدير انه يعلم ذلك . واستاذ آخر اراد أن يستعير كتابا من المكتبة لايقع فى دائرة اختصاصه العلمى فلفت المدير نظره الى ذلك وكأنه كان يقول له انه يعلم حركاته وسكناته فى مايقرأ او فى مايجب عليه أن يقرأ . وكنت كلما اسمع عن هذه الامور اجد خيفتى تزداد وتزداد وبخاصة فقد كان شعورى بالوحدة يزداد ويزداد ايضا . وكنت أقول لنفسى بالنسبة للشعور بالوحدة أننى عشت كذلك فى كل البلاد الغربية والعربية التى سافرت اليها من قبل فما الذى حدث ؟ وكنت اجيب بقولى اننى كنت فى سن شابة وكانت صحتى كذلك شابة . وكنت التمس العزاء لنفسى بتوقع حضور زوجتى لكى تؤنس وحشتى ولكى اعيش عيشة عادية راضية مرضية . كنت فى مسيس الحاجة الى عون « ماما » والى انسها حقا . وبالهفى على نفسى عندما كنت اتذكر أحمد وسمير وتيسير ومسعد الاعزاء وكان قلبى وعقلى مع العزيزة آمال التى عينت مدرسة فى وزارة التربية والتعليم فى خارج القاهرة . وكانت فى ضوء ظروفها الخاصة تسعى مع الساعين الى نقلها الى مدينة القاهرة وكنت اسخط احيانا واقول لنفسى سرا لقد اتعبتنى بلادى العزيزة ، أعطيتها كل ماعندى من عمر ومن صحة ومن وقت ومن كفاح ايجابى جبار ، ولم اقل اعطيتها مالا او عقارا فأنا رجل فقير منذ ان خرجت الى هذه الدنيا من بطن أمى . وكنت اتساءل واقول لماذا حدث ذلك ؟ لماذا اضطررت الى أن اترك مصرنا الخالدة لاعمل فى الكويت ؟ ثم كنت أعزى نفسى ولعلنى كنت مغرورا او اقول الصدق فأؤكد لنفسى

انني فى ضوء نتائج اعمالى فى مجتمع بلادى على ان لا أحزن ابدا وانه يجب على ان اعيش فى الامل .. امل نتائج مافعلت فى شخص ابنائى وطلبتى وزملائى وغيرهم وغيرهم . وكنت أقارن بين ما احس به فى عام ١٩٦٨ وانا فى الكويت وبين ماكنت احس به فى عام ١٩٣٩ وانا فى « كوم امبو » . كنت فى عام ١٩٣٩ اسافر بعيدا عن القاهرة فى عمل . كان عمرى ٢٦ عاما وانا فى عام ١٩٦٨ فى سن الخامسة والخمسين من عمرى . كنت فى كوم امبو قد اعطيت مسئوليات ضخمة فقد كنت ادير مؤسسة للاحداث الجانحين وتركت اسرتى الصغيرة : امى وزوجتى والاعزاء احمد وأمال وسمير فقط وذلك لان العزيزة تيسير والعزيز مسعد لم يكونا قد شرفا الدنيا بوجودهما بعد . وعلى الرغم من صغر السن ومن قلة الخبرات اديت واجباتى . كنت أعيش غريبا مع بعض المصريين وكان اغلب الرؤساء من اليهود . واشهد اننى تعبت جداً . كانت مغامرة وكان الامل أن تكون مدتها قصيرة وكانت فعلا قصيرة « حوالى ثمانية شهور فقط » . ومع ذلك فاننى لم اكن مسئولا وحدى عن شقة كبيرة بل كنت أعيش فى فندق آكل فيه وانام ، ولم اكن مسئولا عن النظافة . وكذلك فعلت فى المملكة المتحدة وفى الولايات المتحدة وفى فرنسا وفى يوغسلافيا وفى الدانيمارك وفى النرويج وفى السويد وحتى فى لبنان وفى سوريا كنت مسئولا عن نفسى فحسب وعن اعمالى فحسب اما المأكل والمشرب والنوم وماتتطلب هذه كلها فالمسئولية كانت تقع على كاهل غيرى . وفى الكويت فى عام ١٩٦٨ كنت فى مجتمع غريب هو شرقى عربى

نعم ولكنى اعيش غريبا واعيش وحدى واواجه المسئوليات جميعا وحدى وكان أملى أن اتعود هذه الحياة فالمغريات كبيرة وكثيرة والتحديات اكبر واكثر .

وكان مجتمع الكويت يقول وكأنه يصرخ زاعقا ان اعضاءه يجب ان يكونوا من أصحاب السيارات الخاصة والا يكون « ذنبهم على جنبهم » . لهف نفسى على المشاة فى الكويت قلبى وعقلى معهم فأنا الآن واحد منهم . فقد كانت ظروف المواصلات مرهقة جدا وكنت أجدني افكر احيانا فى شراء سيارة ولكنى لا اعرف كيف اسوق السيارة . ولم يكن الا ان استأجر سائقا فالضرورة كما يقولون لها أحكام . واننى اذكر اننى لم ار احدا من الناس الذين يعيشون فى المجتمع الكويتى يضحك .. لم اسمع ضحكة واحدة من كويتى أو غيره من الجنسيات الاخرى . لعلهم اى الناس فى المجتمع الكويتى الذى عاصرته ان كانوا مهتمين بأشياء أخرى غير الضحك . انهم يفعلون ذلك مافى ذلك من شك .. المال .. الدنانير ! وكنت انظر الى أساتذة الجامعة وهم يأخذون مرتباتهم ، انظر اليهم خلسة وهم يعدون مايأخذون ، كانت عيون بعضهم تقول اشياء لاتنم الا عن الجشع واللهفة وراء كل دانق . وكان من بين هؤلاء اكثر من عضو من اعضاء قسم الفلسفة والاجتماع .

وفاجأنى الدكتور ابو زيد بدعوة الى الاجتماع ولم يجتمع الا هو وانا ، واملى على مايجب على ان اقوم بتدريسه وحدد مواعيد الحصص للبنين وللبنات ، فقد كان أولئك وهؤلاء منفصلين كل فئة فى مبنى خاص . وكان مبنى الطالبات البنات بعيدا عن مبنى الطلبة

البنين . وكان على ان اذهب الى مبنى الطالبات ربما بعد الانتهاء مباشرة من الحصة التى قمت بالتدريس فى خلالها للطلبة . ومن ثم فعلى أن ارجو صاحب سيارة يكون ذاهبا الى مبنى الطالبات لكى يصحبنى معه . وجاء يوم الجمعة ٢٧ من شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ . وكنت قد تعمدت أن لا أخرج من منزلى يوم الخميس التماسا للراحة فقد حدث قبل يوم الخميس أقصد يوم الاربعاء ان خرجت من الجامعة ظهرا وكان يصحبنى الزميل حسن الكاشف الذى اقترح ان نركب « الاوتوبيس » وكان الجو حارا جدا وكان النهار قد انتصف ومكثنا فترة طويلة ننتظر الاوتوبيس ولم يأت واذا بالدكتور نجاتى يوقف سيارته امامنا وطلب منا تكرما منه أن نصحبه ، وكان فى السيارة الاستاذان الدكتور زكى نجيب محمود وتوفيق الطويل وكان الدكتور زكى يجلس بجواره فآثر أن يجلس وراءه بجوار الدكتور الطويل وترك المكان للزميل حسن ولى . وجلست بجوار الدكتور نجاتى ولم اكن اعلم بأن بالسيارة « جهاز تكييف » صوب فوهته نحو الجانب الايمن من بطنى وكان الهواء الذى تدفق منه بالنسبة للهواء العادى فى خارج السيارة باردا جدا ، فسرعان ماشعرت بالالم الشديد ولكنى كظمت مشاعرى وطلبت من الزميل حسن الكاشف أن يبعد فوهة جهاز التكييف عنى . وعندما ذهبت الى المنزل بعد ان تفضل الدكتور نجاتى بتوصيلى اليه زاد الالم ولم أعرف ماذا افعل . ولكن رأيت أن اتعمد أن لا أخرج من البيت التماسا للراحة ولكن يبدو اننى اخطأت . لاننى فى ضوء أوجاعى احسست بوحشة رهيبة وأنا وحدى فى الشقة .

وساورتني الهواجس وكنت في حالة نفسية سخيفة . وانني اذكر انني قلت لنفسي هربا من حالتي فلأبدأ باعداد المحاضرات التي سألقيها على طلبة وطالبات الجامعة بعد افتتاحها في يوم ١٢ من شهر اكتوبر عام ١٩٦٨ . وكان الدكتور ابو زيد قد كلفني باعداد صحيفة استبيان عن موضوع يتعلق بالشبان العاملين في احد المصانع بالكويت فبدات به حتى اثبت له مدى قدراتي في مجال البحث العلمي الاجتماعي . واذكر للقارىء الكريم انني بدات بهذا العمل غصبيا وذلك لان الدكتور ابو زيد لم يقتنع بانه من الواجب الاتصال ببعض من هؤلاء الشبان ومناقشتهم حول الموضوع الذي يراد بحثه اولا ، اي قبل اعداد صحيفة الاستبيان . ولما وجدته مصرا اكدت له ان ماساقوم به يجب ان يخضع للتجربة اي يطبق على عدد من الشبان للتأكد من صلاحية بنوده وصحتها قبل اختيار العينة الممثلة والبدء في مراحل البحث . وعندما وافق وعدت بالقيام بما يطلبه في ضوء خبراتي السابقة . ولكن حدث وانا اعمل منهمكا حتى انسى ماعندي من آلام لا اعرف مصدرها او ادعى تشخيصها ان جاء احد الزملاء في قسم الفلسفة والاجتماع يعمل معنا في درجة معيد وهو « الاستاذ محجوب » الذي كان يسكن في نفس المنزل الذي كنت اسكن فيه . لقد علمت منه انه يعتبر نفسه بكل الفخر تلميذا للدكتور أبو زيد . وانه سبق ان عمل بالجامعة عاما ، وانه متزوج وتعيش زوجته وابنه « احمد » الرضيع معه في نفس المنزل اي انني كنت جارا له . ووجدته في سن العزيز احمد عويس وربما كان اصغر سنا ، وسعدت بمجيئه الى شقتي على الرغم من كل

شيء وبعد ان جلس معي فترة من الوقت وجدته يدعوني الى تناول طعام الغداء في منزله اقصد شقته . والواقع انني كما سعدت بمجيئه سعدت ايضا بالدعوة الى الغداء وعندما ذهبت الى شقته وجدت زوجة مثل تيسير ابنتي العزيزة وان ابنه «أحمد» ذكرني بالعزيز «أسامة» حفيدي لابنتي العزيزة آمال وكان الحفيد الذكر الاول بعد العزيزة الآنسة « منال » ابنة العزيز احمد . واحسست انني في شقة لابني او لابنتي . وقد ابلغني الاستاذ محجوب انه سمى ابنه احمد تيمنا باسم استاذه الدكتور أحمد ابو زيد وانه على وشك شراء عربة ماركة « اوبل» وسيقوم الدكتور ابو زيد معه ومع زوجته بشرائها او بمعنى اصح باختيارها له وانه سيترك لزوجته اختيار لونها . كانت جلسة كريمة وكان الحديث وديا ، ولكنني بعد ان تركت هذه الاسرة الصغيرة عادت الوحشة الرهيبة الى نفسي . وبدا لي انني أخطأت خطأ جسيما بقبولي الاعارة لجامعة الكويت . وبدا لي أيضا انه كان يجب على ان ارفضها شاكرا . أن سني كبير وان صحتي لم تكن شابة فكيف اتحمل الحياة في هذا المكان اقصد في هذا المجتمع وحدي ؟ ويبدو أن متعة الغداء مع أسرة الاستاذ محجوب الصغيرة قد اثارت عندي الشجون فكنت اقول لنفسي صامتا ليتني كنت قد اصطحبت زوجتي معي او ليت زوجتي كانت قد رافقتني منذ اللحظة الاولى . ان احساسي بالوحشة جاء في كل مرة عندما كنت أسافر الى الخارج ، وقد أحسست بهذه الوحشة حتى في كوم امبو . كنت أعد الايام والاسابيع والشهور . وانا في ذلك الوقت اي الوقت الذي كنت فيه في الكويت افعل

ذلك وارى ان امامى ان امكث حوالى ثمانية شهور ونصف الشهر بعيدا عن احبائى وأصدقائى وزملائى . والمسألة فى حالتى الاخيرة لم تكن الوحشة فحسب بل زاد عليها المرض الذى لم اكن اعرف كنهه . وكنت اتساءل وانا جاد مع نفسى وصادق معها كيف السبيل الى الخروج من هذه الورطة ؟ وكنت اقول لنفسى واصدقها القول متمنيا أن حضور زوجتى سوف يعنى استقرارا نفسيا نوعا ما . وقد يكون عاملا هاما فى تحسن صحتى ؛ حيث اننى اتألم من بطنى من الجانب الايمن من وسطها وأنا لا استطيع ان اطبخ طعاما واذا اكلت فاننى اضطر لاكل الطعام « المعلب » وبعض الفاكهة . وعشت فى مناخ التمنى طويلا . كنت أقول مثلا انه ربما اذا تخيلت اننى سأمكث شهورا ثلاثة او اربعة حتى تأتى عطلة نصف السنة ثم طلب الاذن بالسفر الى مدينة القاهرة فترة العطلة يحيى هذا التخيل فى نفسى الامل . او ربما اذا انتقلت الى فندق لكى أعيش فيه حتى تحضر زوجتى تنفرج ازماتى الصحية والنفسية . ثم اتذكر اننى لم استلم خطابات من زوجتى او من العزيز احمد أو أى انسان منذ اكثر من عشرة أيام . لقد كانت الرسائل العديدة ترسل الى من الاحباء ومن الزملاء ومن غير هؤلاء باستمرار . وأننى أذكر ان أكثر من عشرين شخصا قد ارسلوا لى خطابات مرة ومرة ومرات فما الذى حدث ؟ ولكن نوبات الاوجاع كانت تلهينى عن التفكير فى الاجابة عن هذا السؤال . وكان يزورنى الزميل حسن الكاشف والزميل مصطفى تركى وكان يأتى معهما الاستاذ محجوب

احمانا وكنت اشكر اليهم اوجاعي وضرورة عرضي على طبيب . وكانوا يجمعون على ان المسألة هي حالة نفسية قد مروا بها وماعلى الا ان اصبر ، فالصبر احسن دواء وعلى ان اتخذ مفهوم الصبر شعارا لي . واذا قلت لهم ماذا تقصدون بمفهوم الصبر ؟ هل ترون انني أصبر على المكاره سواء كانت تعبا أو قلقا أو مرضا ؟ فكان الرد على ذلك لم يكن اجابة بل سؤالا أليس الهدف من وجودنا جميعا في هذا المجتمع هو المال أو جمع المال ؟ اى ان هدفي الذى لا هدف قبله او بعده من بقائى يجب ان يكون جمع المال وكانت مشكلة مستعصية برزت امامى . وذلك لانه لم يكن المال وحده هدفا لى من قبل قط . انني كنت ارحب بالمال كوسيلة ولم يكن له عندى قيمة كهدف فى ذاته . ومن ثم فانه قد اصبح على لكى اكون شخصا عاديا ان اقنع نفسى لكى يكون جمع المال هدفا لى فى تلك الآونة . وما على الا ان اتذرع بالصبر ولتكن عزيمتى من حديد . ولكن مالبث ان قهرنى المرض واصبحت مشاعرى تشع البؤس والاسى وكنت أردد فى سرى قول من قال :

وان كنت لا آسى على نفسى فمن اذن وان كنت لا ابكى فمن يبكى ؟

وبدا لى انه من الخير الرجوع الى مدينة القاهرة .. فالصحة صحتى فى ضوء الظروف المحيطة بى كانت أفضل الاشياء ومحط الآمال . ان زيارات الزملاء الكاشف وتركى ومحجوب كانت بلسما ولكنى كنت اردد لهم اننى فى حاجة الى طبيب . ان الالام الجسمية جسيمة ولا

أطيقها ولم اجرب مرارتها من قبل ولكن لا مجيب .
والصراحة والصدق هما الوسيلتان اللتان يجب ان اتذرع
بهما . اى وجدتنى ان اكون صريحا مع نفسى ومع الاخرين
واولهم الدكتور ابو زيد . ولم يكن قد مر على وصولى
الى الكويت ستة عشر يوما اى فى يوم الاثنين ٣٠ من
شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ عندما وصلت ألى قرار .. قرار
طلب العودة الى حيث جئت . ورايت ان هذا القرار
خير من ان اضحك على نفسى . اننى وانا مريض الان
ولا احد يستجيب الى مطلبى لاحضار طبيب او ذهابى
الى طبيب ، احس بالتعاسة المزدوجة . التعاسة التى
منبعها المرض وتلك التى ارآنى غير قادر على تحمل
مسئولياتى فى الجامعة . كنت قد اتفقت مع الدكتور
ابو زيد على القيام بتدريس مادتى « طرق البحث العلمى
الاجتماعى » و « نظريات اجتماعية سياسية : الدولة
والمجتمع » وقد أعددت العدة للقيام بتدريس هاتين المادتين
فضلا عما يطلب منى القيام به من اجراء البحوث الميدانية
او غيرها من المهام مثل القاء محاضرات عامة او الانتداب
فى لجان معينة او الاشتراك فى ندوات او القاء احاديث
تبث فى الاذاعة او فى التليفزيون . كل ذلك بوصفى
احد اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت . ولكن اذا
كانت هذه حالتى فى يوم ٣٠ من شهر سبتمبر وانا لم
ابدأ عمل اى شىء سوى التحضير لما سيكون ، فما الذى
سيحدث بعد يوم ١٢ من شهر أكتوبر يوم افتتاح
الجامعة وابدأ عملى الاساسى فيها ؟ ان الظروف العامة
وظروفى الخاصة لاتواتينى بالقدرات المطلوبة ولابالشجاعة
المطلوبة ولا بالتفاؤل المطلوب لمواجهة الحياة فى الكويت

ورايت من الشجاعة ان اثبت على قرارى بالعودة الى حيث جئت . ولكن وجدت الزميل محجوب يرحب بالاستمرار في تناول طعام الغداء في بيته حتى تحضر زوجتى ، ثم أستأذن عندما الححت عليه في المشاركة في بعض التكاليف ان يأخذ راى أستاذه الدكتور ابو زيد . واملت خيرا فلعل الموضوع كله الذى يواجهنى كان مرجعه الى الحنين الى المناخ الاسرى . ولكن الدكتور أبو زيد اشار عليه اقصد على تلميذه بالرفض . وعندما قابلت الدكتور برر ذلك بما قد يلحق « سمعة » الزميل محجوب من سوء الظن ، وكان يقصد بالضرورة ان ماادفعه من بعض التكاليف نظير تناول طعام الغداء قد يمس الزميل محجوب بالرذاذ غير المستحب من التعليقات التى قد تصدر عن الآخرين . وقفل بذلك هذا الرجل بابا كان قد ييسر لى الصبر عما انا فيه او ربما كان ييسر ذلك فعلا . وماكان منى الا أن الححت في طلب عرضى على الطبيب وكانت اجابة الرجل ان الاطباء يعملون في المستشفيات وليس لدى اى واحد منهم « عيادة خاصة » . فطلبت الذهاب الى المستشفى . وتركنى بعد ان تأكد من استجابتى لدعوته الى الغداء في بيته في اليوم التالى . وذهبت تلبية لهذه الدعوة الكريمة . وقد كانت السيدة الفاضلة زوجته كريمة وقد رحبت بى ترحيبا حارا . ونسيت مرضى واكلت وكان معنا احد اعضاء هيئة التدريس . وتحدثنا بعد تناول الطعام واكد الدكتور ابو زيد وزميله الذى لا اذكر أسمه مع الاسف الشديد وقت كتابة هذه السطور أن الموضوع ليس مرضا بقدر ماهو الحنين الى مناخ الاسرة الذى تعودت عليه ، وصدقت هذا الكلام

فعلا وشعرت بالاطمئنان وحاولت ان انسى ماصدر عنه بشأن الموضوع المتعلق بالزميل محجوب واعتذرت له وعذرته فى نفسى ، فاعقل الناس أعذرهم للناس . ولكن ماعدت الى شقتى الا ورأيتنى أفرغ مافى جوفى .. كل مافى جوفى ، وبرز قرارى بالعودة مرة اخرى وتحدثت بشأنه مع الزميل محمد حسن كامل وقد دهش لهذا القرار لاول وهلة . وبعد نقاش طويل نصحنى بأن امكث شهرا آخر ثم اقرر . ولم اقتنع بهذه النصيحة وذهبت توا أى فى يوم اول اكتوبر عام ١٩٦٨ الى مدير الجامعة لابلغه بقرارى ولم يبد على قسمات وجهه اى اثر ، فقد كان يلبس قناع ابهة موقع عمله وترك لى القرار . ويبدو ان الاخ الزميل محمد حسن كامل قد ابلغ الدكتور ابو زيد بما عزمت عليه فظن خطأ انه اغرانى لكى اذهب الى مدير الجامعة فثار فى وجهه وكان الرجل ظالما لزميلى ظلما مبرحا . فالقرار كان قرارى والمدير اكد فى اثناء مقابلته لى ذلك . وقابلنى الدكتور ابو زيد ثائرا وكان بحضرة الدكتور ابو ريدة الذى قال لى ان لائحة الجامعة تحتم على دفع ثمن تذكرة الطائرة ذهابا وايابا ورد القرض الذى تسلمته عند استلامى للعمل . فرحبت بذلك على ان ادفع مالدى من نقود فى التو والساعة والباقى ادفعه بالتقسيط من مرتبى الذى احصل عليه من الحكومة المصرية عندما اعود الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مقر عملى بمدينة القاهرة . وتركتهما وانا اشعر ببعض الراحة الى شقتى . ولكن مالبث عدم استلامى لخطابات من العزيز احمد للاطمئنان على زوجتى وباقى اعضاء الاسرة قد شغل بالى . ونمت ليلتى فاذا بالدكتور أبو ريدة يحضر

فى صباح اليوم التالى وكان معه الدكتور ابو زيد وطلبا منى الاستعداد للذهاب الى المستشفى فرحبت بذلك فقد كان هذا مطلبى منذ اللحظات الاولى ووجــدتنى فى مستشفى حكومى كان فى مظهره يبدو وكأنه مستشفى من الدرجة الثالثة وربما اقل من ذلك . وقد قال لى الدكتور أبو ريدة الذى ذهب معى الى المستشفى انه من الافضل لى ان أمكث مدة ثلاثة شهور حتى يرفع عنى ثمن تذكرة الطائرة ذهابا وايابا فضلا عن الحصول على مرتبى الشهرى لمدة الشهور الثلاثة ورجا الله جل وعــلا ان لا يستدعى مرضى المكث فى المستشفى هذه المدة وان أستأنف عملى بالجامعة فى أقرب فرصة أى بعد حوالى عشرة أيام . ووضعت فى حجرة متواضعة جـدا بالنسبة للحجرة التى وضعت فيها فى عام ١٩٥٨ « بمستشفى فيكتوريا » عندما اقتضى الامر اجراء عملية جراحية لى . وكان يزاملنى شيخ مريض لا ينام ولا يجعلنى استمتع بالنوم ليلا أو نهارا . وبدا لى ان هم أطباء المستشفى كان اجراء عملية رسم القلب لى . وجاء المختص ويحمل معه جهازا عتيقا ولكنه كان جهازا كما قال لى هــذا المختص بعد ان ابديت ملاحظتى عنه سليما . وكـانت النتيجة فى ضوء رسم قلبى ان وجد الاطباء انه قلب سليم . ولم يلاحظ احدهم الاوجاع التى ذكرتهــا فى مواضعها فى بطنى وراوا ان العناية بالوان الطعام فيها الشفاء . لم يحاول طبيب واحد ان يقترح عمل « اشعة » فلعل العلة ان تكون فى « المرارة » او فى « الكبد » او فى مكان ما لا أعرفه ! وكأن طعام المستشفى فعلا طعاما مفيدا لحالتى بدوت اقل وزنا ولكنى لم اكن اشــكو من

اوجاع وان كنت اشكو من النوم المتقطع . لانني ماكنت البث ان انام لاستيقظ على صوت زميلي المريض في الحجرة او على صوت جهاز التكييف الذي كان يعمل طوال الوقت . وكنت أتذكر ثورة الدكتور أبو زيد ولم ادر لذلك سببا فأنا شخص مريض فعلا ويبدو انني في نظره شخص يدعى المرض لانه لم يفعل شيئا في سبيل الاهتمام بمرضي او ادعائي المرض الا انه والدكتور ابو ريدة انتهيا بعد فترة طويلة الى « ايداعي » بمستشفى من الدرجة الثالثة او اقل من هذه الدرجة . وكنت اتذكر ايضا في اثناء وجودي بهذا المستشفى موقف هذا الرجل من الزميل محمد حسن كامل واتهامه ظلما بتحريضي على الذهاب الى مدير الجامعة الذي كان يعلم علم اليقين ماكان بينهما من شقاق . وتذكرت فجأة موقفه من الزميلة نجوى حافظ التي وعدها بالتعيين في جامعة الكويت على درجة معيد ، وعندما ذكرته بذلك أبلغني انه ارسل لها خطابا على العنوان الذي اعطته له لكي تقدم طلبا الى ادارة الجامعة بهذا الخصوص ولكنها لم تفعل ، وماكان مني الا ان ارسلت اليها « تلغرافا » حاضا اياها على أن ترسل هذا الطلب توا وبخاصة ونحن في اول العام . وارسلت لي في خطابها المؤرخ في يوم ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦٨ تبدى قلقها من ضياع الفرصة ، واتضح لنا أقصد لي ومن معي ان ادارة الجامعة اخذت قرارا بالاقتصار على تعيين المعيدين من الكويتيين والكويتيات ولم يبلغ الدكتور أبوزيد ذلك لي ولم يبلغه ايضا للزميلة نجوى ، واعتذر خطأ او كذبا بأن طلب الزميلة نجوى لم يصل في الوقت المناسب وبدا لي الدور الذي يحاول ان يؤديه هذا الرجل

واضحا أنه « دور مورد الانفار » الذى لاقلب انسانى ينبض فى كيان أطماعه الا مايبسر تحقيق هذه الاطماع . انها لديه الهدف والوسيلة جميعا . وقد تأكد لى ذلك عندما جاء الى المستشفى لا ليعودنى بل ليأمرنى امـــــرا بالاستعداد لمغادرته الى أحد فنادق مدينة الكويت هــو فندق « اليونيفرسال » . وعندما طلبت منه ان يستأذن الطبيب المعالج رفض رفضا باتا قائلا انه متفق معه على ذلك من قبل . وتركت المستشفى الى الفندق فى يوم ١٩ من شهر أكتوبر عام ١٩٦٨ . ومكثت فيه حتى يوم ٣ من شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ . أى عندما غادرت دولة الكويت وانا فى طريقى الى مدينة القاهرة الحبيبة التى وصلت اليها في نفس اليوم . ولم تبرح مخيلتى قسمات وجه الدكتور أبو زيد عندما استقر بى المقام بالمستشفى ، ولم يجد مايقوله الا ان استعد لمواصلة القــــاء دروسى بالجامعة التى كنت قد بدأتها فعلا ولكنى لم اســـتطع المواصلة للالام المبرحة التى كانت تنتابنى من آن لآخر . ووجدت نفسى فى مكان مريح به كل مايحتاج الانسان من وسائل الراحة وهاندا اتفرغ للجامعة وتتفرغ الجامعــة لى وبخاصة وقد علمت بوجود الاستاذ الدكتور «عبدالعزيز سامى » طبيب أمراض الصدر ، وكانت صلتى به صــلة انسانية : بالكويت . رأيت ان اعرف مقر وجوده لأذهب اليه لكى يدلنى على ماذا أفعل ! انه بالطبع لن يكون الطبيب المعالج ولكنه يستطيع ان يشير على بالطبيب الذى يراه أولى بعلاجى . عشت فى هذا الحلم اللذيذ ونظرت الى امام وبدأت اذهب الى الجامعة لكى أؤدى مسئولياتى . وقد سعدت بوجودى بين الطلاب وشعرت بأنهم قد سعدوا

بوجودى ايضا . وكنت استاجر عربة لكى اصل فى مواعيدى المقررة التى تعمد الدكتور ابو زيد ان تكون مواعيد مبكرة . ولم يحاول ان يغيرها فى ضوء ظروفى او يحاول ان يقترح تغييرها لتيسير القيام برسالتى . لم يفعل ذلك ولم اسأله ان يفعل ذلك . وبدا الناس يزوروننى فى الفندق ، وكان من اوائل الزائرين طلبة الجامعة وشعرت ان من بينهم من كان على وعى بما يدور حوله من احداث . وكان سخطهم على مايكتب فى جرائد الكويت ضد مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ شديدا . وكانوا يخصون جريدة « الرأى العام » التى كانت سطورها تتضح بالشماتة والسم الناقع . وكانوا يرون وكأنهم كانوا يتنبأون بالانتصار على اسرائيل حتما وبخاصة وقد بدأت « حرب الاستنزاف » عقب هزيمة شهر يونيو ١٩٦٧ مباشرة . اى ان الشعب المصرى كان عازما على الاخذ بالثأر منذ اللحظة الاولى . وكان يزورنى ايضا الزميل العزيز محمد حسن كامل والزملاء حسن الكاشف ومصطفى تركى ومحجوب . وكنا نتحدث كثيرا عن الجامعة واساتذتها الذين لم يحضر منهم احد سوى الدكتور أبو ريدة الذى جاء لكى يقنعنى بأن اسحب تأكيد استقالتى . وكان لهذا التأكيد قصة فقد كنت فى شوق زائد الى مجيىء زوجتى ولم أكن أعلم عوامل تأخيرها الا بعد عودتى الى القاهرة . وكانت تزور العزيزة آمال فى شقتها فى منزل يجاور منزلى بالقاهرة وعند نزولها على الدرج انزلقت قدماها وكسرت احداهما واضطرت الى الذهاب الى الطبيب الذى عالجها وطلب منها المكث فى السرير مدة لاتقل عن خمسة عشر يوما . ولما انتهت المدة المطلوبة وعادت قدمها

الى وضعها الطبيعي ارسل العزيز احمد « تلغرافا » بموعد حضورها الى الكويت . وكان عندي الزملاء الكاشف وتركي ومحجوب ، كانوا يزورونني في الفندق عندما وصل هذا التلغراف . ولكني لم أفرح بوصوله وذلك لان الزميل محجوب ذكر فيما ذكر ان اتجاه الدكتور ابو زيد نحوي قد تغير وابدى للحاضرين مدى التغيير الذي طرأ عليه . وكان يرى ان التغيير هذا وكأنه لا مبرر له . ولما كنت اعلم مدى ارتباط الزميل محجوب بالدكتور ابو زيد ، فانني تأكدت انه اي الزميل محجوب اذا قال ماقال كان مجرد رسول يبلغ رسالة . وعندها قلت للزميل الكاشف أن يرد على التلغراف المرسل من زوجتي بأنها لاتحضر في الوقت الراهن لانني بمناسبة شهر رمضان عام ١٣٨٨ وكان على الابواب سأعود لنحضر الى الكويت سويا . وراجعت مضمون التلغراف المرسل ورجوته ان يتفضل بارساله عن طريق مكتب التلغراف بالمدينة . وقد حدث كل ذلك أمام الحاضرين وكان من بينهم الزميل محجوب الذي ابلغ بالضرورة ماحدث للدكتور ابو زيد . ثم ارسلت تأكيد طلب عودتي الى القاهرة وانقطعت عن الذهاب لالقاء الدروس بالجامعة . وجاء الدكتور ابو ريدة يتحدث الي لكي استرد هذه الاستقالة . وكان يقول ضمن ماقال ان الكويت بلد فيه كل مايشتهي الانسان وان التفاح تجده في الاسواق رخيص الثمن واي شيء تحتاج اليه تجده امامك . لم يتحدث عن الكتب التي كان يمكن ان اطلع عليها او اطلب شراءها ولم يتحدث عن الصحبة التي سافتقدها بعد عودتي الى القاهرة الحبيبة صحبة الدكتور الطويل

والدكتور زكى نجيب محمود وصحبته هو وحتى صحبة
الدكتور ابو زيد الذى كنت ومازلت أقدر مستواه العلمى
وان اختلفت معه فى اتجاهاته وبعض انماط سلوكه . لم
يتحدث الدكتور ابو ريدة الا عن كل ماهو مادى ، وانى
له ان يدرك ما ارنو اليه من هذه الحياة ؟ وانى له ان
يعلم علم اليقين كيف بدأت وماذا فعلت فى ضـــوء
تاريخى العلمى والعملى ؟ انه لم يكن يرى الا التفاح رخيص
الثمن . وكأى مورد أنفار سرعان ما ارسل الدكتـــور
ابو زيد الى الزميل « الدكتور محمد عبد الله ابو على »
ليعمل بالجامعة . فالانفار موجودون والعرض اكثر مـن
الطلب . ولعله كان قد اتخذ من مدير الجامعة قدوة فقد
كان الاخير يقول ويكرر القول انه عندما يعود الى مصرنا
الخالدة يجد الاكابر « يقصد ذوى المناصب العليا » يجرون
وراءه وكان منهم الوزراء ، .« وكان يضغط على لفـظ
الوزراء » وذلك لكى يعين صديقا او قريبا او محسوبا
فى الجامعة . وكنت احسب الايام لكى اعود لعيـــادة
الطبيب الذى يشرف على حالتى منذ عام ١٩٥٦ « اى منذ
ان عدت من الولايات المتحدة فى المرة الاولى لاستكمل
دراساتى العليا بجامعة بوستن » ولكن فوجئت برسالة
تليفونية من ادارة الجامعة تطلب منى الاشتراك فى الاحتفاء
بالدكتور « جاك بيرك » المستشرق الفرنسى ، فقد رأت
الجامعة بمناسبة استدعائه كأستاذ زائر لمدة شهر بهـا
ان تحتفى به وذلك بدعوته لتناول طعام الغداء ، وانه يجب
على الحضور بهذه المناسبة . وذهبت فى الموعد لارى جاك
بيرك الذى كنت اعرفه جيدا كما كان يعرفنى جيدا . وكان
المدعوون من اساتذة قسم الفلسفة وعلم الاجتماع . وكانت

أحاديث الحاضرين شتى . وبمناسبة او بدون مناسبة ذكر كتابي « من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي » . ذكر هذا الكتاب جاك بيرك نفسه وعلق عليه . وكانت لحظة ذكر هذا الكتاب لحظة رهيبة اصابت سهما فى افكار بعض من كانوا من الحاضرين وعلى راسهم الدكتور أبو زيد . وكان تعليق الاستاذ المستشرق الزائر طيبا . وعلى الرغم من ذهابي الى هذا الحفل غصبا فقد كان يستحق ان اذهب اليه . فقد سمعت عدا ذلك احاديث علميـة صدرت من جميع الحاضرين . وقد اثلج ذلك صدري وانساني بعض مما كنت اواجهه . ولكنى عندما سمعت عن الحفاوة الزائدة على الحد بالاستاذ الزائر الذى خصص له ولسكرتيرته الخاصة مسكن خاص مريح فضلا عن سيارة وسائق تحت امرهما في اى وقت والى اى مكان يشاء ان اصبت بغصة وملأت المرارة فمى ، وذلك لان كل هذه الامكانات كانت بالاضافة الى المبلغ من النقود الذى كان الاستاذ الزائر قد اتفق مع الجامعة على أن يتقاضاه وتساءلت من الذى دعا هذا الرجل وهذه السكرتيرة ؟ ولم اعرف ذلك حتى الان . ربما كان الشعور « بعقدة الخواجة » كان الدافع الى هذه الدعوة ، وربما كان المتوقع ان يدعو جاك بيرك أحدهم كما دعى هو اقصد يدعوه لزيارة الى « باريس » وربما كان غير ذلك .

وفى أثناء أقامتي بفندق اليونيفرسال فى خلال شهر نوفمبر عام ١٩٦٨ قيل لنا في احد الايام انه عطلة بمناسبة زيارة « شاه ايران » . لقد تقرر ان يكون ذلك اليوم عطلة لانه لم يكن عطلة رسمية . فلم أذهب الى

الجامعة ولم اخرج من غرفتى واحسست ان جميع من
فى الكويت قد جند للاحتفال بهذه المناسبة «المقدسة».
وكان رجال الامن فى كل مكان . فى الفندق وفى خارج
الفندق ونبه على بأن اغلق الستارة التى ارى من خلالها
الشارع اذا مافتحت . ووعدت بالاذعان ولكنى لم افعل ،
وذلك لأننى فتحت ثغرة ارى منها مايدور فى الشارع
الذى يطل عليه الفندق . ووجدت الشاه واقفا فى عربته
يحيى الجماهير ومن حوله الدبابات ومن فوقه الطائرات
لحراسته . وقيل لى ان العديد من اعضاء الجماهير
عندما راوا الموكب ، قد سجدوا تحت اقدام الشاه وهو
يمر امامهم ، ومنهم من استعد للمناسبة فذبح «العجول»
تقربا الى جلالته . ومر اليوم بسلام . ولم أدهش لما
حدث . وذلك لان المع اعضاء المجتمع الكويتى كانوا من
الايرانيين . ويقال ان عدد رجال الشرطة الذين « كوتوا »
وكانوا أصلا من الايرانيين يربو على نصف العدد الموجود
من رجال شرطة دولة الكويت ، ويقال ايضا ان عددا كبيرا
من ضباط الجيش الكويتى وصف الضباط من الذين كوتوا
كانوا أصلا من الايرانيين ، ورجال المال من التجار
وغيرهم كانوا من الايرانيين قبل أن يكوتوا . ولعل مايدل
على نفوذ هؤلاء ماذكرت من قبل عن اجهزة الاذاعات التى
تبث ليلا ونهارا اذاعات مصدرها مدينة « طهران » .
وان الحديث فى الاسواق خليط من اللغة العربية واللغة
الفارسية وغيرهما . وحتى ماكان يكتب على لافتات المحال
التجارية كنت تجد نفس الخليط وخاصة ماكتب عن
اصحاب هذه المحلات اصحاب الملايين . واننى أذكر هنا
ما لا يمكن ان انساه عندما تورط أحد اساتذة جامعة

الكويت من غير الكويتيين وهو يسير في شوارع الكويت بسيارته بغير السرعة المطلوبة واخذ الى مركز الشرطة . فما كان من مدير الجامعة الا ان ارسل احد « السعاة » وكان كويتيا لكي يفك أسر الاستاذ الجامعي من مركز الشرطة . وكان الفضل في ذلك مرجعه الى ان جنسية الساعي كويتية . وكانت هذه الجنسية الضمان الذى لا ضمان غيره لكي ينفد الاستاذ الجامعي غير الكويتي بجلده ويعود الى الجامعة في ركاب الساعي الذى يعمل فيها . وكان الكويتيون والمتكوتون يعملون في وظائف الحكومة وفي الوقت ذاته يعملون في التجارة بكل أنواعها . ومن ثم تجدهم ليس فقط لان جنسيتهم كويتية ولكن لان المال بالملايين يجرى بين ايديهم ومن خلفهم ومن فوقهم ومن تحتهم ، يكتسبون مكانة اجتماعية رفيعة هي في حقيقة الامر في ضوء قيم المجتمع الكويتي ارفع من مكانة الاستاذ الجامعي الذى يمد يده ليأخذ فتات ما أفضلوا . واليد العليا التي تعطى كما كانوا يعلمون جيدا خير من اليد السفلى التي تأخذ . وكنت في حيرة من امرى عندما ارى ذلك وانا اقوم بمهمتي في الفصل ، فأرى الطلبة ولا ارى مستقبلا علميا زاهرا لهم . كان هناك البديل أي المال الذي يقتنيه الواحد منهم في سهولة ويسر . وكنت اعتذر للطالبات واعذرهن وذلك لان وجودهن في فصول الدراسة كان يعني عندهن اطلاق سراحهن من سجون البيوت . انها فرصة للانطلاق ولا يهم التحصيل الدراسي اذا تحقق او اذا لم يتحقق . فالامر لديهن سيان وانا لا اعمم ولكنى اذكر انطباعاتي عن الاغلبية من الطلبة والطالبات . كان منهم من يبغى تحصيل العلم فعلا وبخاصة

من جاءوا من دول الخليج وقبلوا فى الجامعة وكان منهم من يرى ان الالتحاق بالجامعة مجرد الالتحاق قد يعنى شيئا معنويا محببا .

وكان الاساتذة وغيرهم من الموظفين الذين يعملون فى الجامعة وبخاصة المصريون منهم والذين لى علاقة بهم يحرصون على الذهاب فى المواعيد المحددة لهم ثم يعودون بعد أن يؤدوا مسئولياتهم الى بيوتهم . وكانوا لايتزاورون الا قليلا ، فى المناسبات مثلا . ولما كانوا قد وطدوا انفسهم على انهم فى دولة الكويت لكى يجمعوا الاموال مهما كانت الظروف والاحوال فقد لاحظت انهم كانوا يعيشون كل فى شقته وكأنهم فى « سجون مكيفة » . وياويل من كان يعيش وحده . كان هذا الشخص يجد السلوى فى مشاهدة التليفزيون ليرى البرامج السخيفة فاذا أصابه الملل فانه يقرأ فى القران الكريم او يقرأ فى كتاب « دلائل الخيرات » او يقرأ فى كتب دينية اخرى . واذا اكتفى من ذلك فقد يجد ان تناول الطعام هو احسن وسيلة لقتل الوقت . ولا يفكر احدهم فى الذهاب الى النادى الاجتماعى الا نادرا وقد يذهب بعضهم لمشاهدة احد الافلام اذا كان المناخ ملائما فى دار عرض مكشوفة اى وهو فى سيارته عادة . ومن العجيب ان الاحظ اننى كلما صاحبت احدهم ممن يملكون سيارة خاصة اجده يقذف من يسيرون فى الطريق حوله بالشتائم . وقد تكون هذه الشتائم ذات معانى قبيحة جدا . وقد اجده يتمتم بها دون أن يحاول أن يسمعنى اياها . كان هؤلاء الزملاء اصحاب السيارات الخاصة الذين كانوا يتفضلون على بصحبتهم يبرزون بالقول والاشارة انماطا عديدة

من انماط الشعور بالعداوة ولكنهم كانوا يجــــدون المتعة فى كل شهر عندما يقبضون مرتباتهم فتحيد هذه المتعة مايشعرون به من العداوة التى كانت تملأ صدورهم وتجعل حياتهم غير مشرقة بل تجعلهم هم وكأنهم مجرد بضاعة يجرون وراء البضاعة ولا يستطيعون ان ينتجوا البضاعة . ولعل ثورة الدكتور ابو زيد على موقفى من كل هذه الامور وغيرها ان جعلته يشعر بما كان فى قرارة نفسه يود ان يفعله ، ولكنه فى ضوء ظروفه التكوينية ومحدداته النفسية والعقلية فضلا عن محدداته الثقافية الاجتماعية لم يستطع ان يفعل مافعلت . لعله كان يريد ذلك ولكن قيود هذه الظروف والمحددات لم تعطه الفرصة وكان أن ثار لاننى نجحت فيما لم ينجح فيه . وجــدت اللهث وراء المال ، مهما كانت الحجج المبررة ، لا جدوى منه أمام وجود الفرص التى يجب أن يحرص الانسان منا على ان تتفكك هذه القيود . ومن ثم يجد نفسه ويحرص عليها فلا يبيعها بأبخس الاثمان وعلى حساب مايعتنق من مثل عليا .

وكنت قد فرغت من كتابى « محاولة فى تفسير الشعور العداوة » وتم نشره فى عام ١٩٦٨ قبل سـفرى الى الكويت مباشرة . وكنت أعيش فى موضوع « مواجهـة المجهول » عند المصريين . وفى اثناء ذلك عندما كنت فى مدينة القاهرة الحبيبة لا أزال ، بدأت دراستى الواقعية وقد لاحظت بعض أصحاب السيارات واللــوريات او سائقيهما يعلق بالاضافة الى كتابة بعض الكلمات والعبارات على هياكل هذه المركبات التى تعبر فى الاغلب الاعم عن طلب الحماية والوقاية من السوء بكل انواعه ، أشــياء

معينة درءا للحسد أو طلبا للرزق او رجاء الوقاية من المجهول . ومن الامثلة على ذلك نجد من يعلق امامه او على عداد سيارة الاجرة « التاكسي » « خمسة وخميسة» او يعلق مايرمز الى رقم خمسة ، او نجد من يعلق مصحف القرآن الكريم من الحجم الصغير او مسبحة او حجابا او عقدا من الودع او من سنابل القمح او قطعة من الشبة ، او يعلق دمية من الدمى على شكل « سمكة» أو « قرن شطة » او « حدوة حصان » .. الخ . ولاحظت وانا اركب احدى سيارات الاجرة التى توجد فى المجتمع الكويتى عادة بلا عداد أن سائقها يضع مايشبه الحجاب معلقا امامه . ومجرد سؤالى عنه وجدت السائق يقطعه اربا اربا ولم يرد على سؤالي ، وذكرت هذه الحادثة لاحدهم فذكر أنه مجرد السؤال عن الحجاب يذهب تأثيره من ثم فتمزيقه فى رأى سائق السيارة كان الحل الوحيد. وهو اذ فعل ذلك كان في حقيقة الامر قد اظهر غضبه الشديد لمحاولة اقتحامي دائرة اسراره المقدسة . ولست ادرى ان كان هذا التفسير صحيحا او غير صحيح . ولكن هنا فى المجتمع الكويتي وجدت سائقا يفعل مايفعله سائق مصرى . وقد ظهر موضوع « مواجهة المجهول » منشورا فى كتابى « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » عام ١٩٧٠ وقد تبع نشر هذا الكتاب كتاب « هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر ». كما يعلم القارىء فى عام ١٩٧١ . وقد تذكرت الكتاب الاول وكان لايزال تحت التحضير عندما رأت ادارة الجامعة ان ترسلنى بالامر الى طبيبين للكشف علي . وقد ذهبت فى الموعد

الذى حدداه لى وقاما بفحصى فحصا دقيقا وانتهيا الى قرار موحد هو اننى بخير وعندما أشرت الى موضع الالم الذى كان ينتـــابنى بغتة فى بعض الاوقات لم يبـد احدهما رأيا محددا . ولكن كان همهما ان يقنعانى بالبقاء لاؤدى رسالتى نظير المال الذى حدد لى مرتبا نظير أداء واجباتى . ولعلهما لم يكونا يعلمان ان هذا لم يكن أملى . لم يكونا يعلمان اننى كنت آمل ان لا اكون مجرد شخص موجود فى جامعة الكويت بل ان تـكون هذه الجامعــة موجودة فى ، مثلها مثل المؤسسات التى تشرفت بالعمل فيها من قبل سواء كانت « مؤسسة الزفاف الملكى » او « معسكر كوم امبو » أو « مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة » أو « المركز القــومى للبحــوث الاجتماعية والجنائية » . ولم يكونا يعلمان او احدهما اننى فى ضوء الظروف التى وجدت نفسى فيها فى المجتمع المصرى بعد هزيمة شهر يونيو عام ١٩٦٧ وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد أن اختار الدكتور خليفة الوزارة بديلا عن مهنة البحث العلمى الاجتماعى ــ آثرت ان اوجه طاقتى الى خدمة بلد عربى ليس سعيا وراء المال للمال ولــكن لأعمل عملا صالحا واعيش فيه انســـانا مرغوبا فيه وذا كرامة ، كما يعيش فى شغاف قلبى وكيانى . وأقصد بالعمل الصالح أن اسهم فى عملية التنشــئة الاجتماعية لشباب هذا البلد فى ضوء خبراتى وفى حدود طاقتى ولكن ؟

ما كل مايتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لاتشتهى السفن .

وعلى الرغم من أصرار هذين الطبيبين الكريمين على

اقناعى بالبقاء ، فانني لم اوافق . فقد تذكرت موقف الدكتور ابو زيد مني وثورته بلا مبرر ضدى وتصرفاته التى لايمكن أن تصدر عن شخص يرى نفسه أنه يؤدى دوراً رئاسيا بالجامعة الكويتية . كنت على وشك الانفجار بالبكاء امام هذين الطبيبين الكريمين . كدت أن اقول لهما ماكان يعتمل فى فؤادى ولكنى نجحت فى الاصرار على تأكيد استقالتى . وتذكرت ماكنا نفعل عندما كان أستاذى يعقوب فام يقع تحت وطأة المرض وكان غير متزوج ، ولا ولد له . وكان يسكن « بنسيونا » فى مدينة القاهـرة ، وكان فى ذلك الحين لم يعد الخمسين من عمره ــ كنا نسعى لاهثين لكى نضعه تحت رعاية الاطباء ، وكنا نفعل ذلك بكل الحب وكل الاحترام . كنـا تلاميـذه وابناءه وأصدقاءه ومثل ذويه ، ولا نرجو له الا الشفاء العاجل . وتذكرت ايضا وانا فى مدينة لندن مافعلته معى « مسز نوريس » التى كنت أسكن فى حجرة من حجرات منزلها فى حى « هولاند بارك » عندما مرضت وأرسلت توا رسالة تليفونية للطبيب المعالج لكى يسهر على راحتى بمعالجتى وكان يسكن بجوارى أحد الشبان الذين عاشوا فى مصرنا الخالدة ، فاهتم باحضار الدواء الذى وصفه الطبيب واحضر العديد من الجرائد والمجلات لكى اتصفحها واقتل عن طريق قراءتها وقتى وانا جالس على سريرى . وكان هذا الشاب « يهوديا » ولكن لانه عاش حتى سن الثامنة عشرة فى ظل المناخ الثقافى المصرى فقد تصرف نحوى وكأنه مصرى اصيل مائة فى المائة . وجـاءت صورة أستاذى « البروفسور ألبرت موريس » فى جامعة بوستن تتهادى وتذكرت اهتمامه البالغ عندما صدمتنى

برودة اول شتاء قضيته فى مدينة بوستن فى عام ١٩٥٣ . تذكرت حرصه الشديد ــ وهو الامريكى الذى يعتقد أن الوقت عنده يعنى المال ــ على العناية عندما اوقعنى المرض على ظهرى طريح الفراش . لم اقل هذه الذكريات وغيرها لاحد من الطبيبين او لغيرهما . ولكنى كنت اقولها لنفسى واتعجب ان المرض اقصد مرضى فى مدينة بوستن مثلا كان يلقى الرعاية والعناية والاهتمام الانسانى من اناس لا امت لهم بصلة قرابة جنسية كانت أو وحدة دينية . فما بال الذين انتمى اليهم بهاتين الصلتين عندما مرضت فى مدينة الكويت اداروا الى مرضى ظهورهم ؟ وسرعان ماجاء الى خاطرى رد « احمد لطفى السيد » على « اللورد (كرومر) » فى شهر مايو عام ١٩٠٧ الذى نشره فى جريدة « الجريدة » اذ يقول :

« علمنا التاريخ ، وطبائع البشر انه لاشىء يجمع بين الناس الا المنافع فاذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما ان يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية او وحدة فى الدين » .

ويبدو فى ضوء ماقاله احمد لطفى السيد ان مرضى قطع مابينى وبين الدكتور أبو زيد من منافع ، تماما كما يحدث عادة من مورد الانفار اذا مرض الانفار أو عجزوا لسبب وجيه عن أداء مايراه المورد امرا ضروريا . وفى ضوء تقرير الطبيبين الكريمين اللذين لا اذكر اسميهما وقت كتابة هذه السطور مع الاسف الشديد ، صرحت ادارة الجامعة باعادة جواز سفرى الذى كان محجوزا لديها لى مع خطاب الى ادارة الجمارك الكويتية بالسماح

لى بمغادرة البلاد وكان يوم الثلاثاء ٣ من شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ ، الموافق ١٣ من شهر رمضان عام ١٣٨٨ يوم مغادرتى المجتمع الكويتى بعد ان مكثت تحت سمائه ٨٠ يوما . وكان آخر علاقة لى بهذا المجتمع ان دفعت ٧٠ دينارا كويتيا بحجة زيادة وزن حاجياتى عن المعتاد تسلمها احد موظفى الجمارك الكويتية دون ان يعطينى ايصالا بالمبلغ الذى تسلمه .. وعند ذهابى لاستلام جواز سفرى جاءنى الدكتور عبد الهادى ابو ريدة وطلب منى ان يسير معى فى فناء الجامعة وكان الجو مشمسا ، وتحدث الى مكررا المأساة حيث كان حديثه حول وجوب بقائى لان ثمن التفاح فى المجتمع الكويتى رخيصا وان كل شىء « مادى » موجود فى هذا المجتمع ، وانها فرصة مابعدها فرصة يجب على أن اقتنصها والا صارت غصة ، ولم يودعنى احد ولم احزن لذلك كثيرا لاننى كنت انظر الى امام .. كنت اعيش فى كتابى الذى كان تحت التحضير ، اقصد كتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » ، الذى كما يعلم القارىء الكريم صدر فى عام ١٩٧٠ ، وكان من حسن الحظ ان تقبله القراء قبولا حسنا . وكنت فى لحظاتى الاخيرة وانا فى المجتمع الكويتى اتطلع الى الجلوس الى مكتبى فى مكتبتى لكى أقرأ ولكى اكتب ماشاء لى الوقت لكى اقرأ ولكى اكتب ، وكان التطلع هذا متعة لا يمكن ان تعادلها متعة اقتناء الملايين من الدنانير الكويتية . والجلوس الى مكتبى فى مكتبتى مازال حتى لحظة كتابة هذه السطور اعظم متعة عندى . فالحصول على كتاب ذى قيمة عندى وقراءته لا يعادلهما شىء فى دنياى .

ويكفينى كما يعلم القارىء كتاب المجتمع المصرى الاعظم أقصد موسوعة المجتمع المصرى العظمى ، فهو عندى معمل ثقافى لاينفد ، واذ أعيش فيه فانه يعيش فى . واذا كان لكل انسان غرض يسعى ليدركه ، فاننى كانسان خر اجعل ، ولا ازال ، ادراك المعالى لى غرضا ، واقصد بالمعالى هنا ان احاول ان اعرف افضل الاشياء بأفضل العلوم او ان اجعل من علم كل حق وعمل كل نافع هدف الاهداف ، وتحقيق كل ذلك لا يعنى مطلقا ، كما يجب ان يعلم القارىء ، اننى عزوف عن اقتناء المال . ولكن المال عندى على الرغم مما يعطى صاحبه من أمن وأمان وسيلة نسبية ولا يمكن أن يكون غاية مطلقة . ومن حق الذين يلهثون وراءه أن يلهثوا فلن يصيبهم من الوجبات اكثر من ثلاث وجبات وربما لا يصيبونها كلها . وأنا راض كل الرضا بالصحة والعافية اسعى اليهماواحافظ عليهما وادعو لاحبائى ان يتمتعوا بهما . وانا راض أيضا كل الرضا بالستر فلا احتاج شيئا الا واجده ومن ثم التعفف عن ان اسال اللئيم حاجتى .ومطلب الصحة ومطلب الستر ليسا لذاتهما وانما لكى أعمل فى دنياى عملا صالحا ــ اى اؤدى واجبى نحو الناس وبخاصة من كانوا فى مرحلة الشباب ، راجيا ان اكون لهم القدوة الحسنة ، وان أحاول دون ماتقاعس عن طريق مهنة البحث العلمى الاجتماعى ان استمر فى دراسة المجتمع المصرى المعاصر ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وانا اذ اكرر طلب تحقيق هذه الامال فرجائى ان لا يمل القارىء الكريم تكرارها . فهى حياتى التى لا أحيا الا بها . اننى اذ أعيش حياتى اجد انفاسي ترددها وضربات قلبى تعزفها

ومعظم احلامی وانا نائم أو يقظان تدور حولها . واصارح القارىء بانني اذ كنت اعيش في ظل مناخ هذه الافكار وانا فی طريقي الى مدينة القاهرة الحبيبة جالسا على أحد كراسي الطائرة التي تقلني ، اتطلع الى المستقبل متفـائلا على الرغم من الاحساس الدفين الذى كان يهتف هتافا صامتا وكانه يقول لی ان الطريق الذى اخترته هــو الطريق الضيق . صحيح انك قد اخترته عن طواعية ، ولكن هذا الطريق هو طريق القلة وستبقى كذلك مادمت له سالكا . . ورددت على هذا الهتاف الصامت وانا صامت ايضا برجاء تحقيق هذا الهدف فهو املى ورجائى مادامت هذه القلة قلة كريمة مكرمة . وترنمت هاتفا :

تعيرنا انا قليـــل عـــديدنا فقلت لها أن الكرام قليل

وفجاة واجهت الواقع المر فی بلادی فتذكرت هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ، وتذكرت شماتة الشامتين والتحيز ضد مصر لصالح « اسرائيل » من الامبريالية العالميــة ومن يمشي من أذناب الدول فى ركابها ــ ولكنى تذكرت ايضا تاريخ مصرنا الخالدة التي على الرغم مما حدث لها في خلال فترة تزيد على ٢٤٠٠ عام مازالت قابعة صامدة على خريطتها . لقد اندثرت مااندثرت من امم وحضارات وبقيت مصرنا الخالدة تحيا وتبنى الحضارات . ولمـا مرت كلمة « صامدة » بخاطرى تراءى الصمود الذى يقوم به ابناء مصرنا الخالدة فى الوقت الراهن اقصد فى المرحلة منذ شهر يوليو عام ١٩٦٧ حتى شهر مارس عـــام ١٩٦٨ . ولاحظت وانا راكب فى الطائرة المقلة الى مصرنا الخالدة اننا أقصد المصريين كنا نواجه مرحلة أخرى كانت قد بدات بعد شهر مارس عام ١٩٦٨ . وقد تأكــدت

ان المراحل سوف تجيء مرحلة بعد اخرى حتى تطهـــر الارض المصرية من آثار العدوان . وعاد الى نفسى التفاؤل وانا اتذكر معركة « رأس العش » واغراق « ايلات » « وتطوير السلاح » ثم قرار « تجنيد خريجى الجامعة والمعاهد العليا » . وقلت لنفسي ان قيم البذل والتضحية والتعاون قد رفعت عن كاهلها غطاء الكمون وبدأت فى ضوء الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ان تؤدى ادوارها بعد أن حطت عليها او كادت رمـــال النسيان فى ضوء ظروف ثقافية اجتماعية واقتصـادية وسياسية اخرى . وفجأة وقفت الطائرة ووجدت نفسى كما وجد الركاب القليلون الذين كانوا فيها فى مطـار القاهرة الدولى . ونظرت فوجدت العزيز احمد ينتظرنى وعلى وجهه ابتسامة وكان يصحبه العزيز ســعد محمد سعيد أحد عمال المركز . واذا بالدموع تسح مـن عينى سحا . وكانت على خدى تسيل وكأنها قطرات المطر ولم أدر حتى الان اى حتى كتابة هذه الســطور هـل كانت دموع فرح أو دموع حزن ؟ انها كانت كما يبدو لى الان وسيلة للتنفيس عما كانت بى من المشاعر الدفينة سواء كانت مشاعر تعكس الالام او كانت تعكس القلق او كانت تعكس الخجل . فقد كانت تراودنى احيانا فكرة الفشل فى مهمتى فى الكويت . وكنت أطردها ولـكنها كانت تطاردنى . وقد سعدت فى خبث بعدم حضور احد من الزملاء فى المطار وقد توقعت ذلك من قبل . فانا لم اكن شخصا ذا حيثية او نفوذ او سلطة او حتى قوة . انهم لم يفعلوا مافعله زملاء « الصاغ أحمد والى » الذى كان على الرغم من رتبته المنخفضة يشغل وظيفة « كاتم أسرار

وزارة الداخلية » ، وكنت اجلس بجانبه فى حجرة مكتبه ويدخل اصحاب « رتب اللواء » يحيونه التحية العسكرية . وكنت اجد فى هذا حالا معكوسا ولكنه النفاق الذى يصيب بعض اعضاء المجتمع المصرى عندما يواجهون بعض المواقف . كان على الصاغ أحمد والى ان يسافر بالطائرة فى رحلة الى اليابان لفترة قصيرة فودعه العشرات وفى اثناء غيبته عين ألوزير فى منصب كاتم أسرار وزارة الداخلية شخصا آخر . وعاد احمد والى فلم يجد احدا فى المطار يستقبله ولم يجد سيارة تقله . فكانت الطامة الكبرى ولولا ارادة كان مازال يتحلى بها لحدث لهذا الرجل ماقد اصاب نفسه أو عقله ، ولكننى فى موقعى غير الصاغ احمد والى فى موقعه . فأنا كنت ولا ازال اعتمد على عملى ولم أكن ولا ازال أعتمد على منصب ، وكنت لا ازال ارى أن شرف العمل فى ميادين مهنة البحث العلمى الاجتماعى او العمل فى ميادين مهنة الخدمة الاجتماعية اعظم شرف . وكنت ارى ولا ازال ان هذا العمل أخلد من اية وظيفة او اى منصب ولنا فى « ابن خلدون » و « رفاعة الطهطاوى » و « احمد لطفى السيد » و « طه حسين » وغيرهم اسوة حسنة .

فهــرس

رقم الايداع : ٥٧٤٣ / ٨٧
الترقيم الدولى : ٩ ـ ٣٢٤ ـ ١١٨ ـ ٩٧٧ ISBN